الإضرابات فى مصر زمن الأربعينات

طه سعد عثمان

العربى للنشر والتوزيع

الإضرابات في مصر زمن الأربعينات

تأليف

طه سعد عثمان

١٩٩٨

العربي للنشر والتوزيع
٦٠ شارع القصر العينى - أمام
روزاليوسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦

٦٠ شارع القصر العينى (١١٤٥١) - القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس: ٣٥٤٧٥٦٦

الطبعة الأولى

١٩٩٨

الإضرابات فى مصر زمن الأربعينات
المؤلف : طه سعد عثمان
الغلاف للفنان : مصطفى رمزى
عدد الصفحات: ١٦٩

{ الإضـرابـات فـى مـصـر }
فـى الاربـعـيـنـات

مـقـدمـة

لسنا هنا بصدد بحث الإضراب من الناحية النظرية ، عوامله وأسبابه ومقوماته ونتائجة ، ولكننا هنا نتحدث عن الإضرابات واستخدامها فى مصر فى أربعينات القرن العشرين

ولم يكن استخدام سلاح الإضراب فى تلك الفترة نابتا فى فراغ ، وإنما كان فى تربة مهياه منذ فترة جعلت من استخدامه امتدادا وتطورلمرحلة الالف ناقصة سابقة بدأت فى أواسط الطبقة العاملة مع بداية الوعى النقابى فى أول القرن العشرين وأخذ مضمونا جديدا مع تطور الحركة الوطنية المصرية فى مارس ١٩١٩ -

وقد استخدمت الطبقة العاملة المصرية سلاح الاضراب منذ بداية الحرب العالمية الثانية بشكل ناجح ، وهى الفترة التى نتحدث هنا عنها دون تقليل من شان ما سبقها وما أعقبها - وقد تم ذلك فى تطور مستمر فى نوعية الإضراب وأهدافه والفئات العديدة التى استخدمته ، ورغم كل وسائل القمع التى استخدمتها الحكومة بتأييد وايعاز من الرأسماليين والاستعمار البريطانى وصلت إلى حد استخدام البوليس وقوات الجيش بكامل اسلحتها فى مقاومة الإضرابات .

ورغم العديد من الضحايا الذين أستشهدوا من العمال وغير العمال ، ومئات الذين اصيبوا وشردوا وسجنوا ورغم العديد من الأحكام التى صدرت بالسجن والغرامة من المحاكم العسكرية ضد العمال والنقابات بسبب استخدام سلاح الاضراب ، ورغم قيام اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات فى فترة رئاسته للوزارة فى عام ١٩٤٦ باصدار قانون مكافحة الإضراب ، واتسع فى نطاق تطبيقه ليشمل موظفى وعمال الحكومة والمرافق العامة واحتوى ذلك القانون على نصوص مطاطه تقع تحت طائلتها مختلف طوائف الشعب العامل .. رغم كل ذلك لم تفتر حركة الإضرابات بين العمال . بل كانت فى تصاعد مستمر . وكان عمال النسيج الميكانيكى فى مختلف مناطق القطر وخاصة فى شبرا الخيمة والاسكندرية والمحلة الكبرى أكثر فئات الشعب استخداما لهذا السلاح -

وفى نفس الفترة - أواسط أربعينات القرن العشرين - ومع التصاعد المستمر للمد الثورى

للحركة الوطنية من اجل الاستقلال والتحرر الوطني لمصر والسودان . وفي سبيل افشال كل المحاولات التي كانت ترمي الى عقد معاهدة تربط مصر بعجلة الامبراطوريه البريطانية التى تعرت من كثرة الثقوب التى اصابت ثيابها أثناء وبسبب الحرب العالمية الثانية -

وبعد الانفتاح الذى حدث من الشعب المصرى على ما هو خارج حدوده من أفكار وآراء سياسية واقتصادية واجتماعية وخاصة ما يتصل بالاشتراكية سواء ما غمر رصيف الكتابات العربية من كتب ونشرات ومقالات فى الصحف والمجلات . ومجلات تتبنى الأفكار اليسارية بشكل عام والاشتراكية بشكل خاص . وكذلك ماقدمته المنظمات الشيوعية العديدة مهما اختلفت خطوطها السياسية ، من مساهمات فى نشر الإتجاهات الاشتراكية فى الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم ، مما كان له أثر لا يمكن انكاره فى تكوين وتوجيه وجدان الشعب المصرى وخاصة بين المثقفين والعمال والطلبة .

وكانت الطبقة العاملة المصرية فى مختلف مناطق القطر وبين مختلف الصناعات والمهن تتحرك بوسائل مختلفة بدءاً بالمطالبة الهادئة السلمية وتدرجا وصعودا الى التهديد بالإضراب . فالاضراب الجزئى والإضراب العام والاعتصام واحتلال المصانع والاضراب عن الطعام وغيرها من انواع الإضرابات التى استخدمتها الطبقة العاملة المصرية بنجاح كأسلحة للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ولرفع مستوى معيشتها وتحسين ظروف عملها .

وإذا كان تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ بداية لمرحلة جديدة من الكفاح الوطنى التحم فيها اكثر فئات الشعب المصرى تحركا من اجل تحقيق الأهداف الوطنية ، فإن تكوين اللجنة لم يكن الحدث الهام الوحيد . بل كانت هناك تحولات هامة فى صفوف الشعب العامل ، ومن اهم ماحدث كان استخدام طوائف الشعب المختلفة لسلاح الطبقة العاملة الرئيسى وهو الإضراب من أجل تحقيق المطالب ، ولاشك ان نجاح العمال فى عديد من المعارك وتحقيق الكثير من الحقوق والمكاسب باستخدام سلاح الإضراب رغم كل المعوقات ، كان نموذجا شد انتباه بقية طوائف الشعب المصرى وجذبها إلى القناعة باستخدام الإضراب للحصول على حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاشتراك فى الاضرابات ذات الأهداف السياسية ، وأخذت الحركة فى الاتساع فشملت المدرسين والمهندسين والمرضين وعمال الحكومة فى التلغراف والسكك الحديدية ، وكانت قمة ذلك كله قيام رجال البوليس والإدارة فى عام ٩٤٨ باضرابهم الذى هز أركان النظام

الحاكم كله . إذ اصبحت الفئة التى تستخدمها الحكومة لمقاومة سلاح الإضراب هى هى التى تستخدم نفس السلاح للحصول على حقوقها -

وهناك بعض النقاط التى لابد من التعرض لها قبل الحديث عن اضرابات الاربعينات فى مصر منها ما هو شائع عن تقسيم الاضرابات بالنسبة لأهدافها فيسمى بعضها سياسة وبعضها اضرابات اقتصادية ، وأرى أن كل اضراب لايخلو من أن يجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت وإن كانت النسب فى كل اضراب تختلف عن الآخر -

فاذا نظرنا إلى الاضرابات الوطنية التى حدثت فى مصر فى الأربعينات ضد الاستعمار البريطانى والمطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل - نجد أن الشعار الذى رفع وقتئذ هو استقلال وادى النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وإذا نظرنا إلى الإضرابات العمالية التى كانت اهدافها المعلنة تحقيق مطالب اقتصادية محدده تتعلق بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه ، فإن تلك الأهداف سواء نص عليها أم لم ينص كانت تتضمن النواحى الإجتماعية والسياسية أيضا . فتلك الإضرابات فى المقام الأول كانت موجهه ضد رأس المال الذى كان يملك غالبيته العظمى أجانب وكثيرون منهم كان معروفا أنهم من دول استعمارية . بالإضافية إلى أن هذه الإضربات كانت موجهه ضد رأس المال المصرى والحكومة التى تمثله وتدافع عنه وتحمية .

والأمر الثانى أننى أريد أن اوضح أمرا التبس على كثيرين حول حق العمال فى الإضراب ، ذلك الحق الذى ضمنته كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية . وكثير أيضا من الاتفاقات الاقليمية ، ومع اقرارى بأنه من الضرورى أن توجد قواعد لتنظيم استخدام حق الاضراب حتى لايستغل ضد مصلحة الوطن والمواطنين بشرط ألا تكون تلك القواعد قيدا على مبدأ حق العمال ، فإن تحريم وتجريم الاضراب بشكل مطلق له من الاضرار على المواطن الفرد اضعاف ما يسببه استخدام الاضراب بشكل خاطئ ، على نفس القاعدة التى تقول ان اضرار تجاوزات الديمقراطية فى عام لا تعادل اضرار الدكتاتورية فى يوم واحد .

ومن دراسة الاضرابات فى مصر فى الاربعينات نلاحظ انها بدأت بنموذج ناجح تبناه ونفذه العمال المصريون بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص ، ثم اضرابات الطوائف التى اهتدت باسلوب وطريقة الطبقة العاملة المصرية فى الكفاح ، وفى نفس الوقت فاننا نلاحظ ان هناك فوارق

ليست بالقليلة بين استخدام العمال واستخدام الطوائف الاخرى لنفس السلاح واهم تلك الفوارق مايلى : -

- ان العمال باعتبارهم الطبقة التى تشعر بالاستغلال المباشر من جانب الراسماليين ويقوم عملهم فى الاساس على الانتاج المادى والتعامل المباشر مع الاله والمنتج والخامة ورأس المال ، فهم لذلك اكثر استعدادا للعمل والكفاح باصرار اكثر من طوائف الموظفين وأشباه الموظفين الذين يكون عملهم وتعاملهم الاساسى مع جمهور المواطنين ويعملون لحساب الدولة وهم بسبب ذلك لا يشعرون بقسوة الاستغلال بنفس الدرجة مما يجعلهم اقل ثورية واقل انفعالا بالاحساس الطبقى من العمال ولهذا ايضا يقع عمال الخدمات فى المنتصف مابين عمال الانتاج والموظفين من حيث الوضع والطبقية والثورية .

- ان العمال عدوهم الطبقى واضح وهو راس المال وعداؤهم للدولة نابع من انها كممثلة وحامية لراس المال ، وهذا بالاضافة الى انه من السهل على العامل ان يعرف ولو بالتقريب مقدار ما يكسبه الراسمالى منه والذى لايعدو ان يكون فائض قيمة من جهد وعرق العامل ، اما الموظف وشبه الموظف فقد ينحصر تفكيره فى ان ظالمه هو رئيسه المباشر او مدير المصلحة او الوزير الذى تتبعه جهة عمله ، وبذلك يكون احساسه الطبقى ضعيفا ولو كان ابن عامل

- كان العامل فى تلك الفترة يخرج من بيته فى الصباح وهو لا يدرى هل يستكمل يومه فى العمل فى المصنع او يفصل قبل نهاية اليوم ، وفى بعض الاحيان كان العامل يصل الى المصنع فى بداية ورديته ليجد ان قرار فصله قد صدر فى اليوم السابق ، ويقوم بواب المصنع بمنعه من الدخول تنفيذاً لهذا القرار ، وقد يتعطل العامل يوماً او بضعة ايام ولكنه لابد ان يجد عملا فى مصنع آخر بنفس الاجر او باجر اقل قليلا ، ولهذا لم يكن فصله بسبب كفاحه يمثل انهيار ا لحياتة خاصة عندما نما وعية الى الايمان بالجماعة ، اما الموظف وشبة الموظف فانه يخشى الفصل من العمل خشية الموت ، لانه قد لا يجد عملا آخر لفترة طويلة مما يعرضه للجوع والتشرد هو واسرته ، ولهذا نجد العامل اكثر صلابة فى الكفاح واكثر استعدادا لتحمل نتائجه بما فيها الفصل .

- العمال بطبيعتهم وبوضعهم الطبقى وعلاقات الانتاج التى يعملون فى ظلها ، موحدون فى التفكير والاهداف الاساسية مهما اختلفت الصناعات التى يعملون فيها والالات التى يقومون

بتشغيلها ، ولم تصادفنى فى عمال النسيج الميكانيكى تناقضات الاماكان يخلقه بعض ضعاف النفوس من رؤساء المصانع وهم قلة ضئيلة كانوا يتخلون عن مصلحة زملائهم العمال التى هى مصلحتهم فى الاصل وعلى المدى الطويل ، وذلك جريا وراء ارضاء صاحب العمل وطمعا فيما قد يلقيه اليهم من رشوة ظاهره او مقنعة مادية او ادبية وفى الغالبية العظمى من الحالات التى عاصرتها كان هؤلاء الخائنون لمصلحة زملائهم هم اكثر اكتواءاً بنار ماظنوا انه طريق الجنة . اما الطوائف الاخرى فقد كان من آلسهل على الحكومة وعلى موظفيها الكبار ان يحدثوا الانقسامات فى صفوف قادة حركات الاضراب ويستمروا فى تعميق تلك الانقسامات بالترغيب والترقيات الاستثنائية والمنح وغيرها ، والترهيب بالنقل الى اماكن قاصية او بوقف العلاوات والترقيات ، الى ان تصل الى خلق تناقضات عدائية تؤدى لا الى فشل الاضراب فحسب ، ولكن الى الاضرار بالقضية والمطالب الاساسية للفئة او الطائفة ، ومثال ذلك ما حدث عندما استطاعت الحكومة ان تقسم حركة المهندسين ، فاعطت لمهندسى الرى الذين كانوا راس الحركة وقيادتها دون بقية طوائف المهندسين ، ثم اشعلت العداء بين المهندسين خريجى الفنون والصناعات والمهندسين خريجى كليات الهندسة ، كذلك المدرسين الاميريين ومدرسي التعليم الحر ، وخريجى المدارس الصناعية انظمة مختلفة منها نظام قديم وثانوى صناعى حديث وخمس سنوات .

– كان التضامن قائما بين العمال وكانت اضرابات العمال تلقى التأييد بدءا من تأييد عمال المصنع المجاور للعمال المضربين ثم عمال مصانع المنطقة وعمال الصناعات الاخرى وإنتقال التأيد اذا ما كانت طالت مده الاضراب الى عمال المناطق الاخرى ، واخيراً الى تأييد الفلاحين والتجار فى القرى المحيطة بالمصانع ، واتخذ التأييد شكل اضراب التضامن لبضع ساعات للاحتجاج او المشاركة الفعلية فى الاضراب او تقديم المساعدات النقدية والعينية ، ولاشك ان هذا التأييد الذى يتلقاه العمال المضربون كان من اهم واقوى عوامل صمودهم فى وجة ضغوط اصحاب الاعمال والحكومة الهادفة الى فشل الاضراب ، حيث يحس كل عامل أنه ليس وحده ، اما الموظفون واشباه الموظفين فقد كانت كل طائفة تعيش فى عالمها الخاص ، فلم يحدث تأييد او تضامن قوى بين الطوائف فى العمليات الكفاحية وعلى الاخص فى الاضراب ولم يحدث عطف كبير من الراى العام على مطالبهم الاجزئيا كعطف الطلبة واولياء امورهم على المدرسين ، ولهذا كانت نجاحات العمال فى اضراباتهم وتحقيق مطالبهم عن طريقها اكثر بكثير من فشلهم فى الاضرابات اما

الطوائف الاخرى فقد حققت نجاحات جزئية ومحدودة فى بعضها ، وهنا لابد من الاشارة الى ان العمال كثيرا ما قاموا بتأييد لحركات الطوائف كان اقواها تأييدهم لاضراب ضباط البوليس ورجال الادارة فى عام ١٩٤٨

- كانت الخسارة الناتجة عن اضرابات العمال ووقف دولاب العمل واضحة مباشرة وفورية وصاحب العمل يحسب مقدار ما يخسره فى كل ساعة يتعطل فيها العمل حيث لم يكن هناك وقت ضائع ، ناهيك عن يوم او ايام الاضراب ، بينما اضراب الموظفين حتى وان اوقف دولاب عملهم نهائيا ، فقد كان المتضرر المباشر من الاضراب هم الجمهور ، واما اثاره مهما كانت كبيرة ولو كانت متصلة بالانتاج ، فانها سوف تعود على الدولة وميزانيتها العامة ودخلها القومى ، وهو ما يحتاج الى وعى سياسى ووطنى وقومى لادراك كل اثاره وخطورتها على الفرد والمجتمع

- استخدمت الحكومة فى بعض الاضرابات جميع اجهزة قمعها من بوليس وجيش بكامل اسلحتها ضد العمال ، كما حدث فى اضرابات عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى ، ولم يحدث فى حدود علمى ان استخدمت قوات الجيش والبوليس لمقاومة اضرابات غير عمالية الا فى اضراب ضباط البوليس والادارة فى عام ١٩٤٨ ، وحتى فى هذه الحالة كان توجية النيران والعنف ضد مظاهرات التأييد التى قام بها العمال والطلبة والاهالى ، واما ممرضوا القصر العينى الذين استخدمت معهم نفس قسوة جهاز القهر من الجيش والبوليس والنيابة بدرجة استخدامها ضد العمال ، فانى اعتبر هؤلاء من عمال الحكومة ، وليس ادل على ذلك من ان اول المطالب التى اضربوا من اجلها كان الاعتراف برابطتهم وتسجيلها .

- كانت تحركات الفئات والطوائف الشعبية للمطالبة بحقوقها موسمية فى واقع الامر ، وكانت ترتبط بوجود حزب الوفد فى الحكم او خارج الحكم ، ومن الملاحظ ان الوفد وهو خارج الحكم كان يعمل جاهدا على توسيع التحركات والاضرابات ، وكانت صحفة تتبنى قضايا الطوائف وتسهب فى شرحها ونشر اخبارها والدفاع عنها مما جعل بعض تلك التحركات يحظى باهتمام الراى العام ، وكان المحامون الوفديون يتطوعون او يكلفون من الحزب بالدفاع عن كل من يقبض علية فى الاضراباتوالمظاهرات وكثيرا مادفعت كفالات الافراج من خزينة حزب الوفد ، وكانت فى ذلك مساعده كبيرة لتحركات الطوائف ، حتى ولو كان غرض حزب الوفد منها هو احراج حكومة الاقلية واسقاطها .

وفى المقابل كانت حكومة الاقليات التى فى الحكم تتخذ كل الوسائل بدءا بالوعود المطاطة وانتهاءاً باستخدام القوة فى مقاومة الاضرابات ، متهمة كل تحرك بانه بايعاز من الوفد وكل زعماء الطوائف وقادة الحركات بانهم عملاء للوفد حتى ولو لم تكن لهم بحزب الوفد اية صلة حزبية او تنظيمية .

فاذا جاء حزب الوفد الى الحكم ، وحتى منذ بوادر الايام التى توحى بمجيئ الوفد الى الحكم ، تبدأ تحركات الطوائف فى الجزر بالتدريج حتى تصل الى الدرجة التى لا تاثير لها ، وذلك بفعل عاملين .

الاول هو التخلى من جانب صحف الوفد عن قضايا الطوائف ، ثم الامتناع عن الاشارة الى اى تحركات بل ومهاجمة التحركات الكبيرة التى لايمكن انكارها والتى يحس بها الراى العام ، ومثال ذلك مهاجمة جريدة صوت الامة لعمال النسيج الميكانيكى بالاسكندرية اثناء اضرابهم عن العمل لتحقيق مطالبهم ، مدعية بان الاضراب لم يكن له اى سبب ولا مبرر .

والثانى هو قيام حكومة الوفد باجابة بعض مطالب العمال والموظفين واشباه الموظفين وخاصة تلك المطالب التى كانت تاخذ الشكل العام مثل انصاف الموظفين واعانة غلاء المعيشة للموظفين وعمال الحكومة وعمال الشركات والمؤسسات الاهلية .

ولكى لا يفهم كلامى على غير محمله فانى اكرر تاكيد ان فترات حكم الوفد قد تخللتها اعمال عنف وقسوة من الحكومة ضد العمال ، وكمثال فقط على ذلك فان عمال شركة سباهى للغزل والنسيج بالاسكندرية قد اطلقت عليم النيران اثناء اضرابهم السلمى والقيت جثث ستة من قتلاهم فى ترعة المحمودية ، وقد حدث ذلك اثناء حكم وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، كما ان وزارات الاقلية من ٩٤٥ الى ١٩٤٩ قد اعطت لبعض العمال والطوائف بعض الحقوق .

– كان انزعاج الانجليز والسراى وشية الاقطاعيين والراسماليين الاجانب والمصريين شديدا من تصاعد العمليات الكفاحية للعمال وتطويرهم لاساليبها ، واستخدام الطوائف الاخرى لسلاح الاضراب ، خاصة بعد اشتراك العمال المصريين فى العمل السياسى بشكل مستقل عن سيطرة جميع الاحزاب التقليدية القائمة قتئذ ، ونزولهم فى الاضرابات السياسية جنبا الى جنب مع الطلبة وطوائف الشعب الاخرى ، وكان مؤشر الذعر قويا بعد الاحداث الدامية فى ميدان الاسماعيلية بالقاهرة وميدان المنشية بالاسكندرية عام ١٩٤٦ .

وقد ادركت الحكومات وخاصة حكومة اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات خطورة زيادة وعى العمال السياسى واشتراكهم بشكل قيادى فى الاحداث على نظام الحكم كله ، رغم ان قضية السلطة لم تكن موضوعة وقتئذ على جدول اعمال اكثر العمال وعيا . ولهذا كانت عمليات ملاحقة الحكومة لقادة العمال بل وقيادات الطوائف مستمرة ، وكانت قضايا الاضرابات والحكم على العمال بالجبس والغرامة ، ولكن ذلك لم يوقف تيار الكفاح بل ظل مستمرا وتطورت اساليبه ايضا .

– فى النهاية ، فبقدر ما كان لاى اضراب من وحده صفوف القائمين به ، وهدف واضح يدعو له الجميع ويتفهمه ويؤمن بحقه فيه ، وبقدر ما يحصل المضربون على تأييد ومناصره الراى العام وخاصة الفئات الاقرب طبقيا ، وبقدر ما يتوفر من ذلك بقدر ما يحقق الاضراب من نجاح وفى فترة الأربعينات ، ورغم الأوامر العسكرية والقوانين التى صدرت لتحد من حق العمال فى استخدام سلاح الإضراب ، إلا أن مبدأ ذلك الحق لم يكن محل شك ويكفى فى ذلك أن أورد رأى اصحاب الاعمال فى مصر الذى نشر فى مجلة « مصر الصناعية » فى عددها الصادر فى ابريل ١٩٤٨ صـــ٩ وهى المجلة التى كان يصددها الاتحاد المصرى للصناعات ونصه :-

إننا لا نقصد انكار حق الاضراب .ولكننا نرى وجوب حصر استعماله فى حدود معينة لكيلا يصبح وسيلة لأهداف سياسية ، أو مخالفا لإرادة غالبية العمال نوى الشأن ، فيجب أن يكون التصويت للإضراب محاطا بما يضمن لغير الراغبين من العمال فيه كامل الحرية فى مواصلة العمل .. كما يجب ألا يأتى الإضراب فجأة دون اعلان سابق على أن ينص القانون على مثل ذلك فيما يتعلق بغلق المصانع فى وجهه العمال »

ولا استطيع هنا أن احصر واتحدث عن جميع الإضرابات التى حدثت فى تلك الفترة ، سواء الإضرابات العمالية ، أو اضرابات الطوائف غير العمالية . ولهذا اخترت بعض الاضرابات كنماذج ، معتمدا على سرد الأحداث . وما تخللها من عمليات أخذ ورد وجذب وشد حول اسباب الاضرابات ومقدماتها ونتائجها فى حدود ما أتيح لى من معلومات ، مبتدئا باضرابات بعض الطوائف التى حظيت باهتمام من الرأى العام المصرى ومنتهيا بالحديث بشئ من التفصيل عن بعض الاضرابات العمالية الكبيرة ، واضرابات بعض الطوائف التى أخذت شكل الصدام مع الدولة بأجهزة قمعها . ،

شبرا الخيمة ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ مهندس / طه سعد عثمان

١٩٩٦

اضراب نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية (١)

تقدم نظار ومعاونو محطات السكك الحديدية المصرية بطلبات إلى المسؤلين طالبين تطبيق الكادر عليهم مع ما يترتب على ذلك من تنظيم واستقرار فى مرتباتهم وعلاوتهم وترقياتهم ، ولما لم تسستجب الحكومة لمطالبهم بدأوا من الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ١٩٤٧/٧/١٩ فى الامتناع عن العمل بشكل جماعى . ولم يشذ منهم موظف واحد مما أدى الى تعطيل القطارات بشكل كامل بين اسيوط والشلال نظرا لان خط السكة الحديد كان مفردا فى تلك المنطقة ، وامتنع سائقو القطارات بدورهم عن قيادتها خوفا من حدوث تصادمات حتى بلغ عدد الممتنعين عن العمل نحو ١٥٠٠ موظف -

عندما قابل شاكر باشا مدير عام السكك الحديدية مندوبى رابطة موظفى ومعاونى السكك الحديدية بادرهم بالتهديد بالقاء القبض عليهم إذا لم يعملوا على عودة زملائهم إلى العمل ، كما هددهم بالايقاف عن العمل بل والفصل ، ولما لم يرضخوا لتهديدهم ، بل ودافعوا عن مطالبهم ومطالب زملائهم ، أمر بالقبض على رئيس الرابطة - حافظ افندى محمود وارسله مخفورا بحراسة البوليس الى السجن ،

ولما صمد الموظفون لتهديدات مدير عام السكك الحديدية - استدعى هذا الأخير أعضاء الرابطة وعقد معهم اجتماعا انتهى بالاتفاق على تحقيق مطالبهم وتطبيق الكادر على النظار والمعاونين العاملين فعلاً . وترتيبا على ذلك قررت الرابطة العودة للعمل - (صوت الأمة ٢٠، ٩٤٧/٧/٢١ صـ٢)

****

اضراب موظفى التلغراف

٢- كان موظفو التلغراف قد سبق لهم أن امتنعوا عن العمل فى يوم ١٥ يونيه ٩٤٦ ووقتئذ وافق مدير عام السكك الحديدية على مطالبهم كما وعدهم بالعمل على تحقيقها وأذاع إعلانا بذلك فى نشرة المصلحة الصادرة فى يوليه ٩٤٦ تحت رقم ٢٠٥ أملا فى ان يؤدى هذا الوعد مع مرور الزمن الى فتور الحركة .

ولما يئس موظفو التلغراف من تحقيق مطالبهم رغم الوعود المتكررة : اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لرابطة موظفى التلغراف السلكى الفنيين . وقررت باجماع الأصوات التمسك بالمطالب التى سبق تقديمها مع الاحتجاج على المماطلة فى تحقيقها وان يكون مظهر الاحتجاج هو الامتناع عن العمل فى مكتب التلغراف الرئيسى بالقاهرة ابتداء من الساعة العاشرة من صباح ١٩٤٧/٧/١٧ ونفذوا فعلا الامتناع عن العمل وأعلنوا عزمهم على توسيع نطاق الامتناع بحيث يشمل كافة موظفى التلغراف بالقطر المصرى إلى أن يحصلوا على وعد جدى بإجابة مطالبهم -

وظن المسؤلون أن العملية مجرد تهديد واتخذوا من مرور نحو سنة كاملة على بدء الإضراب السابق دون تحرك عملى يثبت التمسك بالمطالب . اتخذوا من ذلك دليلا على أن الحركة غير جدية وأنها سرعان ماتنتهى إلى لا شيئ . وترتيبا على ذلك لم يتصل أحد من المسئولين فى المصلحة بالمضربين ولا بالرابطة . ولكن موظفى التلغراف قابلوا هذا الإهمال من المسئولين بقرار توسيع الامتناع عن العمل على أن يشمل جميع أنحاء القطر ونفذوا ذلك فعلا ابتداء من الساعة الرابعة مساء نفس يوم بدء الاضراب . وعندما نجحت بالفعل وبصورة إجماعية حركة الامتناع عن العمل - اتصل شاكر باشا مدير عام المصلحة بالرابطة من الاسكندرية واعتذر عن التوجه للقاهرة بصفة فورية نظرا لشدة حرارة الجو بها وأنه سيحضر صباح الجمعة ١٩٤٧/٧/١٨ للتفاهم مع الموظفين بشأن قضيتهم ، وقد سارعت الرابطة بإذاعة بيان فى الصحف أعلنت فيه أن موظفى التلغراف الفنيين ومعاونى ووكلاء التلغراف لم يقصدوا بامتناعهم عن العمل الإضرار بمصالح الجمهور التى يغارون عليها بل المراد هو اعلان احتجاجهم لأولى الشأن على تلك الحالة السيئة التى وصلوا إليها فيما يختص بحقوقهم المهضومة خصوصا بعد استثنائهم من التنسيق وحرمانهم من مطالبهم الداخلية السابق اقرارها بمعرفة سعادة المدير العام . وذلك بعد أن أعيتهم الحيل فى المثول بين يدى أولى الأمر .

وإستمر الإضراب رغم أن شاكر باشا مدير المصلحة أذاع بيانا قال انه زار موظفى التلغراف واستمع الى مطالبهم وناقشهم فيها وابلغهم أنه سينفذ فورا المطالب التى فى حدود سلطته ، وأما باقى المطالب فسيعرضها على مجلس الادارة فى الجلسة القادمة وبذلك يكون قد تمشى مع العمال الى اقصى حد لدرجة أنه طلب أثنين منهم للاطلاع على المذكرات التى ستعرض على مجلس الادارة ولم يستجب العمال لندائى واستمروا فى اضرابهم وامتنعوا عن

الحضور المقابلتى فاضطررت إلى انذارهم نهائيا بالعودة إلى العمل ، ولما لم يذعنوا فقد أصدرت القرار الآتـى :-

يوقف عن العمل كل موظف يستمر فى الإضراب والامتناع عن العمل بعد الساعة السادسة مساء اليوم (١٩٤٧/٧/١٩) والرؤساء الاستعانة بالقوة الموجوده للمحافظة على النظام بعد اخراج المضربين من المصلحة .

وقد ردت الرابطة على بيان وانذار شاكر باشا بالاحتجاج وأعلنت تمسكها بالمطالب التى تتلخص فى : -

(١) بدء التعيين بالدرجة السابعة مع عدم البقاء اكثر من ٨ سنوات فى الدرجة الواحده وتسوية حالة القدامى منهم على هذا الاساس .

(٢) التحقيق مع بعض كبار الموظفين الذين لم يراعوا أحكام الكادر أو اللوائح بل كان تصرفهم خرقا صريحا لها أهدر مصالح الموظفين اجمعين.

(٣) زيادة عدد الموظفين إلى الضعف .

(٤) صرف العلاوات الدورية وعلاوات الترقية من عام ١٩٤٤ .

(٥) صرف الأجور عن ساعات العمل الإضافية ومنحهم الأجازات السنوية .

(٦) ضرورة توفير المكان الصحى لموظفى مصر لأن المكتب الرئيسى غير صالح لإقامة الموظفين به .

ولما لم يفد التهديد ووضح اصرار الرابطة على مطالب أعضائها الذين تمثلهم والذين يبلغون نحو ٧٥٠ موظفا استمروا فى الإضراب . اضطر المسئولون الى عقد اجتماع لوزير المواصلات ومدير مصلحة التلغراف وكبار الموظفين تدراسو فيه الأمر ، ثم انتقل المجتمعون إلى دار مصلحة التلغراف والتليفون . واجتمعوا باعضاء مجلس إدارة رابطة الموظفين وانتهى الاجتماع بقرار الرابطة بالعودة إلى العمل بعد أن اتفق الجميع على أن يصدر وزير المواصلات تصريحا يقول فيه « قابلت أعضاء مجلس رابطة التلغراف بعد أن وقفت على مطالبهم وفحصتها جيداً . وفى اعتقادى انها كلها تكاد تكون عادلة . واعدهم باجابتها بعد عودتهم إلى العمل » .

وبناء على ذلك قررت الرابطة العودة إلى العمل وقامت باخطار الموظفين فى جميع انحاء القطر المصرى . وقد ترتب على قرار العودة الى العمل العدول عن تبليغ النيابة بالاضراب للتحقيق مع الموظفين ، كما لم يترتب على الإضراب فصل أو وقف أى موظف -

« صوت الأمه من ١٨ الى ١٩٤٧/٧/٢١ »

(اضراب خريجى المدارس الصناعية)

أ- تقدم خريجو المدارس الصناعية الى المسؤلين بمطالبهم التى تتلخص فى

(١) منح الخريجين الدرجة السابعة من بدء التعيين والسادسة بعد ثلاث سنوات أسوة بخريجى الفنون التطبيقية .

(٢) نقل المعينين باليومية لى درجات بالميزانية .

(٣) فتح الدراسات التكميلية العليا المسائية .

(٤) قبول خريجى المدارس الصناعية بنقابة المهن الهندسية .

وقد استدعى حافظ عامر رئيس اتحاد خريجى المدارس لمقابلة رئيس الوزراء ، فذهب بعض من أعضاء الاتحاد ، ولما لم يجدوا استجابة لمطالبهم عادوا الى دار اتحادهم بقسم روض الفرج بالقاهرة . وأعلن بعضهم الإضراب عن الطعام بدار الاتحاد من يوم الخميس ١٩٤٧/١١/٢٠ وحتى تجاب مطالبهم ... وقد اتسعت حركة التأييد للإضراب والمضربين فى صورة برقيات ورسائل تعلن التضامن مع المضربين من مختلف فروع اتحاد خريجى المدارس الصناعية فى الاقاليم . ونشرت الصحف أنها قد وصلتها تأييدات من فروع الاتحاد فى المحلة الكبرى والسويس وبور توفيق وأسيوط ومنيا القمح والزقازيق وشبين الكوم .

ب- وكان التضامن مع المضربين بدار اتحاد عام خريجى المدارس الصناعية بالقاهرة قد اتخذ شكل المشاركة الفعلية فى الإضراب حتى بلغ عدد المضربين عن الطعام ٨٨ عضوا منهم ٢١ فى الاسكندرية ، ١٠ فى طنطا ، ٧ فى دمنهور ، ١٠ فى الزقازيق ، ١٠ فى بنى سويف .

جـ- وبعد أن مضت أربعة أيام على الإضراب وساءت حالة بعض المضربين الصحية . رأى الطبيب نقل ستة منهم الى المستشفى لكنهم رفضوا الانتقال من أماكنهم وأصدر الاتحاد بيانا قال فيه وأعلن أنه غير مسؤل عن التطورات التى تحدث نتيجة لموقف الحكومة المشين . والاتحاد العام يشهد الرأى العام على مسلك الحكومة واستهتارها ودعا الاتحاد جميع الخريجين فى جميع انحاء القطر الى الاجتماع فى داره فى الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٤٧/١١/٢٤ للنظر فى تقرير مصيرهم -

د- وفى أثناء الاجتماع قام البوليس بقطع التيار الكهربى عن دار الاتحاد . فاستعان الاعضاء بالكلوبات وأتموا اجتماعهم الذى كانت أهم قراراته الامتناع عن الذهاب لعملهم بالمصالح الحكومية . وفى نفس الوقت عقدت اجتماعات أخرى فى فروع الاتحاد فى مناطق مختلفة من القطر . وفى اليوم المحدد للامتناع عن العمل خرج الخريجون فى مظاهرة من دار الاتحاد العام بشارع جزيرة بدران بشبرا متجهين الى البرلمان لرفع مطالبهم فتحرش البوليس بهم واشتبك معهم فعادوا الى الاتحاد العام بعد أن اصيب بعض الخريجين ونقل بعضهم الى المستشفى للعلاج .. وفى طنطا ساءت حالة بعض المضربين عن الطعام فنقلوا الى المستشفى وقد رفضوا رأى الطبيب بحقنهم بمواد مغذية ، وأما بقية الخريجين فقد اضربوا عن العمل وساروا فى مظاهرة مرت بالمضربين عن الطعام لتحيتهم وقد انضم الى المظاهرة طلبة مدرسة طنطا الصناعية .

، وفى الاسكندرية استمر المضربون عن الطعام رغم نصائح رجال بوليس قسم المنشية لهم بالعدول وأرسلوا برقيات إلى وزير المعارف ووزير الداخلية ورئيس الوزراء يحملون فيها الحكومة المسؤلية واعتصم عدد كبير من الخريجين فى دار الاتحاد بالاسكندرية . فحاول البوليس اقتحام النادى لفض الاعتصام .

ثم دخل طلبة المدارس الصناعية فى عملية تأييد الخريجين ، وبالاضافة الى ماسبق الاشارة اليه من اشتراك طلبة مدرسة طنطا الصناعية فى مظاهرة الخريجين ، اشترك فى التأييد أيضا طلبة الصناعات الحربية بالسويس وطلبة المنصورة الصناعية والعباسية الصناعية واسيوط الصناعية وطلبة قنا الصناعية الذين اعتصموا بمدرستهم ودمنهور الصناعية وطلبة القللى الصناعية

هـ- واتسع نطاق التأييدات من مختلف الجهات من طوخ ودمياط والموانى والمنائر بالاسكندرية والنقل المشترك بالاسكندرية وفروع الاتحاد بقنا والأقصر والمحلة الكبرى والخريجون بالمنيا والموظفون ببلدية الاسكنرية والمدرسون العمليون بطنطا الصناعية والخريجون بمديرية جرجا والخريجين بالاقصر وسلاح الصيانة الملكى وبمساحة دمنهور واتحاد دمنهور الرئيسى . وكانت برقيات التأييد والرسائل موقعة بأسماء مرسليها عن زملائهم -

و- وعندما رأت الحكومة أن الحركة فى تصاعد مستمر . وأنها تكسب كل يوم تأييدا وانصارا

جدداً سواء من الخريجين أم من الطلبة أم من الصحافة والرأى العام ، قام وفد من الاتحاد العام لخريجى المدارس الصناعية بالذهاب الى مجلس الوزراء فقابلهم النقراشى رئيس الوزراء وصرح لهم بأن الحكومة معنية بمسألتهم وأن جميع الموظفين منهم باليامومة سيتنقلون على درجات بالميزانية ، كما وعدهم رئيس الوزراء يبحث باقى مطالبهم ، وبذلك قرر الاتحاد العام انهاء الإضراب –

ز– وعلى أثر ذلك أصدر الاتحاد العام لخريجى المدارس الصناعية الثانوية ، والخمس سنوات حديث نداء اجاء به « أن ما قام به الاتحاد ماهو إلا الجهاد الأصغر ليعلم الوادى كله الظلم الواقع على الخريجين . ولا يسع الاتحاد فى هذا المجال إلا أن يتقدم بإسم خمسة عشر الفا من الخريجين بالشكر العميق الى رجال الصحافة المصرية والاجنبية اليومية والاسبوعية الذين ناصرونا فى محنتنا وكانوا عونا صادقا فى ابراز قضيتنا على وجهها الصحيح .. أيها الخريجون . لا تظنوا أن ابواب الجهاد قد اوصدت فى وجوه العاملين .. كلا .. فإن الجهاد بداية لا نهاية ، وإذا كنتم قد تعلمتم الفن لتخدموا أمتكم وترفعوا شأن وطنكم فلابد أن تتعلموا صناعة الموت . لأنها الصناعة الوحيدة التى تحرركم من الظلم والاستبداد ، واعلموا أن طريق الجهاد محفوف دائما بالأشواك والمصاعب ولن تتغلبوا عليها إلا بدوام اتحادكم والتفافكم حول رايته والعمل تحت لائه .. واعلموا أن بينكم وبين المجد خطوة إلى الأمام . وبينكم وبين اللحد خطوة إلى الوراء ..

فالى الأمام أيها الخريجون وأعلموا أن النصرآت لا ريب فيه . وما النصر إلا من عند الله – رئيس الاتحاد – حافظ عامر » –

حـ– وبعد أن طال انتظار خريجى المدارس الصناعية دون أن تتحقق مطالبهم قرروا عقد مؤتمر لهم يوم ١٩٤٨/٨/٢٢ . وعلى أن يحضره خريجوا المدارس الثانوية الصناعية والخمس سنوات حديث . وقبل الموعد المحدد ضرب البوليس حصارا حول دار الاتحاد بشارع جزيرة بدران ، مع ان الاجتماع قد صرح به وأقيم سرادق فعلا كلف الاتحاد مبلغا كبيراً –

وقامت قوات البوليس بمنع المؤتمر الذى موضوعات بحثه لا تعدو مطالبهم من الحكومة وانتزع البوليس الافتات الموضوعه على دار الاتحاد ، وكانت وفود الخريجين قادمة من مختلف مناطق القطر وعلى الاخص من الاسكندرية وطنطا والمنيا والزقازيق والمنصورة ودمياط

ودمنهور والسويس وبورسعد والأقصر وغيرها . فحاول الاتحاد عقد المؤتمر فى نادى الصحفيين . ولكن البوليس حال دون ذلك أيضا . فعقدوه فى مكان ما واتخذوا عدة قرارات منها الاحتجاج على كبت الحكومة للحريات واعطاء الحكومة فرصة نهائية لمدة اسبوعين لتحقيق مطالبهم -

ط- وقد امتدت هذه الحركة من الاتحاد العام لخريجى المدارس الصناعية الثانوية والخمس سنوات حديث الى تحريك الأنظمة الأخرى لخريجى المدارس الصناعية . واخذت هيئاتها ومنظماتها تتقدم كل بمطالب أعضائها [٢] ... وقد تقدم خريجو مدارس الصناعات الأولية بمطالبهم التى تتخلص فى : -

١- اعتماد شهادتهم من وزير المعارف -

٢- معادلة هذه الشهادة بدبلوم الصناعات نظام الخمس سنوات قديم -

٣- جعل الدراسة اربع سنوات بدلا من ثلاثة -

٤- تغيير اسم المدارس -

٥- تطبيق نظام الاعفاء من التجنيد عليهم -

أما خريجو المدارس الصناعية ظام الخمس سنوات قديم فقد قاموا باحتلال نادى السعديين « نادى سعد زغلول » حتى تجاب مطالبهم . وقد صرح النقراشى رئيس الوزراء ورئيس حزب السعديين الذى احتل الخريجون ناديه . بأنه سوف يرسل اليهم من يتفاوض معهم .

ولان خريجى المدارس الصناعية هم من اهم منابع الطبقة العاملة ، بالاضافة الى انهم يضيفون الى صفوف الطبقة العاملة العنصر المتعلم المختلف عن العنصر الامى فى القدرة على استيعاب معطيات الصراع الطبقى مما ينكعس بالضرورة على الوسائل الكفاحية ومقاومة الاستغلال ، فقد حرصت الدولة على خلق الصراع بينهم - من وجهة نظرى - وجعل بأسهم بينهم شديد وذلك بايجاد عده نظم وجعلت لكل نظام منها وضع فى التعيين فى الحكومة وانعكس ذلك ايضا على اوضاعهم فى المصانع والشركات ، وقد رأينا عده نظم لخريجى المدارس الصناعية منها نظام الخمس سنوات قديم الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ونظام الثلاث سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الشهادة الابتدائية القديمة ونظام المدارس الابتدائية الصناعية الذى كان يقبل من يجيد القراءة والكتابة ومدة الدراسة به ثلاث سنوات ونظام

الثانوى الصناعى قديم الذى كان يقبل الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية ثلاث سنوات ومدة الدراسة به عامان ونظام الخمس سنوات حديث الذى كان يقبل الحاصلين على الابتدائية القديمة واخيرا نظام الثلاث سنوات حديث ونظام الخمس سنوات فنى .

وقد دارت عدة معارك كلا مية وبنشرات الصحف وبالعرائض للمسؤلين حيث كان يرى كل نظام انه مظلوم بالنسبة للآخرين مما أهدر جزءا من الجهود التى كانوا الجميع محتاجون لتكتيها للعمل على رفع مستوى الجميع .

* *
* * * * * * * * * * * * * * * *
* * * * * * * * * * *
* * * * * *

اضراب عمال شركة المحلة
سبتمبر ١٩٤٧

انفجرت الاحداث فى مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧ بالاضراب الذى قام به عمال الشركة والذى تطورت احداثه بشكل حولها الى مأساة كان ضحيتها العمال . ولم تبدأ الاحداث من فراغ اذ من الواضح ان الضغوط التى كان يرزح تحتها عمال الشركة قد وصلت الى اكثر بكثير مما يحتمله البشر . ولهذا فلابد من القاء ضوء بسيط على معاملة الشركة للعمال قبل الاحداث ولن ابدأ فى هذا بالحديث عن معاملة الشركة منذ انشائها فى عام ١٩٢٧لعمالها ولا لطريقة حصولها على العمال لتشغيل الاتها من الريف والقرى القريبة بل والبعيدة عن المحلة الكبرى . ولالطريقة تعيين العمال المهينة والغير انسانية ولا لمحاولات العمال المتكررة لمقاومة الظلم بدءا باضراب المساعدين فى اواخر ثلاثينات القرن العشرين والذى صحبة تخريب وتكسير لعنبر كاممل من الانوال ولا للفصل والسجن الذى تعرض له العمال عند محاولتهم الاولى لتكوين نقابة منهم ولهم بعيدة عن نفوذ وسيطرة الشركة عام ١٩٤٣ بل سوف اركز على حالة العمال قبل الاحداث بنحو سنة ونصف . مستندا فى وصف حالة العمال الى ماسمعته من زملائى عمال النسيج الميكانيكى الذى وفدوا الى القاهرة وشبرا الخيمة هربا من جحيم العمل فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ثم الى ما قاله مدير عام الشركة واخيرا الى ذلك التقرير الذى وضعة الاستاذ مصطفى كامل منيب بعد زيارته لمدينة المحلة الكبرى ثم زيارته للشركة ومشاهدته لحالة العمال بها وحديثة مع بعضهم وقد نشر هذا التقرير على عدة حلقات فى مجلة البعث الاسبوعية ومجلة الطليعة التى كان يصدرها اتحاد خريجى الجامعة فى عام ١٩٤٦ .

ففى عام ١٩٤٦ قدم عبد الرحمن حماده مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى الى لجنة الغزل والنسيج المتفرعة عن اللجنة العليا لبحث مطالب العمال وبصفته مندوب اصحاب الاعمال فى اللجنة . قدم معلومات تضمنت ان ساعات العمل الاصلية لليوم هى تسع ساعات بالنسبة للعاملات والعمال ويقوم العمال بالعمل ساعات اضافية يتقاضون عنها اجرا وفى

مقابل ذلك يتراوح اجر عامل الغزل من ٧,٥ سبعه ونصف قرش الى ١٨ ثمانية عشر قرشا وعامل البرم والشلل من ١٧ الى ٣١ قرشا والنساج الاحتياطى ١٥ قرشا ومساعد التقديم ١٨ قرشا وفى نفس الوقت كان النساج يحصل على ١٠ الى ٣٥ قرشا مقابل ثمانى ساعات عمل وكانت اجور الاسطوات من ٣٧ الى ٤٠ قرشا والعاملة اجرها من ١٣٨ الى ٢٠٧ مليما .

وفى التقرير الذى قدمه عبد الرحمن حماده الى اللجنة اعترف بان اجر العامل فى شبرا الخيمة يتروح بين ٣٠ كحد ادنى الى ٦٠ فى نفس الفترة اما الاسطوات وكنت انا منهم فكانت الغالبية العظمى منا تتقاضى مرتبات شهرية .

ومن التقرير الذى نشره الاستاذ مصطفى كامل منيب نستخلص الاتى (*) : –

المحلة الكبرى هى اكبر مركز صناعى فى الشرق العربى اجمع ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ الف نسمة .

– يشتغل فى شركة مصر للغزل والنسيج التابعة لبنك مصر حوالى ٣٠ ألف عامل واكثر من الفى عاملة اما عدد العمال الذين يشتغلون فى المصانع اليدوية فيزيدون عن ١٥ الف عامل ويعملون فى مصانع مملوكة لارباب الاعمال الفرديين .

– متوسط اجر العامل سواء فى شركة مصر ام فى المصانع الاهلية يتراوح بين ١٨٠ الى ٢٠٠ قرشا فى الشهر مع مراعاة ان عدد من يعولهم العامل فى المتوسط ستة افراد .

السكن : اقامت الشركة لكبار موظفيها والمديرين القصور والفيلات التى تحوطها الحدائق الغناء وزودتها بآخر ما وصل اليه الترف . فالمتر المربع من ارضية الغرف والقصور والفيلات يتكلف ٥٠ جنيها وبها صالات دانس واحواض من البللور وللاسماك واحواض سباحة وملاعب تنس واحدث الات تكييف الهواء .

– تكلف حمام قصر المدير سبعة الاف جنية .

– بنى بنك مصر عددا من المساكن واعلن انها ستكون للعمال الممتازين واصحاب الاجور الكبيرة حتى يستطيعون سداد اجورها . ولم يتم ذلك بل استأجرت الحكومة من بنك مصر المبانى

(*) هذه الحلقة نشرت بالعدد ١٥ من مجلة البعث الصادرة فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٤٦ فى صفحات ١٨–١٩ بعنوان لمحات عن حياة العمال فى المحلة الكبرى .

وجعلتها ملجأ للاحداث والمتشردين .

- يعيش العمال فى مقابر تسمى عزباً تتداخل فى المحلة الكبرى من جميع نواحيها . وهى عزب ابو جحشة والدلتا وراغب واسكندر وابو شاهين وحى العرب . ويفصل عزبة ابو جحشة عن قصور المديرين سور من متر واحد تقريبا .

- مساكن العزب كلها من الطوب النئ ويندر ان يزيد عن الدور الارضى

غرف مهدمة وحوانيت تطل على الحوارى والازقة ينام فى كل منها عشرين عاملا معا . وينتهى يوم الدفعة الاولى فترحل الى المصنع وتحل محلها دفعة اخرى ثم ثالثة وتعود الاخرى بعد ذلك وهكذا دواليك . وهذه الغرف هى نفس المكان الذى يتناول فيه العمال طعامهم ويعالجون فيه وغير ذلك من مقتضيات حياتهم .

- العاملات يعشن هذه الحياة وكثيرات يسكن القرى ويسرن اليها بعد منتصف الليل نحو ١٢ كيلومترا تقريبا .

- تتعذر مع كل ذلك سكنى الحوانيت على الكثيرين من العمال والعاملات فان تفاهة الاجور لا تساعدهم على سكنى تلك الزرايب فى القرن العشرين فسيكنون فى القرى المجاورة الحقيرة التى يبعد بعضها عن المحلة الكبرى بنحو اثنى عشر كيلو مترا .

المجارى لا تعرفها المحلة الكبرى :-

ومن باب اولى عزب العمال واحيائهم . ويحصل العامل على الماء ملوثا قذرا من ترعة راكده تعلوها الوساخات من كل صنف . وعندما تمطر السماء تبقى هذه الاحياء غارقة فى وحلها شهورا وتكون مرتعا للميكروبات والبعوض والاوبئة .

الغذاء : يلحظ المار امام ابواب المصانع وعلى مداخل عزب العمال واحيائهم صفوفا وجماعات من البائعين والبائعات يعرضون بضائعهم على المشترين من العمال والعاملات وهى لا تخرج عن الخبز الجاف والجبنة القريش .

- الجو فى المحلة الكبرى فى الخريف والشتاء جو رطب بارد يحتاج الى التغذية الجيدة لمقاومة البرد فى جسم الانسان بذلك يتبين مدى العذاب الذى يعانية العمال والعاملات فى المحلة الكبرى .

يتعذر على العمال والعاملات فى معظم الاحوال شراء الخبز الذرة الجاف الذى ياكله فلاحونا الفقراء . فتراهم يشترون كسرات الخبز التى يجمعها الشحاذون من مختلف البلاد ثم يبيعونها لمن يحتكرها بعد ذلك ويعرضها فى السوق العمالى بالمحلة الكبرى وهو المعروف بسوق فرنسا .

- يوفر بنك مصر للمديرين وكبار الموظفين الاغذية بأرخص الاثمان ومن كل الانواع النادرة بل وحتى المشروبات بما فيها الشامبنيا مستخدما فى ذلك كل سلطاتة ونفوذه الهائلين لدى الحكومة وغيرها . اما العمال فلا يلقى اليهم بالا ولا يهمه فى قليل اوكثير ان كانوا ياكلون أو لا ياكلون . ولا زالت ترن فى اذ نى كلمة سمعتها من فم احد العمال ونحن فى معرض الحديث عن احوال العمال معاملة بنك مصر لهم :

« لو اننا حيوانات اشترانا بنك مصر لكان يهتم بنا ويخاف علينا ولكننا فى نظره لم نرق الى مرتبة الحيوانات »

الصحة : تقدر نسبة المسلولين والمصدورين بحوالى ٩٠٪ من مجموع سكان المحلة فيكون عدد المرضى اكثر من مائة الف شخص .

- وقد قامت شركة مصر فى عام ١٩٣٨ بالكشف طبيا على عمالها الذين يزيدون عن ثلاثين الف عامل وعاملة . وكانت هذه هى المرة الاولى والاخيرة . فكانت النتيجة ان نسبة المصابين من العمال والعاملات بالسل والنزلات الشعبية وغيرها تزيد على ٨٠ ٪ من مجموع هؤلاء العمال والعاملات .

- يرجع انتشار مرض السل بين العمال وفتكه الذريع بهم الى قلة تغذيتهم وسوء سكناهم وارهاقهم وتعذر لباسهم اللباس الكافى وعدم توافر المواصفات الصحية بالنسبة للمجارى ومياه الشرب وما الى ذلك من الامور الاساسية فى حياة الانسان العادى . ويرجع اولا وأخيرا الى الاستغلال والظلم الشنيع اللذين تشقى بهما الطبقة العاملة فى المحلة الكبرى وعلى يد ارباب الاعمال سواء كانت شركة مصر للغزل والنسيج ام اصحاب مصانع النسيج اليدوية .

- وتأتى الحكومة وهذه مسئوليتها فتقف على قدم المساواة مع اصحاب الاعمال . بل ان تعاونها الوثيق مع ارباب الاعمال فى التمادى فى استغلال العمال والعاملات الى حد الهبوط بهم الى القرار السحيق وعدم قيامها باى عمل . يلقى عليها كل ذلك مسئولية اخرى من نوع معين

خطير .

– لم يغفل اصحاب الشأن وألوا الامر الاسباب الوقائية الى تحمى العمال من الامراض المختلفة فحسب ولاسيما السل . بل انهم لم يتخذوا ايضا اية خطوة بشأن توفير الاسباب العلاجية .

- لم ينشئ بنك مصر للمسلولين والمصدورين من عماله اى مستشفى لعلاجهم . ولم يفكر مطلقا فى توفير الادوية لهم .
- من اشتغل – والانتاج هو الفيصل – استحق الاجر الذى وضع له . ومن لم يشتغل لمرضه كان هذا هو فصل الخطاب وانقطع كل سبب بينه وبين مصانع بنك مصر
- يفصل بنك مصر بمعدل عامل كل يومين لبلوغة المرحلة الاخيرة من مرض السل
- يزهو بنك مصر بأن لدية اطباء كبار بدليل المرتبات الضخمة التى ينالونها . وانهم مجندون لرعاية العمال والعاملات ، وهذه اكذوبة كبرى لان الاطباء حرب على العمال ولاهمّ لهم سوى استغلال العمال عن طريق مهنتهم فالاجازات . لا تعطى للمرضى مطلقا الا اذا دفعوا اتاوة معينة . ويقوم العامل المريض بشراء الدواء من اجره . اما بنك مصر فلا يكلف نفسه بذلك . وهناك مايسمى بقانون عقد العمل الفردى وهو قانون يلزم رب العمل بشراء الدواء على حسابه للمريض من عماله .
- غالبا مايعجز العامل عن شراء الدواء ومن ثم يلقى بحياته فى مهب الموت كى يفعل به ما يشاء .
- لا يوجد فى المحلة الكبرى لمقاومة السل سوى مستوصف صغير يعمل به طبيب واحد ويعاونه ممرضتان . ويبلغ عدد المقيدين به من المرضى ٩٦٠٠ تسعة لاف وتسمائة مريض ومهمة المستوصف هى الكشف وتقرير الدواء .

لقد اثار نشر تلك الحلقة ثائرة المسؤلين فى بنك مصر وشن علية حملة عنيفة وصلت الى حد اعتبار ان نقد بنك مصر يعتبر خيانة وطنية . ولكنه رد عليهم بأن بنك مصر لن يكون مطلقا بنكا وطنيا الا بمقدار خدمته للوطنيين . وليس العمال الذين يسومهم بنك مصر مرّ العذاب والشقاء غير القوة الوطنية الاولى عندما . فكل جريمة تقترف فى حق الطبقة الاساسية هى خيانة وطنية . ورغم ان اسماعيل صدقى قد اعتبر المقال تحريض للعمال على الثورة ، الا

ان مصطفى كامل منيب الذى كان معروفا بفكره وارتباطاته الاشتراكية قد استمر فى نشر الحلقة الثانية من تقريره بعنوان « معاملة شركة مصر للعمال ... اليس لهذا الظلم من آخر » (*) .

وسوف اقتطف بعض لمحات من تلك الحلقة لاستكمل بها ماسبق بيانه :

– اثناء جولتى بالمصانع رايت عاملة تبلغ اثنى عشر عاما ترقد على الارض العارية منذ ثلاث ساعات من جراء حمى عاودتها وعرفت ان الشركة لا تتحرك فى مثل هذه الحالة لاسعاف المريض ولا تسمح له بمغادرة المصنع الا فى موعد انتهاء العمل .

– سقط العامل من فوق مصعد واصيب وشوه جسمه تشويها اليما ، وحرر المحضر الذى انتهى بالزام العامل بدفع خمسة جنيهات لها نظير الخسائر المادية الناتجة . ودفعها العامل مقسطة من اجره .

– سألت اول عامل لقيته عن احواله فأشار الى عامل حافى القدمين يلبس الخيش على جسده العارى وقال :

« هذه هى حال عامل فى مصانع ينتج عمالها احسن المنسوجات وبكميات وفيرة » .

– رغم حقوق العمال التى كفلها قانون عقد العمل الفردى بالنسبة للفصل والغرامات فان شركة مصر تستخدم اساليب الزيف والتلفيق لحرمان العمال الذين تريد فصلهم من مكافآتهم وحقوقهم . . وقد التقيت بعامل فصل من الشركة بعد احدى عشر سنة ولم يعط مليماً واحدا مكافأة عن مدة الخدمة . وعن سبب فصله انه صنع يوما قبقابا من الخشب فى الورشة ليستعمله اثناء عمله وعندما عرف احد الملاحظين ذلك فصل من عمله . وطلبوا من العامل التوقيع على المحضر ليتسنى صرف المكافأة له . ولكن المحضر لم يكن سوى تسجيل لاخلال العامل بالتزام جوهرى فى عمله على حد تعبير القانون ولم يكن امضاؤه سوى اعتراف منه بذلك مما يترتب عليه ضياع حقوقه حتى لو دفع بجهله بما وقع عليه .

– النقابة التى يديرها بنك مصر لم تقل للعامل انه لا امل لك حتى توفر عليه جهده بل تركته حائرا لتستمر لعنة بنك مصر تلاحق العامل الى الابد .

(*) البعث عدد ١٦ فى ١٩٤٦/٣/٢٩ ص ١٢– ١٣– ١٤

- اذا لجأ العامل الى محامي وكان القانون في صفه . ارسل بنك مصر الى المحامي بجزيل العطاء فيتخلى المحامي عن العامل بعد ان يكون قد انتزع منه دريهماته المعدودة .
- نظام الاجازات غير معترف به على الوجة المبين بقانون عقد العمل الفردى وقد كلفت الشركة عاملاً بالعمل فى اجازة العيد ولكنه طلب اجازة لوفاة اخته فجوزى بخصم ثلاثة ايام من اجره .
- يحارب بنك مصر العمال نوى الشهادات المتخرجين من المدارس الصناعية . فيسد امامهم ابواب العمل فى مصانعه وخاصة بعد الاضراب الذى قاموا بة من اجل مطالبهم فى سنة ١٩٤٠ ويضطر الخريجون الى انكار شهاداتهم والعمل على اساس انهم حملة الشهاده الابتدائية فقط واذا عرف عن اى عامل انه مؤهل فصل فوراً .
- لن انسى وانا ازور القسم الذى يعمل بة الاحداث التفافهم حولى والدموع فى مآقيهم وهم يناشدونى ان اعمل على تخليصهم من العذاب .

اما العاملات فى المحلة الكبرى فقد خصصت لهن حلقة خاصة جاء بها (*) :
- يشتغل العاملا ت فى اقسام خاصة منعزلة عن العمال وهى اقسام الجوارب والناموسيات والحياكة عدد يعمل فى التحضيرات " لتدوير " او الغزل .
- معظم العاملات ممن سدت منافذ الرزق امامهن فى الريف فلم يجدن فى النهاية غير الهجرة الى المحلة .
- كانت الشركة تفضل الصغيرات ولا تقبل المتزوجات لبدا وذلك لقلة اجر الصغيرات واضطرار المتزوجات للانقطا ع عن العمل بسبب الحمل والولادة .
- اذا اكتشفت عاملة بانها متزوجة ودخلت على انها فتاة تطرد فوراً وتحرم من المكافأة .
- غيرت الشركة نظرتها بعد ذلك نظراً لما تحصل علية الفتاة من تدريب قبل زواجها ووافقت على بقاء العاملة اذا تزوجت . بل وشجع حافظ عفيفى مدير بنك مصر ذلك فأعلن ان كثيرين من اصحاب المصانع الكبيرة على استعداد للقيام بكل ما يوفر اسباب راحتها اذا حملت وتسهيل ولادتها اذا وضعت واعطاءها فرصة للراحة .

(*) نشر بمجلة الطليعة لسان حال اتحاد خريجى الجامعة العدد ٦ فى ١٩٤٦/٣/١٥

- شهادة من حافظ عفيفي رئيس بنك مصر بان العاملة المصرية لها نصيب واضح فى اعمال شركات مصر المختلفة « وقد اثبتت تجاربنا ان الفتاة المصرية سهلة التعليم بل قد تصل وهى فى التدريب بسهولة وسرعة الى درجة الاتقان وهى تتقن جميع الصناعات التى تحتاج الى الصبر والاناة وخاصة تلك الاعمال التى يستلزم اتقانها مهارة الاصابع او دقة النظر وحسن الذوق ولذلك اختصت الفتيات بكثير من فروع صناعة الغزل والنسيج الدقيقة وبلغن فيها درجة عالية من الاجادة والاتقان . على هذه الصورة الغير انسانية كانت تسير حياة العمال والعاملات فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى وقت كانت الشركة قد استولت بالكامل على النقابة التى من المفروض انها تمثل العمال وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم .

ولم يقف العمال موقفا سلبيا ازاء الظروف التى يعيشون فى ظلها . ولكنهم كانوا دائبى المطالبة متخذين كل الطرق السليمة للحصول على مطالبهم وسوف اشير هنا وكمثال فقط الى المذكرة التى تقدم بها مندوبو العمال الممثلين لخمسة وعشرين الف عامل يشتغلون فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وبعد ان تعرضت المذكره لموقف الحكومة فى القاهرة ومكتب العمل فى طنطا غفلتهم العجيبة عن بؤس العمال واشاروا الى ان نقابة الشركة لا تمثل العمال بل ان اعضاء مجلس ادارتها جميعا من صنائع الشركة بعد ذلك حددت المذكره مطالب عمال الشركة وهى (*) : -

١- ضرورة كف الشركة فى الحال عن السياسية التى تتبعها بالاستغناء عن العمال الذين مضت عليهم مدة كبيرة من العمل بالمصانع وتعيين عمال جدد ليحلوا محلهم .

٢- ضرورة كف الشركة عن غلق بعض الاقسام وتعطيلها لان تصرف الشركة يزيد عدد العمال العاطلين ويضر بمجموع الامة التى لا تكاد تجد ما يفى حاجاتها من المنسوجات .

٣- زيادة اجور العمال زيادة معقولة فان الاجور الحالية لا تكفى لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .

٤- وضع لائحة للجزاءات يوقع عليها مكتب العمل لانه لاوجود الان لمثل هذه اللائحة بل ان الجزاءات توقع على العمال بدون حساب ولاتفه الاسباب مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها

(*) اشارت جريدة الوفد المصرى الى المذكرة فى العدد ١٢/٦/٩٤٦ ص ٣

على مصلحة العمال كما يتطلب القانون .

٥- تنفيذ قانون عقد العمل الفردى وغيره من القوانين العمالية فان هذه القوانين لا تنفذها الشركة وفى مقدمة الدلائل على ذلك عدم اعطاء العمال اجازاتهم السنوية . وفصل العمال من العمل بدون اعطائهم مهلة او انذارهم وتشغيل الاحداث ليلا وغير ذلك من المخالفات الخطيرة التى تصيب حياة العمال بابلغ الاضرار .

٦- تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الامور كما هى عليه الان من حيث فصل العمال بدون تحقيق ولاتفه الاسباب .

٧- ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين فقط وتنتهى المذكرة بضرورة ايفاد لجنة من وزاره الشئون الاجتماعية تقوم بالتحقيق فى احوال العمال بالمحلة الكبرى تحقيقا منصفا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التى تكفل رفع الظلم عن كواهل العمال .

وكان من الطبيعى ان تنعكس حالة عمال شركة مصر للغزل والنسيج على باقى عمال المحلة الكبرى بكل ما تحمله من قسوة . فبدأت نقابات العمال الاخرى فى التجمع وتقدموا بمذكرة ارسلوها الى المسؤلين والى الصحف (*) بعد ان وقع عليها ممثلون لنقابات العمال وهى نقابات عمال ومستخدمى المحلات التجارية وعمال النسيج اليدوى وعمال المخابز والمطاحن وعمال ومستخدمى محالج الاقطان وعمال النسيج اليدوى والنقابة العامة لسائقى السيارات وقد شرحوا فى المذكرة سوء الاحوال التى يعيشها اكثر من واحد وعشرين الف عامل فى المحلة الكبرى .

ورغم ان حالة العمال فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت السب الرئيسى فى انفجار العمال وقيامهم باضراب سبتمبر ١٩٤٧ الا انه كانت هناك عوامل اخرى عديدة وان اختلفت درجة اهميتها من سبب لآخر .

ومن اهم تلك الاسباب ذلك التقارب الذى حدث بين المناطق العمالية المختلفة ومعرفة كل منطقة اخبار المناطق الاخرى بما فيها من ظروف العمال العامة من حيث الاجور وساعات العمل والمعاملة فقد كان العمال يتقابلون فى قراهم فى فترة الاجازات والاعياد فيقص كل منهم ظروفه

(*) الوفد المصرى ١٧/٦/١٩٤٦ ص٣

وكذلك كانت الصحف تنشر الكثير من الاخبار العمالية فى المناطق المختلة خاصة وان حرب الوفد كان خارج الحكم مما دفعه الى فتح صفحات لشكايات العمال واخبارهم وكذلك حركاتهم الكفاحية واضراباتهم .

ولا شك ان المد الثورى الوطنى قد انعكس على تفهيم العمال وتوعيتهم وكان نزول الفكر الاشتراكى الى صفوف الطبقة العاملة المصرية وارتباط الطلبة والمثقفين الثوريين بالعمال وارتباط عدد من عمال المحلة الكبرى فكريا وتنظيميا بالمنظمات الاشتراكية والشيوعية ، كان لكل ذلك اثره فى التوعية والتوجية والاثارة التى مهدت الارض لقيام الاضراب .

ورغم كل هذه الظروف فان الشركة لم تكتفى بكل المآسى التى يرزح تحتها عمالها وانما بدأت فى فصل العمال بالجملة واعادة تعينهم باجور اقل . اما القشة التى قصمت ظهر البعير وكانت الشرارة التى فجرت كل ما كان مخزونا فى نفوس العمال من كبت وحرمان واذلال . فكانت اعلان الشركة عن لائحة للجزاءات قررت تنفيذها على العمال .

بداية الاحداث وتطورها :

لا شك فى انه كانت هناك رؤيتان للاحداث وتطورها . الاولى تعبر عن وجهة نظر الشركة والحكومة بكل اجهزتها من مكتب عمل وبوليس وصحف وصحفيين حكوميين او مأجورين . وفى المقابل كانت هناك وجهة النظر العمالية والتى كانت تتبناها وتدافع عنها كافة الهيئات الديمقراطية والصحف الوفدية . وقد وقف عمال مصر فى جميع المناطق ومن جميع المهن من هذه القضية باعتبارها قضيتهم والقوا بكل ثقلهم خلف عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى .

وقد اذاعت الشركة بيانا بوجهة نظرها قالت فيه (*) انه عند انتهاء الوردية الاولى فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢ سبتمبر ، فوجئت الشركة بمظاهرة خارج اسوارها ، وقد اندس بعض المحرضين بين العمال واخذ ذوى الاغراض يفسرون ويذيعون لائحة الجزاءات التى نص عليها قانون عقد العمل الفردى وعلى اعلانها ، واخذوا يفسرونها تفسيرا يخالف الحقيقة تمام المخالفة .فزعموا ان اللائحة تمكن الشركة من ان تفصل ما تشاء من العمال دون ان تعطيهم مكافأة وان الشركة ستأتى بماكينات حديثة تستغنى بها عن الاف العمال وانها اذا

(*) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٩ .

احتاجت لعمال بعد ذلك فستعينهم باجور قليلة ... الى غير ذلك من المزاعم الباطلة . وقد استجاب عدد كبير من العمال واندفعوا مع كثيرين من غير العمال الى بعض منشآت الشركة يعملون فيها التخريب والاتلاف والحريق . وكان الشغب متصورا على هذه القلة دون غيرهم ... وفى هذا مايدل على ان الفتنة مفتعلة وان الشغب الذى حدث شغب مصطنع وان العمال عامة قد فوجئوا بذلك مفاجأة حيث لم يكن بين الشركة وعمالها اى خلاف او نزاع . وقد تضمن البيان كثيرا من التفاصيل وكلها تحاول الشركة بها ان تبرئ نفسها وان تلقى تبعه ماحدث على فئة قليلة زعمت انها اندست وسط العمال .

اما موقف مصلحة العمل فقد اتضح من البيان الذى اذاعه حامد العبد مدير عام المصلحة والذى تضمن ان قانون عقد اعمل الفردييحتم لائحته للجزاءات وان الشركة قد وضعت اللائحة وراجعتها مصلحة العمل وطلبت اجراء بعض تعديلات قبلتها الشركة (*) . واما موقف النقابة فقد وضح من بيان رئيسها « عبد العزيز عرفه » الذى اكتفى بان يحاول تهدئة العمال بقوله ان النقابة هى رسول بين العمال والشركة (**)

واما موقف العمال فقد وضحه اول بيان اصدروه فى اليوم الثانى من بدء الحوادث والذى اشاروا فيه الى ان ماوقع من الحوادث التى يوسف لها انما هو نتيجة اصدار الشركة لائحة تضر بالعمال جميعا وتحرمهم من مكافآتهم عن مدة الخدمة . وكذلك لانتهاج الشركة اسلوب الاستغناء عن جميع العمال القدامى تدريجيا ويبلغ عددهم نحو اثنى عشر الف عامل ، وقد ظهر هذا الاستغناء بين جميع المساعدين والمباشرين والعمال والعاملات فى الوقت الذى تقوم فيه الشركة بتعيين عمال جددا بدلا من المستغنى عنهم وباجور اقل . ويرجو العمال فى ختام بيانهم اصدار منشور من الشركة تذيعه على العمال حتى تهدأ الاحوال متضمنا وقف التعيينات من الخارج لمدة ستة شهور على ان يعين فى الاماكن الخالية العمال الذين يراد الاستغناء عنهم والسماح للعمال بتقديم استقالتهم مع حفظ حقهم فى المكافأة عن مدة الخدمة (***) .

(*) البلاغ ٦ سبتمبر ٩٧٤ ص٣ .

(**) المرجع السابق .

(***) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٥ .

اما مطالب العمال التى ظلوا متمسكين بها حتى بعد مضى اسبوعين من بدء الحوادث فقد كانت وكما نشرتها الصحف (*) على لسان العمال كالتالى :

١- حل مجلس ادارة النقابة لانه مكون من صنائع الشركة وانتخاب مجلس من العمال .

٢- الاقلاع فى الحال عن سياسة توفير العمال واعادة جميع المفصولين .

٣- رفع الاجور نسبة ٢٥٪ ورفع نسبة مكافأة الانتاج الى ٥٪ .

٤- الغاء لائحة الجزاءات وعمل لائحة يشترك العمال فى وضعها والغاء الغرامات السابقة .

٥- منح العمال مكافأة سنوية اسوة بالموظفين واجازة ١٥ يوما سنويا كالموظفين

٦- صرف اجور الايام السبعة التى اقفلت الشركة فيها ابوابها .

وبهذه المناسبة اقول ان لائحته الجزاءات التى طالبت بها كل فئات عمال الشركة قد تضمنت بنودا غير معقولة . وكمثال نصت اللائحة على ان ينذر بالفصل كل عامل تضبط معه صحيفة أو مجلة او طعام او اذا ضبط اثناء العمل يؤدى الصلاة او اذا كان عارى الرأس والغرض من فصل العمال على اساس نصوص اللائحة هو حرمانهم من مكافآتهم . وكانت الشركة قد قامت فى الفترة الاخيرة بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل وقائع الاحداث :

لا شك ان كل ماقامت بة الشركة فى الفترة السابقة على الاضراب بالاضافة الى ماسبق شرحه من ظروف العمال . كل ذلك قد أدى الى زيادة سخط العمال فقاموا بعمل مظاهرة سلمية هاتفين بسقوط المسؤلين فى الشركة وسقوط سياستهم التى تضر العمال ، فقام ضابط الشركة المدعو « الحسينى » باطلاق ستة اعيره نارية من مسدسه فثار العمال وحطموا ما وصلت اليه ايديهم واشعلوا النار فى مبنى مراقب الخفراء ومساعده ومبنى العيادة ومكتب العمل واتلفوا بعض الاوراق . ورغم حالة الهياج التى [illegible] عليها العمال فانهم قد جعلوا من انفسهم حراسا على الات المصنع وحموها من اى تخريب، كانوا يتوقعون ان يقوم به عملاء الشركة بتحريض منها . وكان مأمور مركز المحلة الكبرى قد استاء من تصرف الحسينى باطلاق النار فسحب قواته من داخل المصنع (**) .

(*) المرجع السابق ٩/٧ ، ١٩٧٩/٩/١٩ .

(**) المرجع السابق ١٩٤٧/٩/٦ .

وكانما الشركة والحكومة تنتظر بداية الاحداث لتضرب العمال بقسوة فقد سارعت الحكومة باستدعاء قوات البوليس الاضافية من مديرية الدقهلية ومختلف مدن الغربية ثم استدعت قوة من الجيش يبلغ عددها ١٢٠٠جندى ومعها ٨ دبابات و٦ سيارات مصفحة وسيارات تعلوها مدافع المتراليوز . واحتلت القوات المصانع كما رابطت فى كثير من شوارع المدينة وميادينها كما استعانت الحكومة بقوة من بلوكات النظام .

نتائج الاحداث :

قامت القوات من جميع الانواع بمعاملة العمال واهالى المحلة الكبرى بمنتهى القسوة واعتدوا عليهم بوحشية لا انسانية سواء بالقتل او الاصابة أو القبض وايداع السجن . وكانت الحصيلة اربعة من القتلى ثلاثة منهم من الاهالى وعامل واحد اما الجرحى فعدد من نقل منهم الى المستشفى ١٧ مصابا بجانب الكثيرين الذين اصيبوا ولم يدخلوا المستشفى وعولجوا فى منازلهم او فى مستشفيات خاصة . اما المعتقلون فقد بلغ عددهم ٦٠ معتقلا منهم ٣٧ عاملا والباقون من الاهالى وقد نقلوا الى سجن طنطا وجميعهم ممن اعتقلهم البوليس من الطرقات اثناء تفريق المظاهرات وبينهم عدد كبير من الصبية الصغار وكان ذلك حتى يوم ١٩٤٧/٩/٥ اى فى اليوم الرابع من بدء الاحداث (*) . وحتى يوم ١٩٤٧/٩/٨ ومن واقع تصريح عبد الرحمن عمار بلغ عدد المقبوض عليهم فى الحوادث ٥٧ عاملا و١١ من الاهالى وقد استجوبت النيابة ٢٠عاملا بتهمة اخفاء اشياء مسروقة من مخلفات الشركة وقد افرج بعد ذلك عن ٣٦ عاملا بدون كفالة لتعنت الشركة ومساندة الحكومة لها :

بعد ان اصبحت المدينة كميدان الحرب وسيطر جنود الجيش بملابس الميدان وبمساعدة رجال البوليس على الامن فيها وبعد ان هدأت الحالة تماما . اذيع ان المصانع ستفتح لاستقبال العمال يوم ١٩٤٧/٩/٨ ولكن محمود حمدى نائب مدير الشركة صرح بان العمال لن يعودوا للعمل قبل ثلاثة اسابيع . وقد ادى ذلك الى قيام بعض العمال بالرحيل الى ذويهم بينما بقى زملاؤهم فى المحلة الكبرى يباشرون القضية .

(*) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقد اتخذت الشركة وسيلة الضغط الاقتصادى على العمال لاذلالهم ولكى تتمكن من تحقيق كل ما تريد وقد بدأت برفض صرف اجور العمال عن المدة السابقة على الاضراب من ١٨ الى ٣٠ اغسطس ثم اخذت تماطل فى فتح المصانع تحت حجج واهية فى نفس الوقت الذى كان العمال فية يلحون فى طلب فتح المصانع لان كل يوم كان يمر على العمال والمصانع مغلقة كان يعنى زيادة فى الديون وزيادة فى الجوع لكل منهم . ورغم ان مدير الامن العام كان قد اعلن بان الشركة قد قررت فتح المصانع ابتداء من الثالثة والنصف من بعد الظهر يوم ١٩٤٧/٩/١٠ . الا ان ذلك لم ينفذ . وظلت الاجتماعات تتوالى بين المسؤلين وعند رئيس الوزراء . تلك الاجتماعات التى كان فيها حامد العبد اكثر تحمسا ضد العمال من المسؤلين فى الشركة وفى وزارة الداخلية . وقد انتهت الاجتماعات بفتح المصانع .

وعلى اثر عودة العمال الى اعمالهم فى المصانع املا فى تنفيذ الشركة والحكومة لعهودها للعمال . قامت الشركة بسحب كل ما اتفقت عليه وعلى الاخص امتنعت عن صرف الاجور عن الايام التى اضرب فيها العمال . فقام العمال بالاضراب من جديد وبدأ حوالى الف عامل بالاضراب واحتلوا المصانع .

وفور اضراب العمال فى المرة الثانية وهو امر لم تعد له الحكومة والشركة عدته . اذ كانوا يظنون ان ماقاموا به من قسوة ضد العمال ومن حرمانهم من اجورهم كان كافيا لاذلال العمال ولكنهم فوجئوا بصلابة العمال . فعقدت عدة اجتماعات اخرى سافر خلالها حامد العبد الى المحلة الكبرى لكى يشترك فى دراسة شاملة ثم تقدم الى وزير الشئون الاجتماعية باقتراح مؤداه (*) حل النقابة الحالية لعمال الشركة على ان تتخذ اجراءات تشكيل نقابة جديدة مؤهلة للتحدث باسم العمال وتقديم مطالبهم . وعندئذ تعنى الجهات المتخصصة بالنظر فى تلك المطالب وتقرر ماتراه فى شأنها . وقد صرح مدير الامن العام بان العمال حين قرئ عليهم هذا البيان عادوا الى الهدوء وتولوا اعمالهم وان الحكومة ستبحث مع الشركة وممثلى العمال الجدد بقية المطالب . (**)

وقد اشتدسخط العمال فى المحلة الكبرى وفى المناطق العمالية الاخرى على مصلحة العمل ومديرها حامد العبد نتيجة للمواقف العديدة الظالمة فاضطرت مصلحة العمل الى اذاعة بيان فى

(*) صوت الامة ٤٧/٩/١٧

(**) صوت الامة ٩٤٧/٩/٢٣

محاولة للظهور بمظهر المحايد بين العمال والشركة وقد جاء فى هذا البيان (*) ان مصلحة العمل تدعوا الطرفين بوجوب استئناف العمل فى اقرب فرصة بشرط ان يتعهد العمال الذين يرغبون فى استئناف العمل بان يلتزموا حدود القانون والنظام وان تتعهد الشركة بالا تفصل اى عدد من عمالها مالم يثبت للجهات المختصة صحة ماتنسبه اليهم كتابه وان يكون الامر الذى وقع منهم مما نص علية فى المادة ٣٠ من قانون عقد العمل . وعلى كل حال لا يحرم العامل المفصول او الموقوف من حق الشكوى الى مصلحة العمل لاعادة النظر فى ثبوت التهمه قبله . ومصلحة العمل توجه الى الطرفين بحق الوطن عليهما ان يستلهم الرؤساء فى الشركة فى علاقتهم مع العمال وجة الرحمة والعدل وان يعترف العمال لرؤسائهم بحقوق الولاية والتوجية .. كما اعلنت مصلحة العمل انها على استعداد لاجراء انتخابات مجلس الادارة الجديد فى اليوم العاشر لاستئناف العمل . ويرجأ النظر فى باقى الطلبات حتى تجد الحكومة الممثلين الحقيقيين للعمال للكلام معهم .

وعلى اثر صدور هذا البيان من مصلحة العمل . اصدر مجلس ادارة النقابة الصفراء الذى واقفت مصلحة العمل على حله بيانا دافع فيه عن نفسه وهاجم مصلحة العمل وحامد العيد مدعيا بانه على مدى سنتين « مجلس النقابة » كان يعالج مشاكل العمال على احدث النظم العمالية مما مكنه من ان يعمّر خزانة النقابة بما يقرب من اربعين الف جنية كما زعم بيان النقابة بان المبلغ الضخم هو الذى اسال لعاب المغرضين فطلبوا حله .

ورغم ان المتحدثين الحقيقيين باسم عمال الشركة قد ردوا على بيان مجلس النقابة وفندوا مزاعمه إلا ان رئيس النقابة ونفر معه قد سارعوا الى بنك مصر فى القاهرة طالبين حمايته ومساعدتهم فى الاسمرار فى تسخير النقابة لصالح الشركة ومنع تنفيذ ما جاء فى بيان مصلحة العمل . وفعلا تم لهم ما ارادوا . وعقد اجتماع على مستوى عال فى بنك مصر بالقاهرة وحضره بعض مندوبى الصحف العربية . وقد تكلم عبد العزيز عرفه رئيس مجلس ادارة النقابة المغضوب علية بيانا اعدّ له من قبل لكى يظهر بمظهر المدافع عن العمال . فقد طالب بفتح ابواب المصانع فورا حتى يواصل العمال انتاجهم واعادة المفصولين من الموظفين والعمال وصرف مرتب الفترة التى اوقف فيها العمل نظرا لان العمال غير مسئولين عن هذا التعطل (*) . وقد رد عليه عبد

(*) صوت الامة ١/٢٧/ ٩٤٧ .

الرحمن حمادة بان مطالب العمال فيها شيئ من المغالاة وانتهى من حديثه بان الشركة توافق على فتح المصانع اذاقبل العمال – عن طريق رؤساء الاقسام – التعهد بالانتظام فى العمل كما وعد بان تنظر الشركة بعين العطف الى المطلبين الاخريين الخاصين باعادة المفصولين وصرف الاجور عن فترة التوقف بمجرد انتظام العمل وقد قبل مندوبو النقابة ما انتهى الية راى المدير ووعدا بالسفر الى المحلة للاجتماع بالعمال للحصول منهم على اخذ التعهدات اللازمة بانتظام العمل . وكانت آخر حلقة فى هذه الخطة هى نشر بيان مطول فى الصحف .

وقد اصدر العمال بيانا يحتجون فيه على التفاوض مع النقابة الصفراء التى لا تمثل العمال وعلى تعليق فتح المصانع على شروط ضارة بالعمال ومخالفة للقانون . ثم استمرت حرب البيانات بين النقابة الصفراء ومصلحة العمل ووزارة الداخلية وبنك مصر والشركة من جانب وعمال المحلة الكبرى من جانب آخر . وظل العمال مصرين فى كل بياناتهم التى لم تكن لتخلوا منها الصحف يوميا غير مالّين من تكرار مطالبهم التى تتلخص فى فتح المصانع وعودة جميع العمال دون شروط وبدون فصل اى عامل مع اعادة من سبق فصلهم وكذلك حل مجلس ادارة النقابة وانتخاب مجلس يمثل العمال حقيقة وصرف اجور ايام غلق المصانع وزيادة الاجور وغيرها مع سحب قوات الجيش من المدينة لان مكان الجيش هو الميدان – الذى يطارد فيه المستعمر الاجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصرّ ٢٦ عامل من الابرياء على المطالبة بحقهم فى الحياة

تأييدات جارفة للعمال :

انتشرت اخبار الحوادث التى وقعت فى المحلة الكبرى بشكل سريع جدا . وقد لقى عمال المحلة تأييدات كبيرة وعلى نطاق واسع اذكر منها :

- تأييد واسع من الصحافة الوفدية عدا جريدة البلاغ حيث كانت الصحف لا تخلوا يوما من اخبار الحالة فى المحلة الكبرى واخبار المعتقلين وبيانات العمال والتأييدات لحركتهم وأخص من تلك الصحف صوت الامة والمصرى . اما جريدة البلاغ فقد كتب فيها عبد العليم المهدى مهاجما العمال ومتحاملا عليهم ومتهما اياهم بالجهل وعدم فهم اللائحة وان الاوكار الشيوعية فى اقاهرة هى التى وجدت فى الحوادث مادة دسمة لتشغيل المطابع وطبع المنشورات الحمقاء التى لا تحرك ساكنا فيمن يقرأها (*) . ثم طالب علاجا للحالة بتدعيم قوة بوليس المحلة الكبرى

(*) البلاغ ٩/٩/١٩٤٧ .

ومكافأة الجنود الضباط على ماقاموا به من عمل يذكر بالفخر والتمجيد

وفى نفس الوقت كانت الصحف الحكومية تهاجم العمال و تظهرهم المعتدين وتظهر الشركة والمسؤلين فيها بمظهر الابرار الاطهار ونشرت اخبارا فيها افتراءات على العمال والصقت بهم اشنع التهم . ويكفينى فى ذلك ان اورد نص الخطاب الذى ارسله مساعد حكمدار الغربية الى جريدة اخبار اليوم بعد ان اطلع على ما فيها من اكاذيب لا تحتاج الى تعليق (*) .

حضرة . . . . السلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد فوجئنا بنشر حوادث المحلة الكبرى فى عدد مجلتكم الاخير تحت عنوان . « اخبار اليوم تحقيق حوادث المحلة » . ويؤسفنى ان أؤكد لكم ان كل المعلومات التى نشرتموها لا تمت الى الحقيقة بسبب ولا تطابق الواقع . كما يؤسفنى ان اصرح لكم بأنه اذا كانت اخبار مجاتكم وتحريات مندوبها على هذا المنوال فلا شك انها ستفقد ثقة القراء جميعا . لهذا اوصيكم بان توفدوا مندوبا امينا (هيهات) ليوافيكم بالحقيقة التى فقدناها فى تحقيقات اخبار اليوم لهذه الحوادث . كما ارجوكم نشر كتابى هذا فى اول عدد يصدرمن مجلتكم وبنفس الصفحة التى نشر فيها خبر الحوادث .

الصاغ يسن خصوصى - مساعد حكمدار الغربية .

ونتيجة لذلك نادى ممثلوا العمال بمقاطعة مجلة اخبار اليرم ودار اخبار اليوم فأعيدت اليها كل الكمية التى ارسلت الى المحلة الكبرى يوم ١٩٤٧/٩/١٢ وكذلك اعداد مجلة آخر ساعة وقام بعض العمال بإرسال بلاغات للنيابة ضد المجلة .

- بمجرد وصول اخبار اضراب المحلة الكبرى الى القاهرة قام الزميل محمد يوسف المدرك بوصفه مندوب عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات . باصدار بيان موجه الى عمال مصر ونشره بالصحف (**) يناشدهم فيه جمع التبرعات لاعانه العمال الجرحى وعائلات القتلى وجاء فى البيان :

« لمناسبة الحوادث الدامية التى وقعت فى المحلة الكبرى يومى ٢،٣ سبتمبر ١٩٤٧ والتى

(*) نشرت صوت الامة نص الكتاب يوم ١٩٤٧/٩/١٠ ص٣

(**) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٥ .

كان ضحاياها من العمال أربعة قتلى ومأتين وسبعة عشرجريحا على الاقل . وبغض النظر عن بوادر العنف التى سادت الموقف وكانت نتيجة حتمية لسياسة العنف من الشركة مكمله بها سلسلة السياسة الظالمة تجاة عمال البلاد فكانت حوادث شركة الشرق بامبابة حيث كان ضحيتها عامل لقى حتفه بالرصاص ايضا . ان هذه الحالة توجب على العمال المصريين كلهم ان يسارعوا بجمع التبرعات لاعانة الزملاء الجرحى وعائلات القتلى بصفة خاصة » .

وبالاضافة الى ذلك سارع المدرك بالذهاب الى المحلة الكبرى حيث عايش الاحداث على الطبيعة وتولى بعض العمال حمايته وتأمين وجودة دون ان يقع فى يد البوليس . وكان البوليس قد خطة من شقين . الاول ينفذ فى النهار وهو مطاردة العمال فى الطرقات والشوارع ونشر الارهاب وتشديد الحراسة حول المصانع ومهاجمة المقاهى التى تعود العمال على ارتيادها والقبض على بعضهم . والشق الثانى ينفذ ليلاً وهو مهاجمة المنازل للقبض على بعض العمال ومهاجمة اللوكاندات والفنادق للقبض عمن كانوا يسمونهم المهيجين الوافدين من خارج المحلة الكبرى .

وقد استطاع المدرك بمساعدة العمال ان يقضى يومه كله متنقلا بين بيوت المحلة الكبرى لعقد الاجتماعات التى تقر فيها خطة الكفاح وكتابة البيانات التى كان المدرك يتولى توصيلها للصحف المناصرة للعمال وخاصة صوت الامة لنشرها عن طريق بعض الاصدقاء الذين كانت لهم صلات بالصحف والطليعة الوفدية من امثال احمد رشدى صالح ابو سيف يوسف ومرسى الشافعى . اما مبيت المدرك فكان يتم بعيدا عن مدينة المحلة الكبرى وفى احدى القرى المجاروه . كما كان المدرك يستعين ببعض الزملاء فى عمل المكياج لذى يغير بعض ملامحه وهيئة ملابسه بحيث كا ن يبدو شيخاً مسنًا من الصوفية يتوكأ على عصا . وكان العمال ينادونه باسم الحاج دون ذكر اسمه حتى فى الجلسات الخاصة . رغم ذلك فقد تعرض المدرك لكثير من المآزق والمفارقات وقد عاد المدرك الى القاهرة بعد ذلك وقام بكتابة ونشر كتيب ضمنه مأراه وسمعه وشاهده بنفسه ، وكان الكتيب باسم « مشكلة عمال المحلة » وقد تم توزيع الكتيب بشكل عاجل وعلى نطاق واسع مما كان له اثره فى التأييد الذى لقيه عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من الهيئات والكتل العمالية ومن الرأى العام المصرى .

صدر الكتيب فى اكتوبر ١٩٤٧ وهو يقع فى ٣١ صفحة وكان يباع بعشرة مليمات وقد بدأه بمقدمة عن مشكلة عمال المحلة التى ظهرت كمشكلة قومية فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ على اثر

حوادث الاضطرابات التى وقعت بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا قتلى وجرحى كثيرين من العمال والاهالى ورجال البوليس ، بالاضافة الى تعطل العمل فى المصانع وارتباكه لفترة من الزمن .

اما عن كتابات الصحف والبيانات التى نشرت بها فقال ان تضاربها وتناقضها يوحى بالارتجالية التى سادت الموقف من جميع نواحيه ، مما دعا الى تشويش الراى العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من اصعب الامور ، ولهذا فإن واجبه يقتضيه دراسة هذه المشكلة كأى مشكلة عمالية اخرى لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة للقضية العادلة ، ولهذا فقد آثر ان يطلع الراى العام فى البلاد وعلى الاخص الراى العام العمالى على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققها ، حتى تكون الحقائق حقل دراسة جدية تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة فى مشكلتهم العامة ، ليس فى المحلة وحدها ، بل فى جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب فى ضوء الوعى المتصاعدبين كتل عمال مصر . ثم ركز الكتيب بعد ذلك على بيان الحقائق الآتية : -

- ان عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يمثلون اكبر مجموعة من العمال يظلها سقف واحد فى مصر اذ يبلغ عددهم نحو ستة وعشرين الف عامل ، وقد اعترفت مصلحة العمل بأن هؤلاء العمال كانوا يمثلون اكثر مجموعات العمال حكمة وفطنة وتقديرا للظروف مع عمق الهدوء ، ويكفى دلالة على ذلك ان اثنى عشر نفرا تتكون منهم نقطة بوليس الحراسة فى الشركة قد تمكنوا فى الفترة السابقة من السيطرة على الامن فى الشركة .
- ان ما ادعته الحكومة والشركة من ان يدا دخيلة من خارج الشركة هى التى لعبت بالعمال فاثارتهم جميعا ، وهذا القول غير صحيح وكذلك اتهام الاثنى عشر مساعدا (*) المفصولين بأنهم هم الذين حرفوا للعمال فى قراءة اللائحة التى انزلتها الشركة لجزاءات العمال ، هذا الاتهام غير صحيح ايضاً .
- بعد الاضراب الاول اقفلت الشركة ابوابها واقرت مصلحة العمل هذا الاقفال ، ثم فتحت الشركة ابوابها فعاد العمال فى هدوء بعد وعود عديدة من الشركة ومصلحة العمل باجابة

(*) المساعد هو الفنى الذى يقوم باصلاح وتجهيزات الالات ويرأس بحكم عملة عددا من العمال .

مطالبهم . ولكن الشركة نكصت بعهدها فعاد العمال الى الاضراب ، وتكرر ذلك عدة مرات مما فضح امر الشركة فى الضغط على العمال بالجوع ، ورغم اقرار مصلحة العمل بعدالة المطالب لدرجة انها اعلنت فى الصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة لعدم تمثيله للعمال .

- ادخلت الشركة وبموافقة مصلحة العمل بدعة التوقيع على التعهدات بالخضوع لنظام العمل وطاعة الرؤساء مقابل السماح للعمال باستئناف العمل ، وهى نفس البدعة التى سبق ان ادخلتها مصلحة العمل فى شبرا الخيمة .
- رغم تعهد الشركة فى البداية بعدم فصل اى عامل ، الا انها قامت بفصل ٣٠٠ ثلاثمائة عامل بدعوى انهم المحرضون على الاضراب الاخير .
- يجب ان نسجل بكل فخار لعمال المحلة الكبرى انهم فى الحادثتين ورغم كل الاستفزازات لم يعملوا على تخريب الات الانتاج وخاماته .

معاملة الشركة لعمالها .

رغم ان معاملة شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى لعمالها كانت مضرب الامثال فى الاستبداد والقسوة ، ورغم كل ما نشر عن ذلك والذى كان من اهمه تقرير الاستاذ مصطفى كامل منيب الذى كتبه عقب زياراته للمحلة ولشركة مصر ، فأنى حرصت على تخليص ماورد فى كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » عن معاملة شركة مصر لعمالها ، باعتبار ذلك مرتبط مباشرة باحداث سبتمبر ١٩٤٧ وباعتبار ان الانفجار الذى حدث كان نتيجة لضغط الشركة على عمالها ، وفقدان المدافع عن مصالحهم متمثلا فى النقابة بعد ان اصبحت تلك خاضعة خضوعا كاملا للشركة ومدافعا عن تصرفات الشركة الظالمة للعمال .

مصاريف التعيين :

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لا يقل عن ٥٩ قرشا ثمن بنطلون للعمل و ٨ قروش ثمن فيش وتشبية و١٦ قرشا بطاقة ، وهذا المبلغ يتكرر دفعه عندما قيد اسم العمل من جديد وكان القيد الجديد كثير الحدوث بعد اسبوع او شهر لكثرة حالات الفصل واعادة التعيين .

نظام الاجور والعمل :

العمل فى عنابر النسيج والغزل فى غالبه بالانتاج ، وبعد ان كان العامل يعمل على نولين فى النسيج ووجه واحد فى الغزل تضاعف فاصبح العامل يشتغل على اربعة انوال فى النسيج ووجهين فى الغزل ، اما الاجر فقط هبط متوسطه عما كان عليه وذلك نتيجة لان الشركة اضافت لحسابها ربع اجر الانتاج دون ان تدفع عنه مليما واحدا ، فالذى ينتج اربعين مترا مثلا فى اليوم يحاسب على اجر ثلاثين فقط ، وبالاضافة لذلك قامت الشركة بتخفيض اجر المائة بنط فى الانتاج من ١٣٥ مليما الى ١٠٥ مليما ،اما نظام غرامات الفرز (غرامات عيوب الانتاج) فقد اصبح ببنوده الثلاثة يكفل ضياع اكثر من الربع الثانى من اجر العامل بعد ان اصبح الهدف من نظام الغرامات هو انقاص الاجر وليس تنبية العامل الى الخطأ ، وفى نفس الوقت تضاعف الجهد على العمال .

ومن الغريب ان غالبية العمال لا يعرفون كيف يحاسبون على عملهم او كيف يقدر اجر انتاجهم ، وفوق هذا فهناك خصومات تخصم منه دون ان يعرف عنها شيئا مثل تذاكر السينما والحفلات الترفيهية التى لا يستمتعون بها او حتى دون ان يحصلوا على التذاكر نفسها ، ثم اثمان كوبونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحدة دون علمهم ودون طلبهم او معرفة حاجتهم من الاقمشة باعتبارهم فى هذه الحالة مشترين ، ورغم ما فى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، بل ان الشركة كانت تصرف للعمال قماشا من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد عن ثمنه بسبب العيوب ، فكان العامل فى هذه الحالة يدفع الثمن مرتين او اكثر .

اما غرامات التأخير فكان من واجب العامل ان يكون داخل ابواب الشركة قبل موعد بدء عمله بعشر دقائق ، ومن يتأخر توقع عليه عقوبة الخصم من الاجر التى قد تصل الى خمسين قرشا رغم ان هذه العشر من حق العامل عرفا وقانونا وليست من وقت العمل .

صرف الاجور :

يتسلم العمال شيكات اجورهم فى عنابر العمل ، اما صرف الشيكات فيتم فى ظروف

بالغة القسوة ، اذ ان هذا العدد الهائل من العمال يصرفون اجورهم من اثنى عشر شباكا فقط وفى بضع ساعات . ومع غطرسة الصيارف وقسوة ووحشية خفراء الشركة ، الذين ينزلون على العمال بعصيهم الغليظة وكرابيجهم الطويلة لاذلال العمال بدعوى تنظيم الصفوف ، والويل لمن ليس له معرفة بخفير او صراف او رئيس ، ولولا حرص الشركة على استمرار هذه المظالم لامكن توزيع مظاريف باجور العمال وبنفس طريقة توزيع الشيكات ، فيتم الصرف فى هدوء ولا يضيع على العامل شيكه او يصاب بكرباج او عصا او يمزق ثوبه .

اما القماش الذى دفع العامل ثمنه مرتين فيصرف اليه دون اختياره او تقديره لحاجتة او صلاحيته ، وهنا تقلب الغاية التى كانت فى الاصل مساعدة العمال فى ايام ازمة الاقمشة لتصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع « الكرتة » بثمن مضاعف وبالقوة .

ملابس العمال :

لقد جرى العرف على ان تقوم بعض الشركات بصرف ملابس العمل لعمالها على حسابها مثل ما تفعله شركات النقل جميعها وغيرها من الشركات ، ولكن شركة المحلة فرضت على عمالها ثمن الملابس التى اقتصرت على بنطلون يصرف كل ستة اشهر ولا يتحمل العمل طوال تلك الفترة ، وتقوم الشركة بخصم الثمن فورا كلما حلّ موعده ، اما الصرف نفسه فقد يتم بعد ثلاثة اشهر او اكثر ، واذا ما استعمل العامل ملابسه العادية فى العمل فإنه يتعرض للغرامة التى قد تصل الى حرمانة من اجر يومه .

وسائل الوقاية :

رغم ان الشركة اعلنت واذاعت بانها قد جهزت مصانعها بكل الالات الحديثة التى تقى العمال خطر امراض المهنة وترطب الجو وتطهره من الغبار ، الا ان الاجهزه دائما معطلة وكأنها قد وضعت للزينة فقط ويتحمل العمال ما هو كفيل بتحطيم حياتهم الشابة الفتية .

العلاج :

رغم ان القانون يحتم على الشركة ان تعهد الى طبيب بمعالجة عمالها وصرف الادوية

اللازمة بدون مقابل لان عدد عمالها يزيد عن المائة ، رغم ذلك فان الشركة لم تقم بهذا الالتزام نحو العمال ، وقد حاولت النقابة علاج بعض الحالات على حسابها سترا لمخالفة الشركة ، ولكنها بهذا حملّت العمال ما يجب على الشركة قانونا ، ونظرا لان جهود النقابة فى هذه الحالة شكلية فان اثر تأخر الحالة الصحية باديا على وجوه العمال فى جميع عنابر العمل .

ونظره عابرة الى وجوه الغالبية العظمى من عمال الشركة تقنعك تماما بتفشى مرض البلاجرا بينهم الناتج عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، ذلك رغم الوجبة التى يقال ان الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال ، وان حوالى الالفين من العمال يتعطلون يوميا عن العمل ويدعى مدير الشركة بان ذلك بسبب اهمال العمال بينما العذر الحقيقى والصحيح فى هذا ان هؤلاء المتخلفين هم مرضى اقعدهم عن مواصلة العمل هزال البد من ضعف الغذاء .

ان هذا دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصورى الذى يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر صريعا فى معترك القوت .

معسكرات العمل :

لقد حاولت الشركة ان تعالج مسالة تاخر العمال يوميا ، لاعن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء واجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت فى مساكن للعمال لتضرب بهذا اهدافا ثلاثة .

الاول : حصر عمالها فى معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثانى : ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجو العام فى الوطن الواحد .

الثالث : ايجاد نظام للتميز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

ولهذا كان وضع وتقسيم المساكن اقرب شبها بنظام السجون والليمانات ان لم يمكن يتأخر عنها مرحلة تاريخية ، فكانت مساكن العذاب اشبة بعنابر السجون والسجون المزدحمة ، اما مساكن المتزوجين العاديين فهى دون مساكن عمال الدريسة بمراحل ، وقد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو الغرض من ايجاد هذه المساكن فى مكان بعيد عن البلد وبين اسوار ، وعلى هذا الرسم الذى لا يتصل بالتقدم الاجتماعى باى نسب .

الاجازات المرضية :

اصبح مقررا فى اذهان العمال ان اطباء الشركة موصون بألا يصرحو للعامل بأكثر من ثلاثة ايام اجازه مرضية ومهما كانت حالته الصحية ، ثم اعتبرت الشركة هذه الايام الثلاثة بلا اجر وبهذا خالفت الشركة نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردى وتسترت هيئة مجلس النقابة على هذه المخالفة حسب العادة .

الرفت :

ان الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس او مدير فى العمل دون تحقيق او معرفة الاسباب ، بل ان سعادة المدير او نائبه اذا مر يوما بالعنابر كان جزاء كل من يقابله الفصل ، فمن كان يصلى يفصل ، ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا يفصل ، ومن كان على ضروره يفصل ... وهكذا .

الخصومات والغرامات :

الخصومات نوعان ، نوع تأديبى كخصومات التأخير عن المواعيد اولبس قبقاب او حمل صحيفة او لبس جلباب الى غير ذلك ، وهذه هى التى تخضع للائحة معينة تسمى لائحة الجزاءات .

وهناك نوع من الخصومات يسمى غرامات الفرز ، وهى عادة لا تخضع لنظام ، وان كانت الشركة قد اعدت لها بنودا ثلاثة وجعلت عقوبة البند الاول خمسة قروش والبند الثانى عشرة قروش والبند الثالث عشرين قرشا .

وهناك حالات لا يخضع فيها الفرز لبنود ، اوعلى الارجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيصل الخصم الى جنية او اثنين ، وليس لاى عامل ان يتظلم من اى حالة من حالات الخصم لان من يتظلم يضاعف له العقاب .

الـوفــر :

ضج العمال اخيرا من ان هناك سياسة مرسومة من الشركة للتخلص من اكبر عدد منهم نظرا لتفكير الشركة فى استبدال انوالها بانوال اتوماتيكية ، ورغم نفى الشركة لذلك ، الا ان العمال يدللون على سياسة الشركة التي ترمى الى التخلص من العناصر من العناصر القديمة لاحلال جدد محلهم يدللون على ذلك بان هذه سياسة قديمة للشركة ، فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجى المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جمعيا وكانت اخر دفعة هى التى فصلتهم فى اواخر اغسطس ١٩٤٧ ، وان الشركة اعدّت باسم التمرين الاولى ما يمول الشركة اولا باول بالعمال الجدد بدل الذين تفصلهم لاقدميتهم .

ويرد العمال على نفى الشركة لهذه الدعوى ناقصة بان الشركة يهمها فى المكان الاول وحتى قبل جودة الانتاج الضغط على الاجوراو الاحتفاظ بها فى منسوب ضئيل اقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافاة الانتاج :

تعطى مكافاة الانتاج للقدماء من العمال ، وتزداد تبعا لتقادم المدة ، ولكن اقل خصم بسيط كفيل باضاعتها عن مدة كاملة .

لائحة الجزاءات :

اجمعت كل الصحف وكل المصادر على ان السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر ١٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات بالمصنع ، ثم الى قراءتها محرفة ، ولكن الحقيقة ان معاملة الشركة لعمالها هى التى جعلت العمال فى ثورة مكظومة على اهبة الانفجار وهذا ما حدث فى ٢ سبتمبر ، ولولا تصرفات الشركة مع العمال ما امكن ان يصدقوا تحريف قراءة اللائحة لهم على فرض حصولها .

– ومازال الكلام للمدرك فى كتيب « حول مشكلة عمال المحلة » –

لقد طلبت الى سعادة مدير الشركة ان يتنازل ويرسل الىّ صورة من اللائحة لا قتنع باى الوجهتين ، ولكن سعادته لم يتنازل طبعا بالرد على امثالى ، وما غايتى الا المصلحة العامة فى

صحيحها ، فلو وصلتنى اللائحة لقلت برأى المحايد فيها .

ان المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى قد نصت على ان يقوم كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر بوضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة عماله فى مؤسسته وعلية كذلك ان يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ، واذا كانت الشركة قد اهملت وضع لائحة العمل وقدمت لائحة الجزاءات وحدها ، فكيف قبلت مصلحة العمل والنقابة ذلك ؟ واذا كنت قد تعرضت فى غير هذا الموضع لبدء احداث المحلة الكبرى وتطورها من واقع ما قرأته وما سمعته عنها ، فلعله من المهم ان اوجز تطور الاحداث وفق ما اورده المدرك لكى تكون الصورة من جميع اوجهها امام القارئ .

وفى صباح ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين الى مركز بوليس المحلة الكبرى ليعرضوا شكواهم على مأمور المركز طالبين معاونتة ، ولم يكونوا يعلمون بتعليق لائحة الجزاءات ، وقد وعدهم المأمور بالتدخل ، وفعلا ذهب الى الشركة حيث كان المفصولين قد سبقوه الى ابوابها انتظار المساعدة ، ولكنه خرج بحالة اوحت للعمال بفشل مسعاه لدى الشركة رغم محاولاتة تهدئة الموقف ، فهتف المفصولون ضد موظفى الشركة ، وقام ضابط امن الشركة الذى اصبح مسؤلا وحده بعد انسحاب مأمور المركز ومن معه ، قام باطلاق رصاصة اصابت احد العمال فاشتعلت ثورة العمال لرؤية الدماء تسيل من زميلهم ، وفى نفس اللحظة – بعد الساعة الثانية موعد تغيير الورادى – خرج عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم واخيرا انضم اليهم عمال الورش ، وهنا نكرر انه رغم هذا الهياج وكثرة العدد لم يفكر العمال اطلاقا فى تخريب او تدمير ادوات الانتاج ، ولم تكن هناك نية ولا تدبير ولا اتفاق ولا تعمد حتى ان الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشئ ولم يحدث منهم شيئاً ، ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا قد احسوا بما حصل، ولهذا كان من حق العمال ان يطالبوا باجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها بمحض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

وبعد ان عاد العمال لعملهم يوم ١٠سبتمبر ٩٤٧ وطالبوا بصرف اجور مدة العطلة فامتنعوا عن العمل ، ولما خف اليهم مدير مصلحة العمل واقر مطالبهم عادوا للعمل ، ولكن رسل الشركة اوعزوا الى العمال بان المطالب لن يعبأ بها ، فلزم العمال اماكنهم وباتوا حيث هم فى عنابر العمل ، فتدخلت قوات الجيش واخرجتهم من العنابر ، وكانت الشركة طبعا هى التى طلبت

اخراج العمال من المصانع بالقوة ، وليس ببعيد ان يكون للشركة مصالح تجارية وراء هذه العطلة خلاف المصلحة المباشرة فى الضغط على العمال .

ما افاده الطرفان .

تحت هذا العنوان كتبت الخاتمة لهذا الكتيب والتى لاهميتها سوف انقلها بنصها :

والان وقد سردنا الوقائع موضحين العلل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبنا ان نوضح ما افاده العمال من هذه الحركات وما كسبته الشركة من ورائها .

كان العمال قبل هذه الحركة يحسون بصعوبة اجماعهم ولكنهم ادركوا الان ان سوء الحال والمعاملة العامة لها من قوة التوحيد ماليس للخطب او الاجتماعات ، وقد احسوا دون شك بقوة اجماعهم وان كان اجماعا ينقصه التنظيم .

ولا شك ان العمال ادركوا بعد الذى حصل ان مثل هذه الحركات كفيله دائما بالفشل ما لم يسبقها تنظيم دقيق مبنى على الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب ان تكون مفهومه ومحددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء فى اى عمل من الاعمال وان يكون التبليغ بمستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

اى ان العمال قد تعلموا ان هذه الحركات الفائرة ليس لها مفعول ايجابى مالم يكن الموقف واضحا فى الناحيتين ، بالمطالب المحددة المفهومة ، وانه من المستحيل عقلا ان يمنح للعمال مالم يطالبوا بة ، كما انه من المستحيل اطلاقا اصلاح اى امر وان كان واضح الخلل مالم يضج العمال منه .

كما احس العمال حاجتهم الماسة الى وجود نقابتهم على ان تكون قيادتها معبرة عن الامهم وان تكون مكونه من صميم جماعتهم ، وهنا فهم العمال سرّ نص القانون ٨٥ لسنة ٤٢ عن عدم اقرار صفة العاملين للوكلاء المفوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء من الانضمام الى نقابات العمال ، لا نهم ودائما اقرب الى عقلية اصحاب الاعمال ، ولا يحسون بالام العمال ، وقد ثبت فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق لايمكن التقريب فيها .

وعلى الجملة فقد احس عمال المحلة بعد هذه الحوادث بحاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقموقهم بفهم ووعى اكبر مع الاحتراس من استفزاز الشركة .

اما الشركة فقد خسرت من الخسائر المالية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين فى الفترتين ، ولكنها خساره مستدركة ، وان كسبت انتصارا ظاهرا فى الموقف التكنيكى الا انها خسرت خسارة لا تعوض هى فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة ، وظهر اغلب عناصر طابورها الخامس ، فى جماعة المثيرين من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لا كتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم فى تيارات مائعة .

وما زلنا نرجوا ان يفكر اصحاب ومديرو الشركات ان العمال لا يمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لا تقدم عملاء ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تاكيد حصول المندوبين على رضاء المجموع بين الفينة والفينة ، لان معاملة الشركة او الشركات مع ماجوريها من العمال يحرج العمال ويدفعهم دائما الى التذمر .

وقد نشر المدرك هذا الكتيب بصفته مندوب نقابات عمال مصر بالاتحاد العالمى للنقابات .

وقد احدث نشر وتوزيع هذا الكتيب ضجة كبرى فى اوساط الراى العام المصرى بشكل عام والراى العام العمالى بشكل خاص وعمال واهالى المحلة الكبرى بشكل أخصّ ، وكان التاثير ايجابيا لصالح العمال ، الامر الذى دعا جميع الجهات المعادية للعمال الى مهاجمة الكتيب وكاتبة وكل من يقفون معه وكانت اكثر الجهات ضراوة فى مهاجمة الكتيب هو مجلس ادارة النقابة المغضوب عليه من عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى والذي كان حله واجراء انتخابات لمجلس جديد بدلا منه يكون ممثلا للعمال وغير خاضع للشركة من اول واهم مطالب العمال لدرجة تسليم كل من مصلحة العمل والشركة بحق العمال فى هذا المطلب واعلان الموافقة عليه .

كانت نقابة عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى قد اصدرت مجلة باسم «عامل المحلة » كما سيأتى الكلام عن ذلك فيما بعد ، وكانت مهاجمة المدرك فى شخصه وفى كتيب « مشكلة عمال المحلة » من اهم المحاور التى ركزت عليها المجلة ومحرروها ، ومن امثلة ذلك المقال الموقع من محمد حسن الغزاوى سكرتير النقابة تحت عنوان « كلمة النقابة – حول عمال المحلة » هاجم فية توزيع المدرك للكتيب بين عمال المحلة ودافع عن مجلس النقابة الذى يعمل كل ما يمكن ويذل كل مستطاع فى سيبل العمال « . ودافع عن الشركة بانها » لم تقفل ابوابها ولكن العمال هم الذين

اوقفوا الموتورات « ومتهما » الدخلاء الذين قاموا بتحريض العمال على الاضراب ، وقد حضروا من القاهرة بل ان اوكار شبرا الخيمة قد ارسلت الاغنية والبطاطين لعمال المحلة بعنابر المصنع « ثم تعرض المقال بعد ذلك للدفاع عن موقف الشركة والنقابة في محاولة للرد على ما جاء بكتيب « عمال المحلة » [1] .

وفي نفس العدد من مجلة « عامل المحلة مقال بدون توقيع وان كان الواضح من سياق كلماته انه عن لسان النقابة وعنوانه « بلطجية الشيوعيين يفرضون اتاوة على عمال المحلة » .

وساكتفى بذكر نصوص بعض العبارات التي وردت في هذا المقال : –

– ياحكومة – يانيابة – يا اولى الامر فينا – ان هؤلاء المأجورين يريدون ان يوقعوا العمال في الفخ الذى نصبوه في المصير الذى ارادوه وهو هدم الصناعة المصرية وتشريد الطبقة العاملة المجاهدة ، فماذا انتم فاعلون ؟

– استدعينا الى المحلة زعيم العصابة ، وعقدنا اجتماعا لمجلس النقابة وسألنا الرفيق عن سر هذه الاتاوة فتلجلج وفأفأ وملكته الغباوة ، فودعناه عند الباب وسافر فاقد الرشد والصواب .

– ياويلنا اذا طال سكوت الحكومة على هؤلاء الشيوعيين .

– اتخذ الشيوعيون من صحف الكتلة وصوت الامة والجماهير والشعلة منابر لتأييد الفساد والتحريض .

واما الاستاذ عبد العليم المهدى فقد نشر مقالا بعنوان « من عامل المحلة الى مجلس الوزراء » [2] انقل منة بالنص ما يأتي : –

– اضربهم ياصاحب الدولة قبل ان يضربوك وتغذّ بالحجاج قبل ان يتعشى بك الحجاج هذه وريقتهم الصفراء – الجماهير – توزع علنا في كل مكان ولقد سموها الجماهير وكان الاولى بهم ان يسموها الخيانة العظمى لله والوطن والملك .

– لم يعد في مقدورى ان اظفر برضاء صاحب العمل حتى يستمع الى شكواى .

وفي نفس العدد نشر الدكتور على مقلد تحت عنوان « مصريون ينطقون بلسان احمر ،

---

(١) مجلة عامل المحلة لعدد الثالث ١٣ دسمبر ١٩٤٧ ص٤ .

(٢) عامل المحلة ١٨ يناير ٩٤٨ .

« قابلته بالمحلة واقنعته بانه لا يمثل اية مجموعة من العمال باية حال – ما هى خبرته بالشئون العمالية – وما هى دراسته ومؤهلاته التى يمكن بها معرفة نفسية العمال وانظمتهم الدولية ؟

وحقيقة ما حدث وما اشارت اليه مقالات « مجلة عامل المحلة » ام ما نشره الكتيب بالاضافة الى زيارة المدرك لمدينة المحلة الكبرى اثناء احداث سبتمبر ١٩٤٧ ، كان ذلك بالفعل عامل تجمع واع بينهم وبدأ العمال فى تنظيم صفوفهم ودراسة مشاكلهم ووضع خطط لكفاحهم فى سبيل تحقيق المطالب وفى مقدمتها التخلص من مجلس النقابة العميل للشركة ، وامام هذا الذى رآه مجلس النقابة خطرا عليه ، سارع الى دعوة المدرك الذى يعلمون جميعا منزلته النقابية بين عمال القطر كله ، وبعد دراسة الدعوة وكل ملابساتها بما فى ذلك ما تحمله من اخطار على شخص المدرك ، تقرر ان يساف فسافر ، وقد لقيه اعضاء مجلس النقابة بترحيب كبير وتكريم على امل ان يستميلوه اليهم ، وعقدوا مجلسا للنقابة حاولوا خلاله الدفاع عن انفسهم وأملين ان يقف المدرك بجانبهم معلنين ومتعهدين بالعمل على تحقيق مطالب العمال ومتنصلين من كل ما ارتكبوه من جرائم فى حق العمال ، ودار النقاش هادئا وصاخبا احيانا ، ووضح فى النهاية ان مجلس النقابة انما دعا المدرك للاستعانه به فى ايجاد بعض جسور للتفاهم بين مجلس النقابة والعمال ، ولكن موقف المدرك كان حاسما ومحددا بجانب العمال واعلن ان نقطة البداية هى استقالة المجلس واصدار بيان بتأييد مطالب العمال وادانه الشركة والحكومة فى استعمال العنف مع العمال ، اما الانتخابات القادمة فيحدد نتيجتها بالنسبة لكل مرشح لعضوية مجلس الادارة موقفه من العمال وتاريخه السابق معهم ، فالعمال هم وحدهم اصحاب الحق فى انتخاب من مثلونهم فى مجلس ادارة النقابة الجديد . (*)

وكان اعضاء المجلس المغضوب عليه من العمال قد الحوا اثناء المناقشة – وعلى سبيل الترغيب فى الرشوة المقنعة – الى موضوع تسديد اشتراك عمال المحلة الكبرى فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وبهذه المناسبة اقول ان نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كانت قد اشتركت بمبلغ خمسين جنيها تسلمت انا بيدى شيكا به فى عام ١٩٤٥ من رئيس النقابة

(*) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٦ .

وقتئذ عبد الحميد سليمان ، فلما يئس مجلس النقابة من وقوف المدرك الى جانبه – لا كشخص ولكن كاتجاه فى الحركة النقابية المصرية – اعلن مجلس النقابة رفض تسديد اشتراك الاتحاد العالمى للنقابات ، ونشر فى مجلته « عامل المحلة » صورة زنكوغرافية لخطاب ادارة النقابات بمصلحة العمل الذى ارسلته الى جميع النقابات فى القطر ونصه [1] :-

حضرة المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج – المحلة الكبرى . اخطرتنا حكمدارية بوليس مصر بكتابها رقم س ۱۲۳ المؤرخ ۱۰ مايو الحارى ان كلا من محمد يوسف احمد المدرك صاحب مكتب المحاسب النقابى بشارع الباب الشرقى رقم ۱ بالموسكى والسيد فؤاد ناحوم القومسيونجى والعضو المفصول من نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية ومراد القليوبى رئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما بالقاهرة ، قاموا بتوزيع نشرة على دور نقابات العمال موقعا عليها باسمائهم باعتبارهم هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وهذه النشرة تحث النقابات على ان تعمل كل منها على دعوة مجلس ادارتها لعقد جلسة غير عادية يقرر فيها ارسال مبلغ الاشتراك وهو ثمانية مليمات عن كل عضو عن السنتين الماضيتين وان تكون المراسلات باسم محمد يوسف احمد المدرك بعنوانه سالف الذكر .

وحيث انه لا يجوز للنقابات دفع اشتراكات أورسوم من اى نوع لهذه الهيئة الغير قانونية .

لذلك نأمل الامتناع بتاتا عن دفع اى شيئ لهذه الهيئة سواء من اموال النقابة او من الاعضاء المنضمين اليها . وتقبلوا التحية

۱۵ مايو ۱۹٤۷ (حامد العيد) مدير عام مصلحة العمل

وكان هدف مجلس النقابة واضحا فى محاولة اعلان خضوعه الكامل للحكومة وللشركة والعمل على اكتساب رضائهما خاصة بعد ان اعلن مدير مصلحة العمل موافقته على حل مجلس النقابة واجراء انتخابات حره لمجلس جديد يمثل العمال تمثيلا حقيقيا ، بل انه قد صدر بيان رسمى من مصلحة العمل عن مشكلة عمال المحلة [2] بعد اجتماع بمكتب محمود حسن باشا

(۱) عامل المحلة العدد الثالث ص۸ .

(۲) الاخوان المسلمون ٤/٩/١٩٤٧ ص۲.

وزير الشئون اعلن فيه ان المصلحة مستعدة لاجراء انتخابات مجلس ادارة النقابة الجديد فى اليوم العاشر لاستئناف العمل ويرجأ النظر فى باقى الطلبات الى ما بعد الانتخابات حتى يمكن للمصلحة والحكومة التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للعمال .

وقد انزعج مجلس النقابة المطلوب حله بعد ان هدأت الحالة بين العمال بعد العديد من تصريحات العديد من المسؤلين ، فسافر وفد من المجلس الى القاهرة وقابل مدير الامن العام ورفع ملتمسا للملك من الف كلمة وقابل النقراشى بوزارة الداخلية ، وفى اجتماع بحضور مندوبى الصحف استمر ساعتين حضره حسن مختار رسمى وعبد الرحمن حماده وعبد الحميد حمدى ممثلى ومديرى الشركة ، دافع الوفد عن المجلس ولكن ولاة الامور اتهموه بانه لايمثل العمال ، هكذا كتبت مجلة عامل المجلة ثم استطردت قائلة : –

« فصمد الرئيس – رئيس النقابة – لهذه التهمة التى وجهت اليهم وقال اننا الهيئة التى تستطيع وحدها ان تتكلم باسم العمال ، اما اتهامات الصحف واتهامات مصلحة العمل فانها من صنع الشيوعيين ، فطلبت ادارة الشركة ان يوقع العمال على تعهدات بصيانة المصانع فكتب الوفد صيغة التعهد وفيها يطلب اعادة المفصولين ورفع الاجور وتعويض العطلة وسرعة استئناف العمل ، وسافر اعضاء المجلس الى المحلة فانتشروا فيها وطافوا بالقرى والعزب المجاورة وجمعوا توقيعات عشرين الف عامل فى اربع وعشرين ساعة وتقدموا بها الى الادارة واخطروا بها رئيس الوزراء فاعلن حمادة بك فى اليوم الثانى فتح المصانع بناء على رغبة العمال واعادة المفصولين بناء على رجاء النقابة ومنح العمال جميعا اجر خمسة ايام بمناسبة شفاء الملك بعد ان وافقت الشركة على تشغيل ايام الاتحاد ومن هذا الاعتراف الذى نشرته النقابة فى مجلتها والذى لا يحتاج منى الى شرح او تحليل ، يتضح انها صاحبة الصياغة ومنفذة فكره توقيع العمال على التعهدات ثم ان مجلس النقابة فى هذه الزيارة – ومن واقع ما قاله لى احد اعضائه فيما بعد وبعد نزوحه الى شبرا الخيمة – عرض مجلس النقابة على المسؤلين فى الحكومة والشركة استعداده لعمل اى شيئ فى سبيل تخلى الشركة ومصلحة العمل عن فكرة انتخاب مجلس جديد للنقابة .

وبعد ان اطمئن حامد العيد مدير عام مصلحة العمل الى هدوء العمال نتيجة للوعود التى

بذلتها الشركة ومصلحة العمل ، بدأ العدّ التنازلي لاعادة وتثبيت الوضع الذى كان سائدا قبل الاحداث بكل سواده مع التطور الى الاسوأ ، مستخدمين اسلحة التفرقة والتخويف والترغيب ، وكانت نقطة البداية فى ذلك هى اطلاق يد مجلس النقابة المغضوب عليه فى خلق وتوسيع شبكة جواسيس بين العمال ، جواسيس للشركة ، وجواسيس للبوليس ، بهدف اشاعة الانهزامية بين العمال والكشف عن العناصر العمالية القيادية الشريفة والنشيطة بين العمال ، وفى نفس الوقت اعداد تلك العناصر الخيانية للقيام بعمليات استفزاز وتخريب اذا رات الشركة والحكومة ذلك ضروريا لتوجية ضربة جديدة للعمال وكانت الخطوة الثانية وفيها نوع من المكافأة لمجلس النقابة المغضوب عليه ، هى تأجيل موعد انتخابات النقابة الذى كان قد تحدد بالفعل واعلن عنه ، وعندها احس العمال بالخطر وثارت فيهم غريزة الدفاع عن النفس فبدأو التحرك بسرعة وظهرت من بينهم عناصر قيادية بشيطة تعمل على تجمع الصفوف استعدادا لمواجهة المؤامرة التى دبرتها الحكومة والشركة ضد العمال ، ولكن الحكومة اسرعت باجهاض حركة العمال الجنينية ، فارسلت قوات كبيرة من الجيش والبوليس الى المحلة الكبرى بحجة المحافظة على النظام بها ، ولكن هذه القوات قامت يوم ١٩٤٨/١/١٩ بتفتيش عدد كبير من مساكن عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، ووجهت اليهم تهمة الدعوة للشيرعية ثم قبضت على الكثيرين ورحلتهم الى طنطا للتحقيق معهم ، وقد اشرف على هذه الحملة مدير بوليس القاهرة وكبار رجال الامن فى وزارة الداخلية .

وقد بلغ عدد المقبوض عليهم اكثر من ٨٧ عاملا ، ونظرت المعارضة فى امر حبسهم وحضر عدد كبير من المحامين من محافظة الغربية وخاصة من طنطا والمحلة الكبرى كما سافر عدد من المحامين من القاهرة للاشتراك فى الدفاع عن العمال وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المحامين متطوعون ، وكان موقف البوليس وجهات التحقيق مع العمال غير عادى اشعر الدفاع بانه لن يستطيع اداء واجبه على الوجه الاكمل ، نتيجة للاجراءات التى اتبعت سواء اثناء التحقيق او فى الجلسة ، وازاء ذلك انسحب جميع المحامين وقررت المحكمة استمرار حبس جميع المتهمين ١٤ يوما .

وقد استمرت حملات التفتيش والقبض على العمال ، وكانت تلك الحملة البوليسية من

الاتساع بحيث اعادت الى الاذهان ذلك الجو الذى ساد اثناء وزارة اسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ واحسّ كثير من المواطنين انها مقدمة لحملة مماثلة لحملة ١١ يولية ٩٤٦ التى قام بها صدقى تحت نفس الراية المهلهلة - راية مكافحة الشيوعية -

ولما كان جميع المقبوض عليهم من العمال الشرفاء المعادين للنقابة العميلة ، فقد وضح ان الهدف الرئيسى من الحملة هو تهدئة الجو لانتخابات نقابة العمال التى تأجلت من ٩ فبراير الى ٢٠مارس ١٩٤٨ .

وبعد ان اطمأنت الحكومة والشركة ومجلس النقابة العميل اى ان الحملة البوليسية قد حققت اغراضها ، عادوا فأعلنوا عن تقديم موعد انتخابات النقابة الى الموعد الاول وهو ٩ فبرايرحتى يضمنوا اجراء الانتخابات قبل الافراج عن العمال المقبوض عليهم ، وفى مقابل ذلك قام العمال باذاعة بيان طبعوه ووزعوه ونشروه فى الصحف مطالبين بتأجيل موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس ادارة النقابة حتى يتمكن عدد من المحبوسين من ترشيح انفسهم لانهم الممثلون الحقيقيون للعمال (١) وكانت غالبية المقبوض عليهم ممن سبق اتهامهم فى حوادث اضراب سبتمبر ١٩٤٧ .

وفى ٩٤٨/٢/٥ نظرت المعارضة فى امر حبس ٨٣ من عمال المحلة المتهمين بالشيوعية فتقرر الافراج عن ٦٩ منهم ولكنهم لم يتمكنوا من خوض معركة الانتخابات ، وهكذا جاء مجلس ادارة النقابة الجديد بعد الانتخابات صورة من المجلس المغضوب عليه من العمال اذ كان من الطبيعى ان تكون نتيجة الانتخابات التى اعلنت فى ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، معبرة تعبيرا صحيحا عن الجو الذى دارت فية المعركة وقد علق الحاج عبد العزيز عرفة رئيس المجلس الجديد القديم على نتيجة الانتخابات بقوله « انتصرنا فى انتخابات حره نزيهة حتى ان الشركة هددت كل من يتدخل فى الانتخابات مهما كان مركزه باشد العقاب ، وكانت على استعداد للتحقيق فى اى شكوى .

كان مجلس النقابة المغضوب عليه قد اصدر مجلة باسم « عامل المحلة » وصدر العدد الاول منها فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٧ ، ولا شك عندى وكما علم وقتئذ ان اصدار هذه المجلة كان

---

(١) صوت الامة من ٢٣ /١ الى ٩٤٨/٢/٢ .

بتأييد ومساعدة وتوجية الشركة والحكومة وذلك لمواجهة موجة الوعى التى غزت حقل عمال المحلة الكبرى نتيجة للزيارات المتبادلة بين عمال المحلة وعمال المناطق الاخرى وخاصة عمال النسيج الميكانيكى فى الاسكندرية وشبرا الخيمة وكذلك المجلات العمالية والتقدمية التى ذاع انتشارها فى تلك الفترة ، وقد استعانت النقابة على اصدار المجلة بالاستاذ عبد العليم المهدى مكافأة له على وقوفه بجانب مجلس النقابة المكروه ، كما انه كان من الصحفيين القلائل الذين كتبوا ضد عمال المحلة اثناء محنتهم ، وان كان المشرفون على المجلة قد تخصلوا منه وعينوا بدلا منه راغب عبد الله مديرا لتحرير المجلة بعد ان استنفذ الاول اغراضه .

وبهذه المناسبة اقول ان شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى قد قدمت بعض المكافآت لمن كانت لهم خدمات واضحة لها فى مواجهة العمال وتمكين الشركة من الضرب بعنف وقسوة لكل حركة يقوم بها العمال ولهذا اصدرت قرارا بتعيين ابو سيف راضى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الذى استقال ليعين خبيرا للشركة فى شئون العمال كما اختارت الشركة الاميرالاى محمد موافى الذى كان قد احيل الى المعاش مساعدا للخبير فى هذه الشئون (١) ·

ولم يقتصر الامر فى هذا الاتجاه على شركة مصر بالمحلة الكبرى ، وانما اصبح ظاهرة ان تستخدم الشركات وخاصة تلك التى تمتع عمالها بشيئ من الوعى الطبقى والقدرة الكفاحية ، ان تستخدم بعض المسؤلين الحكوميين السابقين وخاصة رجال البوليس ليكونوا خبراء لها فى شئون العمال وهو تعبير كنا نعرف معناه الحقيقى وهو الوقوف فى وجة تحركات العمال بكل الخبره السابقة مع القسوة الزائدة ، ومن امثله ذلك صدور قرار من شركة الملح والصودا بتعيين الاميرالاى عبد السميع عجرم محافظ الصحراء الشرقية سابقا ، تعيينه مديرا لشئون العمال فى مصانع الشركة بكفر الزيات (٢) ·

واعود الى الحديث عن مجلة « عامل المحلة » فاقول ان الذى لاشك فيه ان للمجلة العمالية دورا بالغ الاهمية وعظيم الاثر فى تحقيق الاهداف والاغراض التى تصدر من اجلها ، وقد كانت الصحافة العمالية فى الاربعينيات من اهم وسائل دعم الاتصال بين مختلف المناطق العمالية فى

---

(١) الكتلة ١٩٤٧/١٢/٨ ص٤ .

(٢) المرجع السابق .

القطر المصرى ونقل الخبرات الكفاحية من منطقة الى اخرى وتعميق الوعى العمالى والسياسى والطبقى بين العمال ، وكانت مجلات شبرا واليراع والواجب والضمير وغيرها من المجلات العمالية التى قامت بدور عمالى كبير رغم انها جميعها كانت غير مملوكة للعمال وفقط كان العمال يستأجرونها ، ولهذا تعرضت تلك المجلات العمالية لكثير من الضغوط التى حالت دون استمرار صدورها ، ومن البديهى ان تلك الضغوط كانت من جانب اعداء العمال .

اما مجلة « عامل المحلة » فقد اصدرتها نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكان مصدرها هو عبد العزيز عرفة بصفته رئيس النقابة ، وكانت لهذه المجلة مهمة واهداف اخرى مختلفة عن المجلات العمالية الاخرى ، وقد نشرت مجلة الفارس فى عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ٩٤٧ ص ١٤ ان [مجلة « عامل المحلة » لا يحتاج مطالعها لكثير من الذكاء ليدرك ان لها اهدافا تعمل جاهدة للوصول اليها بل قل انها ما أنشئت الا لخدمتها ، وايا كانت هذه الاهداف فليس من بينها خدمة العمال على كل حال ، لقد شك الناس يوم ان اتهم العمال نقابتهم بأنها تعمل ضد مصلحتهم وطالبوا بحلها واجراء انتخابات جديدة ولم يصدقوا هذه التهمة او على الاقل ظنوا انها مبالغ فيها ولم تنتظر النقابة طويلا لتؤكد ما ساور الناس من شكوك نحوها فاصدرت هذه المجلة لتكشف عن اهدافها ، ونقولها مرة اخرى انه ليس من بينها خدمة العمال .]

ولم تخف المجلة هويتها البعيدة كل البعد عن الدفاع عن مصالح العمال رغم ما نشرته من بعض الاخبار العمالية وكان محور ما نشرته المجلة موجها لتحقيق عدة اهداف .

الاول : هو مقالات وتقارير وابحاث رجال الدولة والشركة مثل تلك التى نشرت لحافظ عفيفى باشا عن انتاج مصر من صناعة الغزل والنسيج ولحافظ عفيفى مره ثانية عن التقدم الصناعى فى مصر واثره فى الحالة العمالية الاجتماعية ولعبد الرحمن حمادة عن محاربة المبادئ المتطرفة ،لعبد الحميد حمدى عن الالات الحديثة فى خدمة الصناعة وغيرها ، كما كتب عبد المجيد بدر باشا وزير الشئون عن الاشتراكية الحقيقية .

والثانى : هو دفاع اعضاء مجلس النقابة المطلوب طردهم عن انفسهم ومهاجمة العمال فى شخص المدافعين عنهم سواء كانوا من الشخصيات العمالية او الصحفية او غيرها وفى نفس الوقت ، الدفاع عن الشركة وتبرير تصرفاتها وتصرفات الحكومة المعادية للعمال

وقد سبق ان ذكرت الكثير من الامثلة على ذلك فى مقالات حسن ابو العزم والدكتور على مقلد ومقالات عبد العليم المهدى والمقالات المنشورة بدون توقيع .

والثالث : هو التملق للشركة والمسؤلين فيها بالمقالات والازجال والمديح الذى يصل الى حدّ التالية للملك وللاميرة فوزية .

والرابع : هو دعوة العمال للرضى بما هم فيه من نعيم وتحريضهم على الشك فى كل من يقول لهم معكم حق فى مطالبكم .

وهكذا كانت مجلة " عامل المحلة " سلاحا فى يد اعضاء مجلس النقابة المعادى للعمال وفى يد الشركة والحكومة لمحاربة العمال به فى كل الاتجاهات التى تريدها .

وفى نفس الوقت فقد استطاعت الشركة والحكومة بكل اجهزتها ان تستخدم بعض اعضاء جماعة الاخوان المسلمين من عمال الشركة فى تحطيم حركة العمال الكفاحية على نفس النهج الذى استخدموه فى تحطيم اضراب عمال النسيج الميكانيكى فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٦ ، فكانوا يقومون بابلاغ الشركة عما يدور بين العمال فى الاقسام المختلفة ، وكذلك الابلاغ عن العمال الذين يطالبون بحقوقهم ، كما انهم هم الذين وشوا الى الشركة بان بعض الموظفين كان لهم ضلع فى الحوادث الاخيرة (١) مما ترتب عليه فصل خمسين موظفا ، واضافة الى ذلك قام هؤلاء بتنفيذ كل ما طلبه اصحاب العمل فوقعوا على التعهدات بالاستمرار فى العمل وعدم المشاركة فى الاضراب .

ولكى اوضح فداحة الخسائر التى تعرض لها العمال نتيجة للمعاملة الوحشية التى لاقوها من البوليس والجيش فقد عرفت اسماء اربعة من القتلى واكثر من ثلاثمائة من المصابين ، ولا شك ان هناك كثيرون لم يبلغوا عن اصابتهم خوفا من العقاب ، واما عمليات القبض والسجن والاعتقال وتفتيش المنازل والتحقيق بتهمة الشيوعية فقد استمر لفترة غير قصيرة بعد الاحداث .

ولا يمكن انهاء الحديث عن تلك المأساة دون الحديث عمن كان يقف مع العمال فى مواجهة الحكومة والشركة كممثلة للرأسمالية وللسلطة فى نفس الوقف ، وكان من الطبيعى ان يكون الاثر المادى الناتج عن غلق المصانع وحرمان العمال من اجورهم وانعكاس ذلك على كل مناحى الحياة

---

(١) صوت الامة من ٢٦/٩ الى ١/١٠/١٩٤٧ .

فى مدينة المحلة الكبرى بل والقرى المحيطة بها ، ولهذا قام عدد كبير من تجار واهالى المحلة الكبرى بارسال برقية الى المسؤلين والصحف جاء فيها [1] : -

« تجار واهالى المحلة الكبرى يحتجون بشدة على موقف الحكومة والشركة التعسفى من العمال فى مطالبهم العادلة .. ان الحركة التجارية مشلولة وتزداد سوءا يوما بعد يوم ، اننا نطالب الحكومة ومكتب المل وادارة الشركة بفتح المصانع فورا والقيام بتحقيق مطالب العمال خوفا من حدوث مالا تحمد عقباه ، فوجود الاف العمال بدون عمل يهدد حالة الامن بالمدينة وينذر باسوأ العاقب » .

وقد بدأت حملة التأيد لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى منذ بدء الاحداث فى اوائل سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هيئات ومنظمات عمالية عديدة بارسال برقيات ورسائل ومذكرات الى المسؤلين والصحف وكلها تدور حول الاحتجاج بشدة على الاعتداء الوحشى من قبل الجيش والبوليس على عمال المحلة ، والمطالبة بايقاف الشركة عند حدها فى اضطهاد العمال والمطالبة بفتح المصانع واجابة مطالب العمال ، وضمن البرقيات والرسائل التى نشرت فى جريدة صوت الامة وحدها مايلى : -

- ٩٤٧/٩/٥- اللجنة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة - الطليعة العمالية بالقاهرة .
- ٩٤٧/٩/٦- اضراب مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة وشبرا مصر - عمال مصنع نيو مان وكلينر بشبرا مصر - عمال منطقة المطرية والزيتون بالقاهرة .
- ٩٤٧/٩/٧- الطليعة العمالية لعمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابتى عمال شركة الغزل الاهلية والمنسوجات المصرية بالاسكندرية .
- ٩٤٧/٩/٨ - حزب العمال الاشتراكى - نقابة سائقى السيارات وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة - عمال مصنع نسيج الاهرام - نقابة الفنادق والاندية .
- ٩٤٧/٩/٢٣ - عمال شبرا الخيمة - جبهة العمال بالمنصورة - عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية - نقابة النسيج اليدوى بدمياط - نقابة عمال البنوك المالية والشركات التجارية بالاسكندرية .

---

(١) صوت الامة ٩٤٧/٩/٢٦ .

– ٢٦/٩/٩٤٧ – اضـراب ١٥٠٠ عـامل بشـركـة الغـزل الاهـليـة بالاسكندرية من اجل مطالبهم وتاييدا لعمال المحلة الكبرى .

– ٢٧/٩/٩٤٧ – نقابة عمال النسيج اليدوى وملحقاته بالقاهرة – نقابة عمال الموبيليات بدمياط – نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة .

– ١/١٠/٩٤٧ – اضراب عمال كسم وقبانى بامبابة والحموى بالعباسية وموريس اجيحة يوما كاملا واضراب عمال مصانع كثيرة فى شبرا الخيمة لمدة ساعة

وغير ذلك كثير حفلت به الصحف اليومية والمجلات التى كانت تؤيد العمال ، وقد اخترت البيان الذى صدر باسم زميلنا محمد الغضبان رئيس اتحاد وتجار البحر ونقيب العمال بميناء بور سعيد لكى انشره كنموذج لما عبَّر به العمال فى مختلف المناطق عن موقفهم من احداث المحلة الكبرى ، ونص البيان [١] : –

« كان للحادث الاليم الذى نزل بزملائنا عمال النسيج بالمحلة الكبرى وكان ضحيتة من قتل ومن اصيب الاثر الفعال فى نفوسنا ، وقد ساءنا موقف التعسف الذى وقفه المسؤلون عن هذا التصرف الوحشى فى مثل هذه الظروف القاسية التى تحيط بقضية البلاد ، وقد نادينا وبحّ صوتنا من الصراخ بوجوب انصاف العمال وبحث شكايات المغبونين حتى لا تتكرر المآسى التى تصيب الوطن فى الصميم ، ولكن لم يحدث ان التفت اليها احد .

واننا باسم عمال بور سعيد واتحاد عمال البحر فيها نتقدم بالعزاء الى عائلات الضحايا ونؤيد جمع التبرعات لاعانتهم ، كما نواسى المصابين ونطالب الحكومة بالاقلاع عن طريقة القوة التى يجب ان تقلع عنها وان تتقدم ببحث حالات المظلومين واراحتهم ، كما نحمّل شركة مصر بالمحلة الكبرى مسؤلية ما حدث ونسجل احتجاجنا على هذه الاعمال ، كما نهيب بزملائنا عمال القطر ان يجدّوا فى جمع المعاونات الكافية لاعانة عائلات المقتولين والمصابين من عمال المحلة الكبرى » .

وبدأ التأييد يأخذ شكلا اكثر تقدما ، فشكلت لجنة لجمع التبرعات بالمنصورة برئاسة

---

(١) صوت الامة ٧/٩/٩٤٧ .

الاستاذ سليمان عبد الفتاح المحامى وطلبت اللجنة من مدير الدقهلية القيام بتوزيع ما يجمع لاسر القتلى والجرحى ، كما اصدرت بيانا تهيب فيه بذوى المروءة التبرع بما تجود به نفوسهم .

كما قررت الهيئات العمالية فى مصر ايفاد محامين الى طنطا لحضور التحقيق مع من قبض عليهم وايضا لحضور المحاكمات ، وكذلك جمع التبرعات لاعانة المنكوبين (١) .

وقد اتجه الراى واعلنت الدعوة الى تكوين هيئة لعمال النسيج فى القطر المصرى تمثل عمال النسيج بالقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى على ان يتم ذلك فى اقرب وقت وعلى ان يكون من مهامها الاساسية فى الوقت الحاضر رعاية مصالح عمال النسيج بالمحلة الكبرى (٢) وان تقوم هذه الهيئة بالاتصال بالسلطات المختصة فى المحلة الكبرى والقاهرة وغيرها لتسوية حوادث المحلة الكبرى ، ولاتخاذ ما يكفل عودة الامور الى مجاريها لا سيما بعد ان اصبح باديا للعيان ان ما يسمى بنقابة عمال شركة مصر بالمحلة لا تنطق باسم العمال وانما هى اداة فى يد الشركة .

وامام استمرار التأييد لعمال النسيج بالمحلة الكبرى فى نفس الوقت الذى كانت تتصاعد فيه العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكى فى القطر كله وخاصة فى الاسكندرية وشبرا الخيمة فى وقت معاصر لاحداث المحلة الكبرى ، استخدمت الحكومة بتنفيذ حامد العيد سلاح اللجان الوزارية لقتل المدّ الكفاحى للعمال على نفس النمط الذى استخدمته بتكوين اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال عام ١٩٤٦ ، فاعلنت عن تشكيل لجنة وزارية لبحث مطالب عمال النسيج الميكانيكى ورفعت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة بذلك الى مجلس الوزراء واعلن عن تشكيل اللجنة فعلا وبدأت اجتماعاتها لحل مشاكل عمال النسيج التى ادت الى اضرابات استمرت تتزايد - كما قالت وزارة الشئون فى مذكراتها - حتى كادت تكون عامة فى المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة ، وكان اهمها اضراب المحلة الكبرى الذى استمر نحو شهر تقريبا .

وهكذا تكاتفت كل القوى المعادية للعمال - الحكومة بجيشها وبوليسها وسجونها ثم بوعودها ، والنقابة بعمالتها للشركة وللحكومة وتضليلها وتدجيلها ومجلتها التى كانت عامل تشويش لفكر العمال واشاعة الانهزامية بينهم ، واخيرا الحكومة بلجنتها الوزارية التى بدت كأنما

---

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٩ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٧/٩/٧ .

ستحل كل مشاكل عمال النسيج وستنزل عليهم المن والسلوى .

بكل ذلك استطاع اعداء العمال ان يدفعوهم الى السكينة رغم جراحهم التى تنزف وبطونهم التى تعوى واجسادهم التى تصرخ من العرى والمرض ، فتوارت ثورية العمال بين ضلوعهم ولكن الى حين ....

* *

* * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * * *

* * * * * *

اضـــرابـــات المـــدرســين

كانت حركة اضرابات المدرسين فى النصف الثانى من اربعينات القرن العشرين حلقة فى سلسة تحركات الطوائف فى تلك الفترة من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية بجوار التحرك ضمن كتلة الشعب المصرى ككل من اجل المطالب الوطنية والقومية والتى كان المد الثورى الوطنى من اجلها فى تصاعد مستمر .

و المدرسون لهم طابع خاص ، فهم من حيث التكوين الطبقى كانوا من ابناء الطبقات المتوسطة والفقيرة الذين تخرجوا من مدارس كان التعليم فيها بالمجان مثل مدارس المعلمين الاولية والمدارس الصناعية وبعض تلك المدارس كانت تعطى لطلبتها مكافآت اثناء الدراسة مثل المدارس الازهرية ودار العلوم . اما خريجوا الجامعات الذين اتموا دراستهم فى الجامعة وكانت تحتاج الى نفقات كبيرة فكان عدد هؤلاء بين المعلمين قليل ، ولا ننسى تلك الفئة الكبيرة ممن كانوا يسمونهم ذوى الخبرة والذين لم يحصلوا الاعلى الشهادة الابتدائية القديمة وهؤلاء كان عملهم غالبا فى المدارس الحرة - الغير حكومية - حيث كان اصحاب تلك المدارس يستغلونهم ابشع استغلال رغم خبرتهم المكبيرة فى مجال التربية والتعليم .

والشبان فى تلك الفترة كانوا يمثلون نسبة عالية من المدرسين وكانوا من حديثى العهد بالتخرج ، وبذلك كانوا قريبين من عهد الاشتراك فى المظاهرات وحضور الندوات والمؤتمرات الوطنية فى حياة الطلبة ، الامر الذى انعكس عليهم بتفكير وطنى متقدم وقدرة على التحرك الجماعى واستعداد لتقبل التفكير المتقدم ، هذا بالاضافة الى المعاشرة اليومية للطلبة من خلال عملهم كمدرسين .

ولعل كل ذلك مجتمعا بالضافة الى احجام ابناء الاغنياء والوجهاء عن العمل فى التعليم كان ضمن الاسباب التى ادت الى ان يصبح موظفوا التعليم من اكثر موظفى الدولة على الاطلاق تأخرا فى الدرجات والترقيات ، وبالتالى فى المرتبات والدخول مع انهم فى نفس الوقت كانوا يزيدون عدديا عن موظفى نصف الوزارات مجتمعة وذلك ما جعل عوامل التحرك الايجابى بين المدرسين متوفرة من اجل تحسين ظروف عملهم فى وقت لم تكن الدروس الخصوصية قد

اصبحت جزءا هاما ورئيسيا من دخل المدرسين .

وبعد الارهاصات الاولى والخطوات الاولية فى تحديد المطالب وتقديم المذكرات بها الى المسؤلين وعمل العديد من المقابلات مع الرسميين الذين امتنعوا عن ذلك كان التحرك الواسع الذى قام به نحو الفين من المدرسين الذين امتنعوا عن العمل فى لجان تقدير الدرجات فى شهادة البكالوريا والثقافة والمعلمين الاولية ،

حيث كان يتم التصحيح والرصد واعلان النتيجة فى القاهرة فقط وبالنسبة لجميع الطلبة من مختلف انحاء القطر ، وكان هذا الامتناع عن العمل بسبب قرار الحكومة بارجاء النظر فى مشروع تنسيق درجات الموظفين الذى يتضمن زيادة فى المرتبات (١) .

وفى امتحانات الدور الثانى من نفس العام ١٩٤٧ ، اضرب مدرسو التعليم الصناعى فى جميع انحاء القطر المصرى عن تصحيح اوراق الامتحانات مطالبين بتطبيق قواعد الانصاف عليهم مع مطالب اخرى تتعلق بالدرجات المالية والترقيات الادبية ، ولما حاول بعض اذناب الحكومة افشال الاضراب عن طريق النشر فى جريدة الاساس بان تصحيح الاوراق قد استؤنف ، استنكر مدرسوا التعليم الصناعى ذلك واعلنوا انهم مستمرون فى الاضراب حتى تجاب مطالبهم (٢) .

ولما كان رجال التعليم الحر كما سبق ان قلت يقعون تحت طائلة وظلم مزدوج يتمثل فى استبداد اصحاب المدارس الحره من جهة ولدرجة بلغت حد ان كان صاحب المدرسة يساوم المدرس على ان يأخذ لنفسه جزءاً من الاعانة التى تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس حيث بلغ هذا الاغتصاب الى النصف فى بعض الحالات التى سمعتها من لسان اصحابها وقت ان كنت اعمل مدرسا بمدرسة ابتدائية حرة ، فكان المدرس يتسلم بالفعل ستة جنيهات فى كل شهر ولكنه يوقع فى الكشوف على انه تسلم اثنى عشر جنيها ، وتحت ضغوط الحاجة ، كان الكثيرون من مدرسى التعلم الحر يقبلون الاستسلام لهذا الظلم الصارخ .

ومن الناحية الاخرى كان الظلم الواقع على مدرسى التعليم الحر من الحكومة ومن وزارة التربية والتعليم التى كانت تسمى « وقتئذ وزارة المعارف العمومية ، اذ كانوا محرومين من كثير

---

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٧/٣ .

(٢) صوت الامة ١٥، ١٩٤٧/٩/١٧ .

من الحقوق التى يتمتع بها زملا ؤهم مدرسى التعليم الاميرى .

وتطورت الكلمات الخافتة والهمسات بين الافراد ومع الاستمرار والاتساع اخذت شكلا منظما وبدأت تتكون القيادة التى التف حولها الجميع واعلنت مطالبهم التى كانت تعبيرا عما يجيش فى نفس كل واحد منهم والتى تحددت من خلال مناقشات بدأت فى مواقع العمل ثم تبلورت فى صيغة عامة فكانت المطالب التى اعلنت هى [1] : -

١- انصاف المدارس الحره من النوعين الثانى والثالث وباثر رجعى من مايو ١٩٤٦ .

٢- اخراج مشروع صندوق الادخار الى حيز التنفيذ .

٣- صرف العلاوات الدورية والاجتماعية .

٤- تقرير حق الاداريين فى صرف مرتباتهم كاملة من الوزارة والتوسع فى اعانة غير المعانين منهم وصرف مرتب شهر للمتوفى منهم اسوة بالمدرسين .

٥- تطبيق قواعد التنسيق على موظفى التعليم الحر .

٦- صرف علاوة النظار التى اقرها المجلس الاعلى للتعليم .

٧- نقل مرتبات موظفى التعليم الحر من بند الاعانات الى باب المرتبات الدائم وقيدهم على درجات .

٨- الغاء انتداب المشرفين على الامتحانات بالمدارس الحرة حفظا لكرامة رجال التعليم الحر .

٩- التوسع فى انتداب مدرسى التعليم الحر فى اعمال الامتحانات العامة .

١٠- ضم الفصول التى فتحت بترخيص من الوزارة فى العام الماضى ١٩٤٧/٩٤٦ الى نظام المجانية .

١١- تعليم ابناء موظفى التعليم الحر كابناء موظفى التعليم الاميرى فى كل مراحل التعليم بما فيها الروضة .

١٢ - نقل موظفى التعليم الحر من مدينة الى اخرى على حساب الدولة اسوة بالمتبع مع موظفى الوزارة .

١٣ - تعميم مجانية المدارس الثانوية الحرة فى جميع المناطق لاقصرها على القاهرة .

---

(١) الكتلة ٥/١١/٩٤٧ ص٣ .

وقد اقرت هذه المطالب يوم الخميس ويوم الجمعة ٣٠ ، ٣١ اكتوبر ١٩٤٧ فى مؤتمر ضم رؤساء اتحادات الهيئات التى يعمل اعضاؤها فى مدارس التعليم الحر فى شتى انحاء القطر [١] ولهذا جاءت شاملة لمطالب جميع الفئات ، الامر الذى ادى بدوره الى التفاف جميع العاملين حول المطالب وحول قيادة الحركة مما نتج عنه المساهمة والمشاركة من الجميع وبحماس كبير .

ويلاحظ ان المطالب فى غالبيتها كانت تدور حول طلب المساواة بين موظفى التعليم الحر وبين زملائهم الذين يعملون فى المدارس الحكومية ، وهنا تجدر الاشارة الى ان التعيين فى الوظائف الحكومية فى تلك الفترة كان يستلزم توفر احدى وسيلتين ، الاولى هى مساعدة احد العظماء او الكبراء او الوجهاء من ذوى النفوذ لا تمام التعيين ، والوسيلة الثانية هى الرشوة القذرة التى كانت تبدأ بالهدايا والنقود وتصل الى تقديم النساء وتركيب القرون ، وكان العاملون فى التعليم الحر ممن حرموا امكانية الحصول على احدى الوسيلتين .

وفى سبيل الحصول على القوة اللازمة لضمان وحماية التحرك لتحقيق المطالب ، قرر رجال التعليم الحر تكوين جبهه تضم ممثلين لكل الهيئات التى لاعضائها او لبعضهم ارتباط باوضاع ومطالب رجال التعليم الحر ومن لهم مصلحة فى تحقيق مطالبهم فتكونت الجبهه على النحو التالى : -

اتحاد خريجى الازهر .	ويمثله	عبد العليم سرور
اتحاد التعليم الحر .	ويمثله	محمود عثمان
اتحاد المدارس الثانوية الصناعية	ويمثله	صالح طه
.اتحاد الفنون التطبيقية .	ويمثله	محمود عبد الله
رابطة المدرسين الجامعيين .	ويمثلها	عبد الله هلال
اتحاد الفنون الجميلة .	ويمثله	عياد شنودة
اتحاد التربية البدنية .	ويمثله	محمود ....

وعقدت الجبهه اجتماعا بكامل هيأتها قررت فيه الاعتصام بالمدارس مع الامتناع عن العمل

(١) صوت الامة ٢١/١/١٩٤٨ .

ابتداء من يوم ١٩٤٧/١٢/١٥ (١)

وهكذا علا صوت هؤلاء الذين كانت الحكومة ووزارة التربية والتعليم ترى انّهم مستضعفون وكان تنفيذهم لقرارهم بشكل اجماعي وعلى نطاق القطر من اقصاه الى اقصاه ذا اثر كبير فى مفاجأة الحكومة وتخبطها فى موقفها منهم ، وقد وضح ذلك بالايعاز الى بعض الصحف بأن تنشر ان الوزارة قد انتهت من اجابة المطالب وان استمرار المدرسين فى اضرابهم واعتصامهم سيؤدى الى تشريد التلاميذ والطلبة فى الشوارع فسارعت الجبهة باذاعة بيان موقع من ممثلى الاتحادات المكونة لها تقول فيه :

« اما وقد برأنا ذمتنا مما يصيب ابناء الشعب من تشرد وضياع نتيجة لا عتصامنا ، واشهدنا على ذلك الراى العام ... ان اعتصامنا الشامل الرائع الذى تجلى فى كل مدرسة من الاسكندرية الى اسوان ... فإننا نحمل الوزارة تبعة ما يحدث لابناء الشعب ... ان ما اذاعه الوزير عن اجابة لبعض المطالب فضلا عما ينطوى علية من تسويف ومماطلة فانه بعيد كل البعد عن غرضنا الاساسى من اعتصامنا وهو نقل اعتماداتنا من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة »

وفى الوقت الذى كان فيه طلبة المدارس الحرة فى القاهرة قد امتنعوا عن الانتظام فى الدراسة احتجاجا على عدم اجابة مطالب مدرسيهم ، كان طلبة الاسكندرية قد خرجوا فى مظاهرات معلنين تضامنهم مع مدرسيهم ، وفى نفس الوقت انهالت البرقيات والرسائل على المسؤلين فى الوزارة وعلى دور الصحف تعلن تضامن المدرسين والطلبة مع حركة الاعتصام .

ومع صعود مدّ الحماس بين المعتصمين واتساع نطاق التضامن معهم ، اعلن مدير التعليم الحر بالوزارة تهديده بفصل من يتغيب عن عمله ، وصدر هذا التهديد فى نفس الوقت الذى اعلن وزير المعارف بيانا قال فيه :

« ان وضع مدرسى التعليم الحر على درجات دائمة لا يزال موضع نظر الوزارة » .

ثم يدلى مسؤل آخر بتصريح يقول فيه بان هذا المطلب لا يمكن تحقيقه من جهة وزارة المعارف ، وفى مواجهه كل هذا التخبط فى التصريحات والارتباك الذى اصاب المسؤلين فى

الوزارة ، اذاعت الجبهة بيانا قالت فيه :

« ان الجبهه لترى ان المسئولين بعد ان خبلهم الحق واضعفهم ، واخذوا يلجأون الى الوان من التهديد والوعيد لم نسمع بها من قبل ولم يسمع بها سوانا ممن اضربوا قبلنا .. ولماذا لم تقل الوزارة هذا الكلام لزملائنا مدرسى الاميرى عندما امتنعوا عن التصحيح ؟ ولماذا لم نسمعه يقال لرجال البوليس وغيرهم (١) ؟ .

وعندما بدأت الوزارة فى استخدام سلاح التفرقة بين المعتصمين ، اتخذت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر خطة ذات شعبين ، الاولى اذاعة بيان نشر فى الصحف يحذر المدرسين من الاستماع او تصديق ايه اخبار او بيانات لا تكون صادرة عن الجبهه الممثلة لجميع الاتحادات ، وبذلك فشلت خطة الوزارة فى استخدام اسماء بعض الضعفاء فى اصدار بيانات انهزامية لا تعبر عن راى المدرسين ، والشعبة الثانية لخطة الجبهه كانت ارسال ممثلين لها للاشراف على تنفيذ وضمان نجاح حركة الاعتصام ، فكان مندوب الجبهه فى الاسكندرية يشرف على مدارس وفروع الاتحادات فى الوجه البحرى ، وكان مندوب الجبهه الذى ارسلته الى اسيوط يشرف على الحركة فى الوجة القبلى كله .

وازاد هذا الصمود والنجاح الرائع ، استدعى وزير المعارف مندوبى جبهة التعليم الحر لمقابلته ، وكانت المقابلة جافة وحادة لدرجة ان الوزير هدد فى اثنائها بالاستقالة من منصبه ، ولما لم يصل مندوبو الجبهة الى اتفاق مع الوزير قرروا الاستمرار فى الاعتصام ، وبذلك بدأ اليوم الخامس للاعتصام باتساع التأييد للحركة ، فهاجم طلبة معاهد التعليم الابتدائى – وهى التى كانت تخرج مدرسى التعليم الالزامى – هاجموا وزير المعارف فقرر غلق المدارس ورفت سته منهم ، وبذلك انضم جزء من اهالى الطلبة الى تأييد حركة المدرسين .

ولما وجد اعضاء الجبهة ان موقف الوزير لا يميل الى الجد وتنفيذ المطالب ، اجتمعوا فى هيئة مؤتمر (٢) وقرروا بالاجماع عدم الرجوع الى المستشار الذى احالهم الوزير اليه مرة اخرى ، كما قرروا ضرورة الاعتصام بالمدارس فى جيع مناطق القطر حتى تجاب مطالبهم وعلى الاخص

---

(١) صوت الامة ١٩٤٧/١٢/١٧ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٧/١٢/١٩ ص٣ .

مطلبهم الاساسى وهو نقلهم من باب الاعانات الى باب المرتبات الدائمة ، كما اعلنوا ان الجبهة لا يفت فى عضدها تهديد ولا وعيد ولا يهمها نفى ولا تشريد ، وان مبدأها الذى تسير عليه هو الذى تردده فى شعارها « مطلب لا يتجزأ - وتنفيذ بلا تسويف - واعتصام مستمر .

وقد اذاعت وزارة المعارف بيانا رسميا بأنها قد قررت اعانة الفصول التى منحت بمصروفات فى العام الماضى وكلفت المناطق التعليمية بتنفيذ ذلك كما وافقت على تحويل مدارس النوعين الثانى والثالث الى مدارس من النوع الاول وان الوزارة قد قررت ايضا اعانة المدرسين الاداريين بالمدارس الحره ، كما جاء فى البلاغ الرسمى ان وزارة المعارف كانت معنية بالتعليم الحر ورجاله ، وحققت جل مطالبهم واتخذت الخطوات الفعالة لتحقيق ما بقى منها بالطريقة الممكنة ، وتم ذلك كله قبل قيامهم بحركتهم الاخيرة ، والوزارة لاترى مبررا لموقفهم الحالى وتدعوهم الى المبادرة بالانتظام فى عملهم ، وانتهى البلاغ بأن الوزارة قد رخصت لمديرى المدارس الحرة بان يعتبروا كل من لم يعد لتأدية واجبه والانتظام فى عمله حتى يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مستقيلا ابتداء من يوم انقطاعه عن العمل وتعيين من يحل محله بالاتفاق مع مراقبى المناطق (١) . اما عن المطلب الرئيسى الذى اعتصم المدرسون من اجله وهو وضعهم على درجات دائمة ، فقد ردت الوزارة بأنه لا يتسنى اجابة ها المطلب لان معناه الغاء التعليم الحر وجعل التعليم كله اميريا ، والوزارة تحرص على بقاء هذا النوع من التعليم .

ورغم ان بلاغ الوزارة يتضمن بالفعل اجابة عدد كبير من المطالب التى سبق ان تقدمت بها الجبهة ، الا ان الجبهة قد رأت فى عدم مساواة مدرسى التعليم الحر بمدرس التعليم الاميرى من كافة الوجوه مايستحق استمرار موقفها على ما هو عليه ، وعلقت الجبهة على بيان الوزارة ومقابلة الوزير لها ببيان مطول وجهته الى رجال التعليم الحر وانتهت فيه الى ان الوزارة تريد من وراء ذلك :

١- ان تسجل علينا انها كانت جادة من تلقاء نفسها فى بحث مطالبنا .

٢- ان تثير الراى العام ضدنا .

٣- تعمد الوزير ان يجعل سيف التهديد واالتشريد سلطانا على رؤوسنا طوال اجتماعنا به .

---

(١) صوت الامة ٢٠/١٢/٩٤٧ ص٥ .

٤- رفض معاليه ان يقطع على نفسه وعدا واحدا صريحا بانه مسئول عن مطالبنا

وفى الوقت الذى كانت فيه الوزارة تعمل جاهدة على شق صفوف المعتصمين وتفتيت وحدتهم ، وخلق فقاعات من الاذناب مناوئة للقيادة العامة للجبهة فى لقاهرة ، حيث اجتمع وزير المعارف مع جميع نظار المدارس الثانوية والابتدائية الحرة وصدر بيان من النظار بعد ذلك يطلبون فيه من زملائهم العودة لاستئناف العمل ، فى نفس الوقت كانت جبهة اتحادات مدرسى التعليم الحر توحد صفوفها وترسل مندوبين معتمدين منها للاشراف على الحركة في الاقاليم ، وكانت عملية التأييد للحركة تمتد الى خارج نطاق رجال التعليم الحر لتشمل فريقا من المدرسين الحكوميين الذين ايدوا مطالب اخوانهم المدرسين الاحرار واهابوا بجمعيه المعلمين وروابط المعلمين الحكوميين الاخرى ان تعلن تأييدها لقضية مدرسى التعليم الحر ، وكذلك ايد القضية خريجوا المدارس الصناعية وطالبوا الحكومة بتحقيق مطالب اتحادات التعليم الحر ، كما قام طلبة التوجيهية والثقافة ومعاهد المعلمين الابتدائية وطلبة دار العلوم والمعلمين العليا بالتهديد بالامتناع عن الدراسة (١) .

وبالاضافة الى ذلك فقد رأت مدرسات وموظفات التعليم الحر ان ينشئن اتحادا خاصا بهن ليشتركن فى كفاح المعلمين الاحرار من اجل مطالبهم العادلة ، وارسل الاتحاد الوليد عنه مندوبتين في جبهة اتحادات التعليم الحر واصدرت بيانا عن المطالب وموقف الوزارة منها .

وبينما كانت الحكومة تصعّد موقفها ضد مدرسى التعليم الحر وتقوم وزارة المعارف باصدار بيان لجميع عمداء التفتيش بان يلاحظوا فى التعيين للاماكن الشاغرة بالمدارس الاميرية ان يكون المعينون ليسوا من المدرسين الذين فصلوا من المدارس الحره بسبب امتناعهم عن العمل ، وارسلت الوزارة منشورا الى جميع المناطق التعليمية بوقف صرف مرتبات جميع المدرسين بالمدارس الحرة وعدم ارسال الشيكات الخاصة بهم لمدارسهم الابعد موافاة المناطق باسماء المدرسين الذين سنصرف مرتباتهم واسماء الذين سيتقرر وقف مرتباتهم (٢) واستعانت الحكومة بنفر يعّد على اصابع اليد الواحدة ممن لديهم استعداد لبيع ضمائرهم وزملائهم بل وانفسهم فى

---

(١) صوت الامة من ٢٠ الى ١٩٤٧/١٢/٢٢ .

(٢) الكتلة ١٩٤٧/١٢/٢٣ص٢ .

سبيل نفع شخصى لكى يقوموا بترويج اشاعات عن عودة المدرسين فى بعض المناطق الى اعمالهم ، ثم كتابة اخبار بذلك لبعض الصحف التى تسارع بنشرها وفقا لخطة موضوعة فى محاولة لافشال اضراب المدرسين واعتصامهم .

وفى مواجهة ذلك صعّدت جبهة اتحادات التعليم الحر من كفاحها ، فقامت مجموعة كبيرة من المدرسين الذين وفدوا الى القاهرة من مختلف مناطق القطر ، فقاموا بمظاهرة سارت فى شوارع القاهرة حتى ساحة الملك فى عابدين ثم الى وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ووزارة المعارف (١) وتطور الاسلوب من مظاهرة تمر على المسئولين فى الحكومة الى وفود من رجال التعليم الحر فى مختلف مناطق القطر تقوم بزيارة دور الصحف ومقابلة المسؤلين فيها وشرح القضية لهم ومطالبتهم بالوقوف الى جانبها ، ومن امثلة ذلك قيام وفود تمثل مديريات اسوان وقنا وجرجا واسيوط والمنيا وبنى سويف وطنطا والزقازيق وبور سعيد والاسكندرية بزيارة دار جريدة صوت الامة تاركين مدارسهم ومصممين على الا يعودا الى العمل حتى تجاب مطالبهم (٢) .

وتطور العمل ايضا فى جبهات التعليم الحر بالاقاليم فاخذت كل منها تصدر بيانا باسمها تتمسك فيه بقيادة الجبهة العامة فى القاهرة ، وتستنكر موقف الحكومة ومن يعملون لمنفعتهم الشخصية مع تكذيب ما كانت تنشره بعض الصحف عن عودة المدرسين وخاصة فى الاسكندرية الى العمل ، وكان ضمن ذلك عديد من البيانات التى اصدرتها جبهة مدرسى التعليم الحر بالاسكندرية والتى كانت تنشر فى الصحف بصفة شبة مستمرة ثم ذلك البيان الذى نشر عن وكيل اتحاد منطقة ميت غمر والذى اعلن فيه باسم الاتحاد القرارات التالية : -

١- استنكار موقف نظار القاهرة ازاء قضيتهم .

٢- تأييد الجبهة العامة فى جميع ما تتخذه من قرارات .

٣- التمسك بالاعتصام التام حتى تجاب مطالبهم العادلة .

٤- الاحتجاج الصارخ على تهديدات الوزارة .

٥- انتداب وفد يمثل اتحاد منطقة ميت غمر وزفتى وضواحيها للسفر الى القاهرة (٣) .

---

(١) صوت الامة ١٩٤٧/١٢/٢٢ ص٣ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٧/١٢/٢٢ ص٣ .

(٣) صوت الامة ١٩٤٧/١٢/٢٣ .

٦- شكر الصحافة الحرة وخاصة صوت الامة والكتلة لموقفها النبيل من قضيتنا .

واذا كنت قد اطلت فى الحديث عن حركة اضراب واعتصام رجال التعليم الحر فذلك لانهم كما سبق ان قلت كانوا اكثر فئات المدرسين وقوعا تحت مطرقة الظلم المزدوج من اصحاب المدارس ووزارة المعارف ، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين تحركوا للحصول على حقوقهم ، ولكن كان هناك ايضا مدرسو التعليم الصناعى ورجال دار العلوم بوزارة المعارف العمومية الذين اذاعوا بانهم قد قرروا الاضراب العام ودعوا لعقد جمعية عمومية لتنفيذ الاضراب واخيرا كان ذلك المؤتمر العام الذى عقده رجال التعليم على اساس توحيد الكلمة والمساواة بين مختلف طوائفهم واتخذوا القرارات التالية (١) : -

١- تطبيق كادر رجال القضاء على رجال التعليم .

٢- ترقية كل من قضى ٤ سنوات الى الخامسة ومن قضى ٨ سنوات الى الرابعة ومن قضى ١٢ سنة الى الثالثة بحيث يوضع كل موظف فى الدرجة التى يستحقها غير مقيد بالدرجة التى يشغلها .

٣- المساواة بين وزارة المعارف ووزارات الحكومة المختلفة فى نسبة التنسيق .

٤- ان تكون الترقية حتى الثالثة بالاقدمية المطلقة دون قيد او شرط .

٥- الدرجات الثانية والاولى ومدير عام يرقى اليها من يشغل وظيفتها بصرف النظر عن درجته الحالية .

٦- تثبيت الوظفين الذين لم يثبتوا مع حساب مدة التعليم الحر .

٧- صرف بدل تفرغ للمهنة للمدرسين وبدل تفتيش للمفتشين وبدل تمثيل لنظار المدارس ووكلائها .

٨- ركوب المدرسين بالدرجة الاولى .

٩- تعليم ابناء المعلمين مجانا فى جيمع مراحل التعليم .

١٠- تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بتسوية حالة خريجى الفنون الجميلة قبل عام ١٩٢٧ .

---

(١) كتلة ١٩٤٨/١/٢٢ ص٢ .

١١- لايعين المدرس فى درجة اقل من السادسة مادام يحمل مؤهلا متوسطا .

١٢- ضرورة نظر مشروع نقابة المعلمين فى الدورة البرلمانية الحالية .

١٣- انعقاد المؤتمر فى السادسة من مساء ٢٩/٢/٩٤٨ للنظر فيما تم

وتألفت لجنة تمثل خريجى جميع المعاهد المختلفة للاشراف على تنفيذ هذه القرارات ورفعها لوزير المعارف ورئيس الحكومة .

وهكذا تطورت حركة المدرسين الى حركة عامة تشمل كل فئاتهم وتطورت مطالبهم المحدودة الى مطالب ذات اثر كبير على مستقبل حياتهم ماديا وادبيا وكانت ممارستهم للكفاح وحصولهم على كثير من الحقوق نتيجة هذا الكفاح وتكتلهم خلف قيادتهم العامة والاجماع الذى نفذ به الاضراب والاعتصام ووحدتهم الصلبة التى فشلت كل محاولات تفتيتها ، ومناصرة الطلبة والراى العام لهم ، وكان كل ذلك هو السلاح التى حقق لهم ما تحقق من مطالب والغى كل قرارات الفصل والتشريد والعقوبات التى اتخذتها الوزارة بحق بعضهم .

ودخل رجال الازهر الى حلبة الصراع ، فقد امتنع مدرسو المعاهد الدينية عن تصحيح اوراق امتحانات الدور الاول فى شهر يونيه ١٩٤٧ حينما علموا ان الاهواء تلعب دورها فى توزيع درجات التنسيق وطالبوا بتسوية حالتهم بحالة زملائهم الذين كانوا فى التعليم الحر ونقلوا الى التعليم الاميرى ووضعوا على الدرجة الخامسة .

وفى يناير ١٩٤٨ قرر مدرسو المعاهد الازهرية الامتناع عن العمل وملازمة معاهدهم الى ان تجاب مطالبهم فتعطلت الدراسة فى معاهد القاهرة والاسكندرية وشبين الكوم والزقازيق ودمياط وقنا وطنطا ، واصدرت ادارة الازهر قرار بتعطيل الدراسة ، ثم اصدر علماء معهد الزقازيق بيانا حددوا فية مطالبهم وهى : -

١- سرعة البت فى تحقيق المساواه بين مدرسى الازهر ومدرسى وزارة المعارف فى التنسيق .

٢- تطبيق كادر رجال القضاء على مدرسى الازهر والمعاهد الدينية اذ لا معنى للتفرقة بين خريجى المعهد الواحد .

٣- حسبان مدة التخصص بانواعه فى اقدمية الدرجة اسوة بماهو متبع فى الجامعة المصرية وقد وقع على هذا البيان ٤٥ من علماء معهد الزقازيق كما تضامن مدرسو معهد الاسكندرية

ومعهد دمياط مع باقي مدرسي المعاهد الدينية [1] .

وعلى اثر اتساع الحركة استدعى وكيل الازهر مندوبين عن جميع المعاهد الدينية للتفاهم معهم فى قضيتهم ، وفى نفس الوقت تقدمت رابطة موظفى الحكومة الازهريين من حملة ثانويه الازهر بطلب مساواتهم بحملة المعلمين الثانوية في الكادر والعلاوات وقرروا رفع دعوى امام مجلس الدولة [2] .

وفى يوم ٩٤٨/١/٢٥ نشر بيان فى الصحف صادر من شيخ الازهر بدعوة مدرسى الازهر الى العوده لاعمالهم ، وقد جاء في البيان انه سوف يبذل جهده لتحقيق مطالبهم واماتيهم ثم قال : « اما من تحدثه نفسه بالخروج على النظام او اثارة الشغب والفوضى فى دور العلم بعد هذا النصح فلن تاخذنى فيه شفقة او رحمة ، وليعلم جميع القائمين بالعمل فى الازهر وكلياته ومعاهدة انهم مسئولون عن تنفيذ القوانين واللوائح واسأل الله جلت قدرته ان يوفقنا جميعا لما فيه رفعة الاسلام والمسلمين وتحقيق الخير للأزهر وللازهريين فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم فاروق الاول ايده الله ورعاه واعز به الدين » .

ولم تكن اضرابات المدرسين معزولة عن اضرابات الطلبة الذين كانت اضراباتهم مرتبطة بمطالب الخريجين وخاصة فى المدارس الفنية ، وقد ابنت بالتفصيل فى غير هذا المكان كيف تضامن طلبة المدارس الصناعية مع خريجيها ، واضيف هنا فقط اشارة الى بعض التحركات ، فقد امتنع طلبة المعلمين الاولية وطلبة الزراعة بالمنصورة وطلبة دار العلوم واعتصموا بمدارسهم وطلبة الزراعة المتوسطة بالمنيا وقد اضربوا عن الطعام وطالبات المعهد العالى للفنون اللاتى تقرر حرمان ٣١٨ منهن من الدراسة وطالبات التمريض بالقصر العينى وطلبة الزراعة بمشتهر وطالبات الفنون بالفيوم وطلبة التجارة بالمنصورة [3] ، وكان اقوى تلك التحركات عقد مؤتمر عام لطلبة المدارس الصناعية فى القطر كله وقد عقد المؤتمر بمدينة طنطا وتقرر فيه رفع المطالب للجهات المختصة والتى تتخلص فى تغيير اسم المدارس الى ثانوية صناعية وفتح البنك الصناعى وفتح

---

(١) صوت الامة ٩٤٨/١/١٨ ص٥ .

(٢) صوت الامة ٩٤٨/١/١٩ ص٥ .

(٣) صوت الامة ٢٤ الى ٤٧/١٢/٢٧ ص٣ .

المعهد العالى للهندسة امام الخريجين بدون قيد او شرط وفتح الدراسات التكميلية الليلية واستنكار الاتجاه الى رفع نسبة النجاح الى ٧٠٪ من مجموع الدرجات والغاء السنة التمرينية وضم الخريجين الى نقابة المهن الهندسية ومنحهم لقب مساعد مهندس وغيرها من المطالب (١) .

واما مدارس التجارة فقد تقدم مندوبو طلبتها بمطالب تتخلص فى زيادة مدة الدارسة التكميلية الى ٣ سنوات يمنح بعدها الخريج البكالوريس وتعيين خريجى التجارة بالدرجة السابعة وان يكون للخريجين الحق فى الالتحاق بكلية التجارة والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية (٢) .

ويلاحظ هنا ان فئات الطلبة السابق ذكرها كلها من مدارس منتهية الداراسة وتنتهى بدبلومات يخرج حاملوها الى الحياة العملية مباشرة ، ولم يكن بينهم وبين ان يصبحوا خريجين الاقليل من الشهور ، لهذا كانت مطالبهم مطالب خريجين فى عمومها . ونظرا لاتساع حركة اضرابات الطلبة وانتقال عدواها عن طريق نشر الصحف وخاصة المعارضة لمطالب الخريجين وتحركاتهم وتحركات الطلبة للتضامن بشكل ازعج الحكومة الامر الذى دعا النائب العام الى اصدار لفت نظر للصحف فى بيان جاء فيه (٣) .

« يعيد النائب العام ما سبق ان نبه الية حضرات رؤساء تحرير الصحف والمجلات من ان القانون يعاقب على نشر مايعتبر تحريضا او تشجيعا لطلبة المدارس والكليات ومختلف معاهد التعليم على القيام بمظاهرات او الامتناع عن تلقى الدروس الى غير ذلك مما ينهى عنه القانون ، وذلك ازاء ما لوحظ من ان بعض الصحف قد تعرضت لمثل هذا النشر الممنوع ، واستتر بعضها وراء عبارات مختلفة وهو فى ذلك يلفت النظر الى ان النيابة العامة لاتستطيع الاغفاء عن اخذ من يخالفون القانون باحكامه » .

لقد كانت اضرابات المدرسين من معالم الكفاح الاقتصادى لفئة واسعة من المواطنين فى سبيل تحسين اوضاعهم . وفى رايى انها كانت انعاسا لتحركات الطبقة العاملة المصرية واضراباتها واعتصاماتها ، وقد يجد القارئ فيها والباحث بعض الدروس .

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/١٨ ص٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكتلة ١٩٤٨/٢/٢ .

اضــراب المهنــد سيــن

فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٤٧ تأزم الموقف بين المهندسين والحكومة بسبب تسويفها فى اجابة مطالبهم ، ويقصد بالمهندسين هنا اولئك الذين يعملون فى وزارت الحكومة ومصالح وهيئات حكومية والذين كان الجزء الاكبر منهم يعمل فى وزارتى الرى والاشغال العمومية ، ولم يشترك المهندسون العاملون فى شركات ومؤسسات القطا الخاص فى اضراب و المهندسين ، ان كانت المطالب التى تقدم بها المهندسون قد اشتملت على بند خاص بالعلاقة بين اعضاء نقابة المهندسين والشركات والمقاولين وهو مطلب نقابى فى الاساس واهم بنود المطالب [1] ١- اعتماد وتطبيق كادر المهندسين المقدم من النقابة والذى يسوى بينهم وبين رجال القضاء والنيابة فى الحال والمستقبل .

٢- التصريح لاعضاء النقابة الموظفين بالحكومة بالاشتغال فى الاعمال الحرة فى وقت فراغهم واعطاء بدل تفرغ لمن لا تسمح طبيعة عمله بذلك .

٣- تعميم بدل الانتقال الثابت بدون قيد ولا شرط لجميع اعضاء النقابة فى سائر المصالح الحكومية مع صرف بدل سفر ومنح اجر اضافى لمن يشتغلون اكثر من ساعات العمل المقررة .

٤- تنظيم العلاقة بين اعضاء النقابة والشركات والمقاولين واصدار عقد العمل المشترك .

وكان المدرسون قد عقدوا اجتماعا لجمعيتهم العمومية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ وقرروا فيه متضامنين ان يقوموا بالاضراب عن العمل مع تقديم استقالات جماعية ، وحضر هذا الاجتماع نحو الف ومائتى مهندس من جميع شعب الهندسة ، كما قرروا ارسال خطاب الى وزير الاشغال بانهم قرروا التخلى عن عملهم ابتداء من اول يناير ١٩٤٨ اذا لم تجب مطالبهم ، فاذا مضى اسبوع من التاريخ المذكور ولم تجب المطالب فانهم يرجون اعتبار خطابهم بمثابة استقالة منهم جميعا من العمل فى الحكومة .

وفى اول يناير ١٩٤٨ نفذ قرار اضراب المهندسين فى جميع انحاء البلاد ، وفى نفس اليوم نشر بيان من مهندسى الرى جاء فيه [2] انهم لم يعودا يقبلون مساومة او تسويفا فى اجابة

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/٤ ص٥ .

(٢) الكتلة من ١٩٤٧/١٢/٢٧ الى ١٩٤٧/١/٥ .

مطالبهم ، اما تلك الاشاعات الهدامة التى اعتاد ان يديرها الاذناب لتحطيم وحدة المهندسين فلن ترتد الا الى صدور اصحابها مصحوبة باحتقار وازدراء جميع المهندسين ، واما اولئك الافراد القلائل الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تحطيم الاضراب نظير اجر شخصي يقبضونه من علاوات وترقيات فلن يمكنهم تحقيق مآربهم .

وعقد مهندسو الرى اجتماعا يوم اول يناير ١٩٤٨ وقرروا فيه تصميمهم على الاستمرار فى الامتناع عن العمل مع عدم ذهابهم الى مكاتبهم ، وانه لا يوجد الاسبيل واحد لعودتهم الى العمل وهو اقرار مطالبهم اولا على الا يكون قرار العودة الا باجماع عام من مهندسى الرى تدعو اليه لجنة المندوبين بعد اقرار مطالبهم ، كما قرروا عقد اجتماع فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٨ يناير ١٩٤٨ بنقابة المهن الهندسية بالقاهرة يحضره جميع مهندسى الرى ، وبعد ذلك ذهب وفد من المهندسين الى وزارة الاشغال حيث سلموا المسؤلين استقالاتهم الاجماعية ، ورفض الوفد مقابلة الوزير قائلين انهم لم يأتون للتفاوض ولكن لتبليغ القرارات التى اتخذها مهندسو الرى فى اجتماعهم (١) .

وعقد بعد ذلك اجتماع يوم ٤ يناير بنقابة المهندسين شهده حوالى ٣٠٠ مهندس من ختلف الجهات والاقاليم كما حضرة بعض كبار موظفى ومفتشى الرى ومفتشى العموم بالوجة البحرى وبحر يوسف ومفتش عام ضبط النيل ومفتش مشروعات مصر الوسطى ومفتش رى النيل بالقناطر وغيرهم من مفتشى الاقاليم وحضر هذا الاجتماع ايضا نحو ٢٠٠ من طلبة كلية الهندسة المضربين عن الدراسة تضامنا مع المهندسين ، وقد قوبل الطلبة عند دخولهم قاعة الاجتماع بتصفيق متواصل (٢) ، ولقد كان هذا الاجتماع وما تم فيه تعبيرا حقيقيا عن فكر المهندسين ، وكانت وقائعه دليلا على مايدور فى اوساط واذهان المهندسين :

- فقد حمل المهندسون فى الاجتماع حملة شعواء على اولئك الافراد الخونه الذين يحاولون الدس والتفرقة بين صفوف المهندسين لقاء اجر بغيض استثنائى يغدق عليهم دون زملائهم المتضامنين ، وهتف المجتمعون بسقوط الخونة والمرتشين .

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/٢ ص٥ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/١/٥ ص١ .

- اعرب المهندسون عن شكرهم للصحف والصحفيين الذين ازروا قضيتهم ووقفوا بجانبهم
- قدم فى الاجتماع اقتراح بتأجيل الاضراب مادامت الحكومة قد بدأت تسلّم بمطالب المهندسين ولكن هذا الاقتراح هوجم بشدة ثم رفض وتقرر استمرار الاضراب
- القى عبد العظيم ابو العطا كلمة فى الاجتماع قال فيها (١) :

« ان الفشل الذى لاقته الحكومة فى قضيتنا الوطنية استمر اثره الى قضية المهندسين ، ولكن المهندسين لن يعالجوا قضيتهم بالاسلوب الفاشل الذى عالجت به الحكومة قضية الوطن وهو المفاوضات والمساومات ، بل سيعالجونها بالعمل الحاسم الذى لابد ان يؤدى فى النهاية الى تحقيق المطالب ، وكما ان اجتماع الشعب واتحاده هو الوسيلة الوحيدة لاستخلاص حقوقنا من ايدى الانجليز فكذلك مطالبنا العادلة لن تتحقق مالم يستمر اتحادنا ونضالنا فى سبيلها » .

- قال مندوب الطلبة فى الكلمة التى القاها فى الاجتماع » .

« ان زملاءنا يشردون بسبب عجزهم عن سداد المصروفات الباهظة المفروضة علينا . فهل يرضيكم هذا ؟ .. ان قضيتكم تهمنا كما تهمكم تماما لاننا بعد شهرين سنشارككم السراء والضراء ، وكما نعمل فى الدراسة على اعداد انفسنا كمهندسين يجب ان نشارككم الكفاح فى سبيل اعداد حياة تليق بالمهندسين » وهكذا ادخل الطلبة مطلبهم العاجل قبل التخرج مع مطالبهم الآجلة بعد التخرج .

- حاول كبار الموظفين تهدئة الموقف وتأجيل الاضراب ، فقام صغار المهندسين بحملة شديدة عليهم واتهموهم انهم طالما اهملوا مطالب المهندسين . وفى هذا الصدد قال المهندس شعتوت :« بكل وضوح يوجد بيننا معسكران ، معسكر يدعوا الى انهاء الاضراب ، ومعسكر يدعو الى استمراره اما من يدعو الى انهائه فهم كبار المهندسين الشبعانين الذين يسهل عليهم بل هم على استعداد لطاعة الحكومة ، اما الباقون وهم الاغلبية العظمى من المهندسين فهم صغار المهندسين الذين يقع عليهم العبء وكل العناء وكل الشقاء وكل التعب ، وهم من يعملون ولا يجازون واما اولئك فهم الذين لا يعملون وينالون كل شيئ ، فلا تندهشوا اذا طلبوا منكم العودة الى العمل ، ولا تندهشوا اذا ما تنكروا لمطالبكم ولا تندهشوا اذا ما قام منهم مفتش رى الجيزة داعيا لتحطيم

(١) المرجع السابق .

حركتنا خارجا على اجماعنا نظير ثمن كلكم تعرفونه (١) .

– وقف مدير مكتب الوزير ليؤكد انه يعرف من البيانات والمعلومات ما يجعله يؤكد للمهندسين تأكيدا قاطعا بان مطالبهم ستتحقق خلال بضعة ايام ، وتقدم باقتراح نوقش مناقشة طويلة وبعدها اتخذ القرار التالى (٢) :

« قررت الجمعية العمومية لمهندسى الرى التى عقدت اليوم بدار جمعية المهندسين الملكية تأجيل قرار الاستقالة والتخلى عن العمل الى يوم ١٥ يناير ١٩٤٨ نزولا منهم على طلب معالى وزير الاشغال العمومية ، وبعد اطلاعهم على التصريحات التى اولى بها دولة رئيس الوزراء وتفويض مجلس الوزراء لمعالية لحل قضيتهم بما يحقق مطالبهم على ان تنعقد الجمعية العمومية فى الساعة الحادية عشرة من صباح الجمعة الموافق ١٦ يناير للنظر فيما وصل اليه تحقيق المطالب وتقرير الخطوات التالية فى ضوء ما يتم ، وعلى ان تكون لجنة المندوبين على اتصال دائم برجال الوزارة للاطلاع على نتيجة الخطوات ولاخطار زملائهم اولا باول » .

– على اثر انفضاض الاجتماع اجتمعت لجنة المندوبين للمنهدسين من جميع المصالح والجهات والاقاليم وانتخبت من بينها لجنة مصغرة تكون حلقة الاتصال بينهم وبين الوزارة فى متابعة مطالبهم ، كما زودتهم بالمطالب التى يجب ان يتمسكوا بها واعضاء هذه اللجنة المصغرة هم المهندسون : محمد مراد – محمد رياض – نجيب فهمى سعيد – نادر سنبل – على الزنينى .

– وكما هى العادة ، بادرت الحكومة منذ بداية حركة المهندسين باتهامهم بالشيوعية ، وبهذه المناسبة فقد نشرت الصحف المصرية عن حملة الشيوعية وفضيحة البوليس السياسى المصرى مشيرة الى ما نشرته جريدة الديلى ويركر الانجليزية من ان الحكومة المصرية قد عقدت العزم على القيام بحملة جديدة ضد الشيوعية واجتمع سليم زكى حكمدار العاصمة وعبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية لوضع خطط هذه الحملة ، وبعد ذلك نشرت الصحف المصرية ايضا نبأ القبض على عشرة يروجون للشيوعية (٣) ، وهو ما يؤكد صدق تنبؤ الجريدة الانجليزية ويؤكد ايضا التجاء الحكومة لوضع كل من يناضل بشرف سياسيا او اقتصاديا

---

(١) صوت الامة ٥/١/٩٤٨ ص١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) صوت الامة ٣٠/١١/٩٤٧ ص٣ .

تحت مقرعة الاتهام بالشوعية .

واذا كان مهندسو الرى هم الذين تولوا قيادة حركة الكفاح من اجل مطالب المهندسين ، الا انهم فى حقيقة الامر كانوا يعبرون عن الراى العام للمهندسين فى جمع القطاعات ، ولم يقتصر تأييد الحركة على طلبة كلية الهندسة فقط ، وانما تعداه ليشمل تأييدا عمليا من مختلف شعب المهندسين فى وزارات الحكومة ومصالحها سواء بالبرقيات او بالرسائل التى ارسلت الى المسئولين والصحف ومنها :

* المهندسون والمهندسون تحت التمرين والمهندسون المساعدون من مختلف الشعب بجميع مصالح الحكومة اعضاء نقابة المهن الهندسية المجتمعون فى طنطا يعلنون ان مطالب زملائهم مهندسى الرى هى نفس مطالبهم ويرجون تحقيقها كاملة للجميع دون اى تفرقة وفى اقرب فرصة ، ويؤكدون ان مطالب جميع المهندسين وحدة لا تقبل التجزئة ، وسيضطر المهندسون بكافة طوائفهم الى الامتناع عن العمل اذا اهملت الحكومة مطالبهم (١) .
* تضامن مهندسو مصلحة المبانى مع زملائهم مهندسى الرى وقدموا للمسؤلين مطالبهم التى لا تخرج فى جوهرها عما سبق ذكره ، وقرروا عقد جمعية عمومية غير عادية خلال شهر مارس القادم للنظر فيما يتم تنفيذه من تلك المطالب .
* قابل وفد من مهندسى مصلحة الطرق والكبارى ومهندسى السكك الحديدية والموانى والمنائر وزير المواصلات يوم ٤ يناير وايدوا زملاءهم مهندسى الرى مع طلب مساواتهم بهم لاسيما وانهم ابناء مدرسة واحدة .
* قدم مهندسوا مصلحة المبانى ومصلحة التنظيم ومصلحة المجارى والميكانيكا والكهرباء الى وزير الاشغال مذكرة بمطالبهم التى تتفق مع ما سبق ذكره مع اضافة عدم التفرقة بين مهندسى الرى وباقى المهندسين فى توزيع الدرجات ثم قدموا لوكيل الوزارة استقاله جماعية من مهندسى مصلحة المبانى ابتداء من يوم ١٠ يناير اذا لم تجب مطالبهم
* رفع المهندسون خريجو الفنون والصناعات والفنون التطبيقية بمصلحة الطرق والكبارى مذكره

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/٢ ص٥ .

الى وزير المواصلات يشكون فيها من الغبن الواقع عليهم وقد حددوا ثمانية مطالب وامهلوا الحكومة اسبوعا لاجابتها والا امتنع طلبة تلك المدارس عن الدراسة وامتنع الخريجون عن العمل .

* تضامن مهندسو بلدية الثغر – الاسكندرية – مع زملائهم مهندسى الرى والمصالح الهندسية وقرروا الاجتماع يوم ١٧ يناير لاتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء مايسجد .

* تقدم مهندسو الجيش المصرى بمذكرة تحتوى مطلبين خاصين بهم وهما : –

١– تعديل اقدمية جميع الضباط المهندسين وتطبيق المبدأ الاساسى وهو مساواتهم بزملائهم خريجى الكلية الحربية الحاصلين معهم على البكالوريا فى عام واحد مع استبعاد سنوات الرسوب .

٢– تثبيت العلاوة الفنية للمهندسين مع مساواتهم ببدل التفتيش الذى يستولى عليه زملاؤهم المهندسون بالمصالح الحكومية الاخرى (١) .

* توج ذلك التأييد باجتماع مجلس نقابة المهن الهندسية يوم ١٩٤٨/١/٨ والذى حدد الخطوات العملية التى ستتخذها النقابة لتحقيق المطالب التى اقرتها الجمعية العمومية يوم ١٩٤٧/١٢/٢٦ ، وقرر المجلس عقد جلسة استثنائية يوم ١٤ يناير للاطلاع على نتيجة عمل اللجنة التى شكلها لمقابلة وزير الاشغال ورئيس الوزراء ادراسة لموقف فى ضوء ما يتم .

* امتنع مهندسو وموظفو المساحة عن العمل فى كثير من بلاد القطر فتعطلت مصالح الجمهور وضجّ الاهالى بالشكوى ، وقد بدأ الاضراب الذى شمل نحو ١٢٠٠ مهندس وموظف يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ .

* قدم المهندسون المعماريون بمصلحة المبانى الاميرية من حملة قسم العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا استقالاتهم من عملهم بوزارة الاشغال وارسلوا للصحف بانهم سبق ان تقدموا بشكاوى عدة من اجل مطالبهم ايدتهم فيها المصلحة واحتجت من ناجلهم قابة المهندسين (٢) .

كان من الطبيعى ان يستعد المهندسون لما بعد انقضاء المهلة التى منحوها للحكومة كما

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/١٠ ص٥ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/١/٢٥ ص٣ .

سبق بيانه ، ولهذا اذاعت لجنة المندوبين فى يوم ١٩٤٨/١/١٣ دعوة لاجتماع المهندسين جميعهم صباح الجمعة ١٦ يناير ، واجتماع مهندسى الرى قبلها فى مساء الخميس ١٥ منه بجمعية المنهدسين الملكية للنظر فيما وصلت اليه مطالبهم ، ونرجو اللجنة من جميع مهندسى الرى عدم التخلف على ان يجتمع مندوبوا تفاتيش الرى فى الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس .

وفى يوم ١٩٤٨/١/١٥ عقد اجتماع حضره ما يزيد على ٣٠٠ من مهندسى الرى الموجودين بالقاهرة مع من قدموا من الاقاليم وعرض فى الاجتماع ما اتخذته وزارة الاشغال من خطوات فى سبيل تحقيق مطالبهم ، وقد ثار المهندسون واعترضوا على ما قدمته وزارة الاشغال باعتباره حلا اعرج وهم لا يقبلون انصاف الحلول .. ولتوضيح ذلك :

طلب	المهندسون	ترقية	٨١	الى الدرجة	الخامسة	فاقرت الحكومة ترقية ١٠ فقط
طلب	المهندسون	ترقية	١٥٣	الى الدرجة	الرابعة	فاقرت الحكومة ترقية ٦٩ فقط
طلب	المهندسون	ترقية	١٣٥	الى الدرجة	الثالثة	فاقرت الحكومة ترقية ٥٠ فقط
طلب	المهندسون	ترقية	٥٦	الى الدرجة	الثانية	فاقرت الحكومة ترقية ٢٤ فقط

واعلن مهندسو الرى انه خير لهم ان يحرموا جميعا من الدرجات على ان تعبث هذه الدرجات القليلة بوحدتهم وتضامنهم وصمموا على اصدار القرارات التالية (١) :

١- ان الحل الذى وصلت اليه الادارة لا يرفع الغبن الجاثم على صدور صغار مهندسى الرى بالدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وهم مصممون على مطالبهم السابق تقديمها لوزارة الاشغال .

٢- لكى لا يبدو مهندسو الرى فى مظهر المتعنت فقد قرروا امهال الحكومة لغاية ٦ فبراير ١٩٤٨ وهو التاريخ الذى تقرر لعقد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية لاعادة النظر فى اقرار مطالبهم العادلة .

٣- يعلن مهندسو الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فى المطالب العامة وفى تنفيذ القرارات التى يتخذونها بالاشتراك معهم فى اجتماع باكر .

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/١٦ ص٥ .

وقد حاول بعض كبار الموظفين جمع توقيعات ممن وعدوا بالدرجات لشكر الوزير فلم يفلحوا الا فى جمع عشر توقيعات فقط .

وفى يوم ١٦ يناير عقد الاجتماع بدار نقابة المهن الهندسية وحضره الكثر من الف من مهندسي جميع المصالح والفروع الهندسية فى جميع انحاء القطر ، وفى بداية الاجتماع وقف المهندس محمد صقر عضو مجلس النواب وعضو النقابة وقال ان رئيس الوزراء قد صرح له بان يعلن على المهندسين الاتى (١) :-

١- عدم ممانعته فى انشاء درجات لاعضاء النقابة الذين يعملون باليومية .

٢- عدم ممانعته فى انصاف من اغفلهم التنسيق من خريجى الفنون والصناعات .

٣- عدم ممانعته فى تطبيق ما عمل لمهندسى الرى على زملائهم فى المصالح الاخرى .

٤- عدم ممانعته فى صرف بدل التفتيش فى جميع المصالح بالشروط المقررة سواء من حيث مرور الموظف عددا من الايام فى كل شهر او العمل ساعات اضافية .

٥- اما بخصوص اول مربوط الدرجة وباقى القواعد الخاصة بالتحلل من الكادر العام فقد صرح دولته بانه لا يمكن ان يقطع فيها براى قبل ان تدرس دراسة كافية وتحصى تكاليفها .

وقد اعلن المتكلمون فى الاجتماع عن استيائهم من موقف الحكومة ، واعلن المهندس شعتوت باسم مهندسى الرى تضامنهم مع باقى اعضاء النقابة فهم جميعا يعلمون ان المطالب لايدفعها الى التحقيق عدالتها او تفاهتها ، ولكن تحققها فقط قوة المطالبين بها واتحادهم ولن يكون مهندسو الرى عنصرا منشقا فى النقابة كما حاول ان يظهره بعض المغرضين .

وقد ظهرت فى الاجتماع وحدة المهندسين بغض النظر عن مؤهلاتهم وهى النغمة التى استغلها المغرضون لاثارة الخصومة بين المهندسين .

وقد لخص المهندس فائق سمعان احساس المنهدسين فى كلمات عندما فقال فى الاجتماع :
لماذا يكون كبش الفداء دوما لتفادى تضخم الميزانية هو مطالب صغار الموظفين ؟

ولماذا لا تضاعف الحكومة الضرائب على الثروات الكبيرة والتى يسخّر المهندسون وسائر

---

(١) صوت الامة ١٩٤٨/١/١٧ ص٥ .

الموظفين لخدمة اصحابها وخدمة ممتلكاتهم وشركاتهم ؟ [1] .

ورغم استمرار الاجتماع في الحماس العاصف الذى بدأ به ، الا ان ما اعلنه عضو مجلس النواب على لسان وزير الوزراء وهو في حقيقته اجابة للغالبية العظمى من مطالب صغار المهندسين ، بجوار ان مهندسي الرى قد حصلوا على حقوق اصبحت المساواة معهم فيها مطلبا اساسيا لباقى المهندسين ، اقول رغم استمرار حماس الكلمات الا ان ما اقر رئيس الوزراء من حقوق المهندسين قد فعل فعله في تهبيط الحماس في داخلية كل مهندس شعر بانه قد اخذ شيئا ولهذا راينا الاجتماع ينتهى بنتيجة لا تتفق مع الجو العام الذى سادة اذ انه انتهى باتخاذ القرارات التالية : -

١- تأييد قرار مجلس النقابة بعقد جمعية عمومية غير عادية للنقابة في يوم ٦ فبراير ١٩٤٨ .

٢- تكليف مجلس النقابة باجراءات لجان الاقاليم والمصالح واتمامها قبل يوم ٢٦ يناير حسب نص اللائحة الداخلية .

٣- يستنكر المجتمعون المحاولات المبذولة للتفرقة بين فئات المنهدسين الثلاثة ويطلبون من معالى وزير الاشغال العامة سرعة اعتماد قرارات النقابة المرفوعة الية والخاصة بقيد المهندسين والتى وافق عليها المجلس الاعلى للنقابة بعد تصديق مجلس الشعب ، ويؤكدون ايضا تمسكهم بان تكون معاملة اعضاء النقابة بفئاتهم الثلاثة معاملة متساوية .

٤- مطالبة وزير المعارف ودولة رئيس الحكومة سرعة البت في مذكرة اعضاء النقابة خريجى الفنون والصناعات بخصوص الدرجة التى يعينوا بها .

٥- الامتناع عن العمل ابتداء من يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ مالم تجب هذه القرارات والمطالب السابق اصدارها من الجمعية العمومية للنقابة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ واجتماع يوم ٥ يناير ١٩٤٨ .

٦- لا تكون العودة للعمل الا بقرار تصدره الجمعية العمومية في اجتماع غير عادى .

٧- ابلاغ هذه القرارات لمجالس النقابة وتكليفها بالعمل على تنفيذها قبل يوم ٦ فبراير ١٩٤٨[2] .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/١/١٧ ص٥ .

وعندما عقد اجتماع الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٨ فبراير ١٩٤٨ وحضره حوالى ١٥٠٠ مهندس ، تركز الجهد الاكبر فى الاجتماع على الانتخابات لمنصب النقيب الذى فاز به عثمان محرم باشا باغلبية ٩٣٢ وكان فوزه يعتبر نصرا كبيرا لحزب الوفد ، مقابل ٤٣٤ صوتا حصل عليه منافسه حسن سعيد ، واكتفى المجتمعون فيما يتعلق بالمطالب باصدار قرار باعطاء الحكومة مهلة الى ١٥ مارس لتحقيق المطالب والا قام المهندسون بالامتناع عن العمل (١) .

وحدث ما يعتبر خطوة للوراء بالنسبة لحركة المهندسين فيما قبل الجمعية العمومية ، اذ ان النقيب بعد انتخابه قد طلب من الشعبة الميكانيكية للمهندسين تأجيل تنفيذ قراراتها التى سبق ان اتخذتها بالامتناع عن العمل وتقديم استقالات اعضائها الجماعية الى ان يعرض الامر كله على الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية فى شهر مارس المقبل (٢) وتأيد طلب النقيب هذا ببيان صدر من النقابة جاء به انه قد عرض على الجمعية العمومية للمهندسين يوم ٧ فبراير القرارات التى اصدرتها الجمعية العمومية للشعبة الميكانيكية بتاريخ ٥ الجارى فتقرر تأجيل تنفيذ القرارات حتى تعرض مرة ثانية فى اجتماع مارس القادم ولذلك قرر مجلس النقابة بالاجماع ان يرجو اعضاء الشعبة الميكانيكية ان يؤجلوا تنفيذ قراراتهم حتى تعرض على الجمعية العمومية المقرر عقدها فى مارس المقبل (٣) .

وبالاضافة الى ماسبق من عوامل التهدئة من جانب كبار المهندسين وبعض اعضاء مجلس النقابة ، فان الحكومة من جانبها قد اتخذت خطوات ايجابية لاجابة بعض المطالب ، فوافق مجلس الوزراء فى يوم ١٩٤٨/١/١٨ على الاعتماد المخصص لتحسين حال المهندسين وانشاء ٣٠٢ درجة جديدة لهم وقرر مجلس الاوقاف الاعلى منح ٤٠ درجة سادسة لخريجى الفنون والصناعات لتكملة التنسيق ، ونشر تقرير لجنة شئون الاوقاف والمساجد الدينية الذى اقر بان يطبق على الاقسام الهندسية ما طبق على الزراعيين مما يحقق على الوجه الاكمل مطالب هذه الفئة .

وقد ادى ذلك كله الى هبوط الحركة الكفاحية عمليا ، وانتقل مركز الثقل فيه الى الاقاليم ،

---

(١) كتلة ١٩٤٨/٢/٧ ص٣ .

(٢) صوت الامة ٧ فبراير ٩٤٨ .

(٣) صوت الامة ١٩٤٨/٢/١٦ .

حيث اجتمع فى ٢١مارس ١٩٤٨ نحو اعضاء نقابة المهن الهندسية بالاسكندرية فى هيئة موتمر وقرروا تمسكهم بقرار الجمعية العمومية الصادرة فى ٩٤٧/١٢/٢٦ كما ابدوا اسفهم لعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة واعلنوا انهم يرجون الاتضطرهم الحكومة الى اتخاذ التدابير الايجابية التى تكفل تحقيق مطالبهم .

وعلى هذه الصورة انتهت حركة المهندسين ، ومهما قيل فانه مما لا شك ان المهندسين قد حصلوا بها على كثير من الحقوق التى كانوا يطالبهم بها .

* *

* * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * *

* * * * * *

اضـــراب الممـــرضـين

ابـريــل ١٩٤٨

كان ممرضو المستشفيات فى مصر قد تجمعوا ودرسوا حالتهم . ورأوا انه لابد لهم من شكل تنظيمى يقود كفاحهم ويعمل على تحقيق مطالبهم . ولما كان قانون الاعتراف بالنقابات لا يسمح لهم بالتنظيم تحت اسم نقابة فقد شكلوا رابطة لهم . وقامت قيادة الرابطة بتحديد مطالبهم والتقدم بها الى المسئولين فى وزارة الصحة . وفى نفس الوقت تقدموا الى وزارة الشئون الاجتماعية طالبين تسجيل الرابطة وفقا للقانون . ولكن وزارة الصحة اخذت تسوف فى تحقيق المطالب بل واتصل المسؤلون بها بوزارة الشئون الاجتماعية لعدم تسجيل رابطة الممرضين فاعتصموا داخل مستشفى قصر العينى . وقد استطاع المسؤلون اقناعهم بفك الاعتصام تحت وعد بالنظر فى مطالبهم . ولكن شيئا من الوعود لم يتحقق . فلا الرابطة سجلت ولا المطالب اجيبت مما دفع الممرضين الى ان تتخذوا موقفا حاسما ازاء مماطلة السلطات .

وفى يوم ١٩٤٨/٤/٦ بدأ الممرضون اضرابهم من بعد ظهر ذلك اليوم واعتصموا داخل مستشفى قصر العينى ، ومنعوا دخول اى شخص الى المستشفى فيما عدا مندوبى متعهد توريد الاغذية للمرضى . وفى نفس الوقت عينوا منهم فرقة للعناية بالمرضى كما منعوا الاطباء النواب والامتياز من الخروج من المستشفى لكى يشرفوا على علاج المرضى ، ووقف فريق من المعتصمين على سطوح المستشفى وبدأوا يذيعون من مكبرات صوت خاصة تعليمات لزملائهم (١) ونداءات الى الطلبة والجمهور لمساعدتهم وخاصة طلبة كلية الطب الذين كانوا يعطفون عليهم وقدم بعضهم خدمات كثيرة للمعتصمين وعندما ذهب وزير الصحة ومعه بعض كبار موظفى الوزارة للتفاهم مع المعتصمين منعوهم من دخول المستشفى فاستخدم الوزير ومرافقوه من وكلاء الوزارة غيرهم مكبرات الصوت التى نصحوهم عن طريقها بالعودة الى اعمالهم واعدين اياهم بان تكون مطالبهم تحت البحث والتحقيق ولكن المضربين اصروا على الاستمرار فى اعتصامهم حتى تجاب مطالبهم ، فطلب الوزير ان يختاروا خمسة منهم للتفاهم معه فرفضوا معبرين عن خشيتهم من ان يقبض

---

(١) صوت الامة ١٩٤٧/٤/٩ ص٥ .

على هؤلاء الخمسة [1] ثم قاموا باغلاق ابواب المستشفى وكهربوها ووضعوا عليها حراسا منهم واصر المرضون على ان يكون المتفاهم معهم مندوبا ملكيا او رئيس الوزراء لبثه شكواهم وليطمئنوا الى انه سيحقق مطالبهم بعد ان يئسوا من الوعود التى لا تحقق ، فعاد وزير الصحة ومن معه واتصل برئيس الوزاراء محمود فهمى النقراشى [2] .

وكان المرضون قد اعلنوا مطالبهم من قبل ثم عادوا وكرروها عن طريق مكبرات الصوت وهى تتلخص فى الاتى [3] : -

١- تسجيل الرابطة الممثلة لمرضى وممرضات المستشفيات .

٢- تعيين ممرضين وممرضات لسد الفراغ الناتج عن تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات بدلا من ١٤ ساعة يوميا بزيادة العدد حتى ينفذ تحديد الساعات .

٣- تشكيل لجنة التحكيم للبحث والفصل فى النزاع بين المرضين ورؤسائهم وعلى ان يكون من بين اعضاء اللجنة ممثلين للرابطة .

٤- اعادة من فصلوا فى الاضراب الاول .

٥- وضع فئة المرضين فى الكادر الفنى المتوسط وتطبيقه باثر رجعى من عام ١٩٤٤ على جميع الفئات المتصلة بالمهنة .

٦- فى حالة التفاهم على المطالب لا توقع عقوبات على احد من المرضين قبل عرضها على لجنة التحكيم .

قضى المرضون ليلة الاربعاء معتصمين بالمستشفى وكان عددهم نحو ١٥٠٠ ممرض وممرضة ومنذ بدء الاعتصام قامت قوات البوليس بمحاصره المستشفى من جميع نواحيها وكانت القوات تحت قيادة البكباشى مراد عبد الحى مفتش البوليس وعدد من الضباط وقد حاولت قوات البوليس اقتحام المستشفى من اية جهة ففشلت نتيجة تعاون المرضين واستعدادهم عند جميع المنافذ بالطوب وخراطيم المياه [4] .

استنجد البوليس بالجيش لفض الاعتصام فجاءت قوات كبيرة منه شاهرة سلاحها وموجهة

---

(١) المصرى ٩٤٨/٤/٨ .

(٢) صوت الامة ١٩٤٨/٤/٩ .

(٣) المصرى ٤٨/٤/٨ وصوت الامة ٩٤٨/٤/٩ ص٥ .

(٤) صوت الامة ٤٨/٤/٩ .

فوهات مدافعها الى اعلا مبنى المستشفى . وما ان شاهد المرضون هذه القوات حتى زاد حماسهم واعلنوا فى الميكرفون انهم ارواح وسيقاتلون القوة بالقوة وطلبوا عدم اراقة الدماء لان المرضى فى امان خدمتهم قائمة الى غير ذلك من عبارات التوضيح لموقفهم ، ولكن حكمدار العاصمة سليم زكى وياور ئيس الوزراء محمد حياتى طلبا من القوة ان تعمل فبدأ اطلاق الرصاص فى الهواء وجاوب المعتصمون بالحجارة وخراطيم المياة كما استخدمت السيارات المصفحة فى اقتحام الابواب وقذفوا المعتصمين بالقنابل المسيلة للدموع . وقد ظلت المعركة مدة واشترك فريق من كلية الطب فى منع العدوان عن المرضين بلا جدوى (1) .

وقد احضرت قوات اخرى من الجيش والبوليس وضيقوا الخناق ، وتمكنوا فى النهاية من اقتحام المستشفى وسيطرت القوات على الحالة فى الساعة الثانية بعد الظهر وقبضت على عدد من المرضين والمرضات وامتنعت القوات فى استخدام القوة وكانوا كلما قبضوا على فريق منهم انهالوا عليهم بالعصى ضربا وتهشيما حتى ان طباخ منزل النواب ويدعى ميخائيل هرب الى سطح المنزل فطارده الجنود والقوا به فى فناء المستشفى أصيب بكسر . ولما نهرهم الدكتور اسماعيل طه السباعى الطبيب النائب حاولوا الاعتداء عليه ، وظل رجال البوليس يبحثون عن المرضين الذين اختبأ بعضهم على اسره المرضى الخالية او فى افران القمامة حتى اخرجوهم وساقوهم نساءا ورجالا الى اقسام البوليس ، وقد قفز بعض المرضين الى داخل مبنى كلية الطب واحتموا بطلبتها الذين كانوا يساعدونهم ، وعندما طاردتهم القوات احتج طلبة الكلية بل واحتجوا على اقتحام الجيش والبوليس للمستفى نفسه باعتباره جزءا من الحرم الجامعى (2) .

وقد اسفرت المعركة عن القبض على جميع من وجدوا فى داخل المستشفى من المرضين وتوزيعهم على اقسام البوليس فاودع فى سجن قسم عابدين ٣٥ وفى قسم مصر القديمة ٤٤ وفى قسم السيدة زينب ١٨٦ بالاضافة الى ١٥٠ مصابا . اما عدد المقبوض عليهن من المرضات فكان ١٨٦ ممرضة .

وقد اذيع انه قتل اثناء المعركة ممرض واحد وتوفى من المصابين ستة فضلا عن انه عثر

---

(1) المرجع السابق .

(2) المصرى ١٩٤٨/٤/٨ وصوت الامة ١٩٤٨/٤/٩ .

على جثث ثلاثة فى النيل يلبس اصحابها ملابس التمريض .

وعند تحقيق النيابة مع المقبوض عليهم ، اكتشف المحققون ان زعماء الحركة قد هربوا وعند تفتيش بيوتهم لم يوجدوا بها فطوردوا حتى قبض عليهم ، وقد قرر المعتصمون اثناء التحقيق انهم قد اضربوا احتجاجا على ما يقاسونه ولعدم اجابة الحكومة لمطالبهم العادلة . كما استدعت النيابة مصطفى اغا المحامى ومستشار النقابة للتحقيق معه فى الاضراب وعندما توجه لحضور التحقيق مع المعتصمين قبض عليه وعومل كمتهم .

وبعد انتهاء الليلة الاولى للمقبوض عليهم فى سجون الاقسام نقلوا الى ثكنات بلوكات النظام وعددهم ٦٢٩ ممرضا وممرضة كما تقرر تفتيش ٢٦٠ منزلا وهنا لابد من الاشارة الى ان ثكنات بلوكات النظام هى مقر الجنود المخصصين لمكافحة كل التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات واضرابات وغيرها وكان افراد هذه القوات يختارون من الاميين قويى البنية والذين تثبت الاختيارات التى تجرى عليهم سرعة تنفيذهم للاوامر دون اى تفكير مع الاستعداد لاستخدام القسوة وكل ذلك يؤكد ما قاله لى محمد عبد الغنى رئيس رابطة المرضين والذى يعتبر زعيما لحركتهم وكان المتهم الاول فى القضية بان ما تعرض له هو وزملاؤه من تعذيب وقسوة فى ثكنات بلوكات النظام اقسى من ان يتصور وقوعه من بشر لهم احساس انسانى .

وبعد انتهاء التحقيق اصدرت النيابة قرار الإتهام التالى : -

قرار الاتهام فى قضية الممرضين

تتهم النيابة العمومية المتهمين بانهم فى يومى ٦و٧ ابريل بدائرة قسم السيدة زينب عدا الاخير منهم اشتركوا فى تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص فاكثر من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وامرهم رجال البوليس بالتفرق والانصراف فرفضوا وكان الغرض منه التأثير على السلطات فى اعمالها وحرمان الغير من حرية العمل وذلك باستعمالهم القوة والتهديد بان احتشدوا وهم مئات فى مبنى مستشفى قصر العينى المجاور للطريق العام هاتفين هتافات تحدد الغرض من احتشادهم ومهددين بالاعتداء على كل من يقترب من المستشفى سواء من الاطباء او

من رجال القوة وكان ذلك كله بقصد تعطيل العمل بالمستشفى واكراه الحكومة على اتخاذ قرار يدخل فى دائرة اختصاصها .

وقد ارتكبوا الجرائم الاتى بيانها وهم يعلمون الغرض من هذا التجمهر .

١- بصفتهم اكثر من ثلاثة من المستخدمين العموميين امتنعوا عمدا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك وذلك باعتبارهم من المرضين قد اعتصموا بمستشفى قصر العينى واغلقوا ابوابها وتوقفوا عن العمل حالة كون بعضهم يحمل الات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة وكان من شأن ذلك ان جعل حياة الناس وامنهم وصحتهم فى خطر وعرقل سير العمل واخل بانتظامه مما ادى الى الاضرار بمصلحة ذات منفعة عامة هى مستشفيا قصر العينى وفؤاد الاول التابعين لوزارة الصحة العمومية . كما اعتدوا على حق موظفى ومستخدمى هذا المستشفى فى العمل باستعمال القوة والعنف والارهاب.

٢- خربوا عمدا وبقصد الاساءة بعضا من مبنى ونوافذ وابواب مستشفى قصر العينى والان وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالى قيمته الاف من الجنيهات وعطلوا اعمال المستشفى وهو يقوم بتحقيق منفعة عامة وجعلوا حياة الناس وصحتهم وامنهم فى خطر .

٣- اقتلعوا عمدا بعض الاشجار المغروسة فى حديقة المستشفى .

٤- احرقوا عمدا بعضاً من دفاتر وسجلات واوراق المستشفى المشار اليه وذلك بان اشعلوا النارفيه .

٥- قاموا بالقوة والعنف واعتدوا على رجال البوليس اثناء تادية وظيفتهم وهى المحافظة على الامن والنظام فاحدثوا بكل من الصاغ محمد حياتى افندى والجاويش يوسف جاد والعسكرى سيد محجوب وغيرهم من العساكر الوارده اسماؤهم بالكشوف المرفقة بملف الدعوى والاصابات الموصوفة فى التقارير الطبية بمحاضر التحقيق .

٦- سبوا علنا موظفاً عاماً هو حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء بسبب اداء وظيفته بان هتفوا بسقوطة فى مذياع اعدوه لذلك وكانوا يرددون هذا الهتاف بصفة مستمرة .

والمتهم الاخير الاستاذ مصطفى اغا المحامى :

اولا : اشترك بطريق التحريض مع باقى المتهمين فى جريمة امتناعهم عن تادية واجبات وظيفتهم وهى الجريمة المشار اليها فى رقم -١- وذلك بان قصد الى مستشفى قصر العينى واجتمع بهؤلاء المتهمين وخطب فيهم حاثا اياهم على جمع كتلهم ونصح لهم بالاتحاد والتضامن قائلاً لهم :

ان مطالبهم لن تجاب الا اذا امتنعوا عن عملهم وصمدوا فى سبيل تحقيق غرضهم وقد تمت الجريمة فعلا بناء على هذا التحريض .

ثانيا : كان من المدبرين والداعين لهذا التجمهر السابق ذكره واشترك فى الجرائم السابق ذكرها واشترك فى الجرائم المشار اليها فى الفقرات ١-٢-٣-٤-٥ اذ وقعت هذه الجرائم نتيجة لهذا التدبير الذى وقع منه .

****

وقد قيدت النيابة الحادثة جنحة بالمواد ١و٢ فقرة اولى وثانية و٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ١٢٤ فقره اولى وثانية وثالثة ورابعة . و١٢٤ فقرة اولى ب. ج و١٣٦ و ١٧١ و١٨٥و٣٦١ فقرة اولى وثانية وثالثة و٣٦٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

****

وبناء على قرار الاتهام السابق ، قدمت النيابة ٤٦٤ ممرضا وممرضة الى محكمة الجنح المستعجلة لمحاكمتم بمقتضى ذلك القرار ، وكانت النيابة قد اعلنت ان التحقق سرى ورفضت حضور المحامين . وفى اثناء المحاكمة كانت هيئة الدفاع تتكون من اكثر من اربعين محاميا كانت الغالبية العظمى منهم متطوعين ، وكان المسؤلون قد قدروا جملة التلفيات بنحو خمسة الاف جنية معظمها ابواب وشبابيك وبعض المفروشات التى احترقت .

وقد قضت الحكومة على حركة المرضين بسرعة وبقسوة شديدة حتى ترهب الفئات الاخرى لكى لا تفكر فى التحرك الإيجابى ، خاصة وان حركة الممرضين كانت قريبة زمنيا من حركة رجال البوليس والادارة واضرابهم واعتصامهم الذى تحدثت عنه فى غير هذا المكان ، وفى رأيى ان الممرضين هم من فئات العمال وان كانوا عمال حكومة ولهذا كان استعمالهم لسلاح الاضراب

والاعتصام يعتبر من حيث المبدأ حقا طبيعيا .

****

نشر نص قرار الاتهام فى جريدة صوت الامة الصادر يوم الاحد ١٨ ابريل ١٩٤٨ ص ٥،٣ وتحدد لنظر القضية جلسة ١٩ ابريل فى جلسة خاصة وانتدب لها الاستاذ محمد شبل مرعى القاضى لنظرها .

وكانت قمة المأساة فى ١٩٤٨/٥/٢٤ حيث صدر الحكم القضائى فى قضية الممرضين حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين ماعدا محمد عبد الغنى وابراهيم حامد رشاد وعبد العظيم سالم لغيابهم بالاتى : -

اولا : حبس محمد عبد الغنى وابراهيم حامد رشاد وعبد العظيم سالم ومحمد امام بيبرس وسليم محمود ومحد السعدنى ستة اشهر مع الشكر وكفالة عشرين جنيها للغائبين وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة للحاضرين .

ثانيا : حبس ٣٠٠ (ثلاثمائة) شخص ستة شهور مع الشغل والنفاذ .

ثالثا : حبس الاستاذ مصطفى اغا المحامى وعائشة محمد دياب ستة شهور وامرت بايقاف التنفيذ .

رابعا : قضيت لمحكمة ببراءة باقى المتهمين وعددهم ١٥٦ شخصا مما اسند اليهم .

وبذلك تكون جملة ما قدموا للمحاكمة ٤٦٤ ممرضا وممرضة .

ومما تجدر الاشارة الية ان هذا الحكم قد صدر بعد عشرة ايام من اعلان الاحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ والتى فتحت فيها المعتقلات لكل الوطنيين والديمقراطيين فى مصر من عمال وطلبة ومثقفين وغيرهم . وكان محمد عبد الغنى رئيس رابطة الممرضين ضمن من التقيت بهم فى معتقلات هاكستب والطور .

ومما تجدر الاشارة الية ان الحكومة اضطرت بعد ان هدأت عواقب الاضراب والاعتصام الى اجابة كثير من مطالب الممرضين ، كما اعادت بعض من سبق اتخاذ قرارات بفصلهم الى

الخدمة بعد ان ساءت حالة التمريض فى جميع المستشفيات كما عينت عددا ممن ليست لديهم اى خبرة بالتمريض لسد الفراغ الناتج عن نقص من قتلوا واصيبوا ومن حكم عليهم ومن فصلوا (١) .

****

* *

* * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * *

* * * * * *

---

(١) صوت الامه ١٢/٤/٩٤٨ ص٣

اضراب رجال البوليس والاداره ١٩٤٨

المقدمات :

كان رجال البوليس من ضباط وجنود كبيرى الالتصاق والمعيشه بفئات الطبقه العامله المصريه بمختلف مهنها فى اثناء كفاحها من اجل المحافظه على ماحصلت عليه من حقوق والحصول على حقوق جديده وكان العمال قد استخدموا بدرجات متفاوته من النجاح اهم اسلحة الطبقه العامله وهو الاضراب بكافه انواعه من اضراب عن العمل الى الاعتصام واحتلال المصانع الى الاضراب البطىء وانقاص الانتاج الى الاضراب عن الطعام ... الخ .. وقد تاثر رجال البوليس كما تاثرت فئات وافراد طبقات الشعب المصرى الاخرى باسلوب الطبقه العامله واستخدامها لسلاح الاضراب . ولعل رجال البوليس كانوا اكثر الفئات تأثرا باعتبارهم كانوا معايشين للاحداث باعتبارهم جهاز القهر فى سلطة الدولة ، فهم الذين يقفون فى وجه العمال ويقاومونهم ويفضون مظاهراتهم واعتصاماتهم وهم الذين يضربون بالعصى ويطلقون النار على العمال وهم الذين يقبضون علي العمال ويحرسونهم فى سجونهم ، وكان من الطبيعى أن يسمع رجال البوليس من العمال الكثير عن مطالبهم ومعاركهم فى سبيل الحصول عليها .

لابد هنا قبل الحديث عن وقائع اضراب رجال البوليس الذى حدث فى شهر ابريل ١٩٤٨ ، ولابد من كلمة عن الوضع الطبقى والاجتماعى لضباط البوليس فى تلك الفترة . فقد كانوا فى غالبيتهم ينتمون الى الطبقة فوق المتوسطة وحتى العدد القليل من ابناء الطبقة المتوسطة الذين كانوا يتمكنون من دخول مدرسة البوليس ، كانت تجرى عليهم كثير من الاختبارات وتجمع عنهم الكثير من التحريات قبل الموافقه على دخولهم المدرسة اما بالنسبه للطبقات الشعبيه وغالبيه الطبقة المتوسطة فقد كانت نفقات الدراسة فى مدرسة البوليس فوق طاقتهم ، ولهذا لم تكن قسوة هؤلاء الضباط فى معاملة الطبقات الشعبية الا تعبيرا عن واقع الارض التى نبتوا منها والبيئة التى تربوا فيها . وحتى اولئك الذين اشتركوا فى الحركة الوطنية وهم فى مرحلة الدراسة الثانوية وحتى لواستمر شعورهم الوطنى الذى جعل بعضهم يقدم خدمات كبيرة للحركة الوطنية ، الا انهم فى مواجهة الفئات الشعبية وخاصة العمال والفلاحين وفي المعارك التي تحمل المضمون الاجتماعى

والطبقى لم تكن لهم غير مواقف القسوة الا نادرا والنادر لاحكم له .

اما بالنسبة لجنود البوليس فقد كانوا يلتحقون بالعمل فى وزارة الداخلية بعد اداء الخدمة العسكرية في الجيش وبعد ان تجرى على كل واحد منهم تحريات عن اسرته وكانت الاميه متفشيه بينهم بشكل كبير كما تجرى على كل منهم تجارب لضمان تنفيذه لاوامر رؤسائه دون تفكير . ولهذا كانوا هم منفذى قسوة وبطش الدولة بافراد وجماعات طبقتهم والذين قد يكونون من اقرب الناس اليهم .

ونتيجة لكل الظروف كان يعيشها رجال البوليس والاداره ، بدأ التفكير فى وسط مجموعة صغيره منهم حول المطالب التي يجب ان يتقدموا بها للمسئولين وتكونت هيئته اسمها " اللجنه العليا لاتحاد رجال البوليس والاداره " (١)

وقد اصدرت تلك الهيئة عدة نشرات لخصت فيها مطالبهم في الاتى :-

(مساواتهم بضباط الجيش وافساح مجال الترقى امامهم بجعل وظائف حكمدارى المديريات ومفتشى النظام برتبة اميرالاى ووظيفة الحكمدار وحكمدارى المناطق بالمحافظات والمديريات برتبه قائمقام وجعل وظائف مأمورى الاقسام والمراكز متساويه برتبه البكباشى وتعميم وظائف وكلاء مأمورى الاقسام والمراكز برتبه صاغ وتحديد المدة التى يقضيها الضابط في الرتب الكبيره بنوع خاص وقصر وظائف وزارة الداخليه منها على ضباط البوليس ومعاونى الادارة بما فيها الديوان العام وتعميم بلوكات النظام في المديريات وتوسيعها وجعل قومندانها ضابط عظيم وجعل رئيس قلم الضبط الضابط عظيم وانشاء الاربع مديريات الموضحه بالتقسيم الادارى ثم منع الارهاق الواقع على ضباط البوليس بتحديد ساعات العمل وصرف مكافئات عما يزيد اسوة بالموظفين ، وتنظيم الاجازات والراحات ليتمتع بها كافة رجال الادارة)

وقد استجاب لهذا الاتجاه شبه اجماع من ضباط البوليس ورجال الاداره فى جميع مناطق القطر واخذت ترد الي المسئولين والصحف التلغرافات والرسائل التى يتضامن مرسلوها فى التمسك بالمطالب ، وخاصة بعد ان نشر البيان التالى (٢) الذى جاء به :

تقدمنا بمطالبنا في هواده ولين وبسطنا حججنا فى لغة عفة ولسان مبين وسلكنا بذلك

---

(١) صوت الامه ٦/ ١٠ / ٩٤٧

(٢) صوت الامه ٤/ ١٠ / ١٩٤٧

سبيل العقلاء القادرين فأحيل امرنا الى لجنة سلكت فى عملها سبيل الابطاء والتسويف فلم تنجز للآن شيئا ولم تقرر شيئا ، فعلنا ذلك بينما هدد المهندسون بالاضراب فاجيبت مطالبهم ، واضرب المدرسون وهم علي مناضد التصحيح فلبي نداؤهم وامتنع موظفو التليفون والتلغراف عن العمل فسعى وزيرهم اليهم وامضى لهم صكا بقبول المامول ايها المسئولون ... اجيبوا هـذه المطالب العادلة) .

وقد حدد الضباط يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٤٧ كآخر موعد لاجابة مطالبهم . وفى نفس الوقت اتسعت الحركة اكثر فأكثر وبدأ رجال البوليس والاداره في كل موقع يتقدمون لرؤسائهم بمذكرات تتضمن مطالبهم وتحديد يوم ١٥ /١٠/ ١٩٤٧ كاخر موعد لاجابه تلك المطالب وضمن الجهات التى نشرت رسائلها او تلغرافاتها في الصحف :

المحلة الكبرى - كفر الزيات - بندر طنطا - نقطة بسيون - البدارى - حرس الجمارك (١)

بنها من مختلف الرتب - ابو تيج - صدفا شبرا خيت - كفر صقر مديرية الشرقية (٢)

مذكره لمعاونى الاداره الجامعيين في كتيب توضح ١٢ مطلبا - سمنود - جرجا (٣)

وواضح ان صف الضباط وعساكر البوليس كانت لهم حركة معاصرة لحركة الضباط ولكن الصحف لم تنشر اليها مما جعل العلم بها فى حدود اماكن التحرك فقط والدليل على ذلك هو رسالتهم التى ارسلوها الى جريدة صوت الامة والتى نشرتها فى عددها الصادر فى ٦ /١٠/ ١٩٤٧ص٣ ويعتبون فيها علي الجريدة قصر نشرها على الضباط فقط ثم هناك دليل آخر حاسم وهو اشتراك العساكر وضباط الصف فى حركة الاضراب كما سيأتى ذلك فيما بعد .

ولقد كانت اول واوضح رسالة تأييد لرجال البوليس والاداره من خارج صفوفهم تلك التى ارسلتها اللجنة العامه لمندوبى عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (٤) والتى تؤيد فيها مطالب البوليس العادلة وتطالب الحكومة بسرعة تحقيقها وتعتبر قضية ضباط البوليس قضية

---

(١) صوت الامه ٤/ ١٠ / ٩٤٧ ص٣

(٢) صوت الامه ٦/ ١٠ / ٩٤٧ ص٣

(٣) صوت الامه ٤ / ١٠ / ٤٧

(٤) صوت الامه ٦ / ٤ / ٩٤٧ ص٣

طائفة مقبوله من ابناء الوطن يتحتم انصافها ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه اللجنة العامة تمثل عمال المحلة الكبرى الذين تعرضوا للقتل والاصابة والسجن في اضرابهم الذى بدأ في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ واستمر نحو شهر اشترك فيه رجال البوليس مع رجال الجيش فى تنفيذ اوامر الاستبداد والبطش بالعمال ولكن الذى لاشك فيه ان رجال البوليس كانوا اقل قسوة واخف وطأة بل ان بعضهم قد وقف بجانب العمال بقوله مارآه بصدق اثناء الحوادث دون تلفيق ، ولهذا ولان العمال يحسون بان من واجبهم تاييد كل مظلوم من فئات الشعب ، وقبل ان يمر اكثر من شهر على عودتهم الى اعمالهم ، كانوا هم اول من ارسل يؤيد رجال البوليس والاداره فى اليوم الثالث من اعلانهم عن مطالبهم .

وهناك تاييد لايمكن انكاره اوتغافل اثره الكبير وهو تأييد الصحافة الوفدية التى كان لها فضل كبير في نشر كل اخبار الحركة وتطوراتها مما جعل الرأى العام والضباط انفسهم يتابعون الاحداث اولا باول .

وقد نشرت جريدة صوت الامة عدة مقالات لضباط بوليس سابقين وقد شرحوا فيها باسهاب حال ضباط البوليس والادارة ومطالبهم . وقد قال احدهم وهو ضباط عظيم (١) : -

(ان رجال الاداره مظلومون ، ظالمون لانفسهم لان مهمتهم المحافظة على حقوق الناس وهم مع ذلك لايستطيعون الحصول على حقوقهم/وظالمون لان غيرهم يستخدمهم مطيه لتنفيذ اغراض غير مشروعة وما تحسب ان النظام والطاعة يستوجبان ان يزور رجال البوليس والاداره ويرتكبوا ما يخالف القانون) ثم استكمل حديثه بعد ذلك محذرا من قبول تحويل مشكلة رجال البوليس والادراة الى لجنه قائلاً ان اللجان تدفن المشروعات واخشى ان تلجا الحكومة لذلك .

وقد لجأت الحكومة الى مختلف وسائل الترغيب والترهيب لافشال الحركة ، واستخدمت كبار رجال وزارة الداخلية من مديرين ومحافظين وغيرهم للضغط على الضباط العاملين تحت رئاستهم من اجل الحصول على تظلمات منهم تنافى ماسبق ان تقدموا به من مطالب . وعلى سبيل المثال فقد ابرق معاونوا الاداره وضباط البوليس بمديريه البحيره بان ضباط البوليس قد ارغموا على التوقيع على طلبات تعارض طلباتهم ولكنهم رغم ذلك يتمسكون بمطالبهم وبما تقرر

(١) صوت الامه ٨ / ١٠ / ١٩٤٧ ص ٣

من قبل من تحديد يوم ١٥ اكتوبر كآخر مهلة لاجابه المطالب [1] .

وفى مساء يوم ١٠/٨ / ١٩٤٧ عقد اجتماع حضره نحو ٢٠٠ ضابط بوليس من مختلف الرتب وبحضور اللواء سليم زكى الذى اقترح تأليف لجنة للاتصال بولاة الامور فألفت لجنة من ٢٦ ضابطا برئاسته وحدد المجتمعون ١٥ الجارى موعدا للفراغ من مطالبهم وقد اقسم الضباط على المصحف ان يمتنعوا عن العمل ان لم تجب مطالبهم .

بعد ذلك خفتت الحركة حتى تلاشت الى ان أشير في الصحف الى عدول رجال البوليس والاداره عن الاضراب وتشكيل لجنه من كبار الضباط وموظفى وزاره الداخليه لبحث المطالب . ولكن ذلك لم يكن يعنى موت القضية او تخلى رجال البوليس والاداره عن مطالبهم . ولكن الضباط كانوا يحاولون الاعداد لحركة اقوى تستطيع أن تصمد فى وجه مقاومات الحكومة وفي الجهة المقابلة قامت الحكومة بعملية ارهاب عنيفة نقلت فيها بعض الضباط من القاهرة الى الاقاليم وكان نصيب بعضهم قناواسنا كما احالت عددا من الضباط الى الاستبداع وقد شملت حركة النقل ٣٥ ضابطا من مختلف الرتب وكان من بينهم ١٦ من اساتذة كلية البوليس مما اشعل جذورة المقاومة والحماس في نفوس الضباط [2] .

واعلن الضباط انهم سوف يجتمعون فى ناديهم بحديقة الازبكية بالقاهرة في مساء يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ وكان الاجتماع ظاهره الذهاب الى السراى الملكية بمناسبة عيد الدستور في ١٥ مارس وحقيقته تدارس ماتم بشأن مطالبهم ، ورغم انه لم يسمح للضباط باجازات فى ذلك اليوم فانهم قد قرروا أن تتم الاجتماعات فى نفس الموعد فى المحافظات والمديريات [3] . مع ارسال ممثلين لحضور اجتماع النادى بالقاهرة .

كانت حكمداريه بوليس القاهرة قد استعدت للأمر واتخذت الاحتياطات لمنع عقد الاجتماع . فحاصرت النادى بقوة من ٣٠٠ جندى مسلحين بالعصى والخوذات وقد آثر الضباط في البداية عدم الاصطدام وتوجهوا الى المقاهى القريبة من مقر النادى وعندما اكتمل عددهم بعد وصول

---

(١) صوت الامه ١٠/١٠/١٩٤٧ ص٣

(٢) المصرى ٢٧/٢/٤٨ ص٥

(٣) المصرى ١٦/٢/١٩٤٨

ضباط الاقاليم والضباط الذين كانوا بالخدمة توجهوا جميعا الى ناديهم واخترقوا الحصار واصيب القائمقام حسين شفيق اثناء اختراق الحصار .وكانت وزارة الداخلية قد ارسلت بعض كبار الضباط الى النادى لمعرفة اسماء المشرفين علي الاجتماع وقد سارع هؤلاء بمغادره النادى بمجرد اختراق الحصار (١).

وقد بدأ الاجتماع بالتنديد بحصار النادى ومنعهم من الاجتماع ثم اتخذوا عدة قرارات منها الولاء للملك وتحديد يوم ١٥ ابريل لنهاية انتظار تحقيق مطالبهم التي جددوا تحديدها في الآتى (٢) : -

١- تنفيذ المطالب الخاصه بالكادر كاملة .

٢ - اعاده الضباط الذين احيلوا الى الاستيداع اونقلوا من القاهره

٣- رفع الجزادات التى وقعت علي الضباط بسبب تلك المطالب

٤- قصر وظائف المديرين والمحافظين ووكلائهم علي رجال البوليس

٥- تعيين وكيل لوزارة الداخليه من سلك البوليس

ورغم ان حكمدار بوليس القاهره وكبار الضباط فيها لم يشاركوا في الاجتماع الا ان ضباط الاسكندرية قد اجتمعوا في ناديهم وقرروا تأييد قرارات اخوانهم في القاهرة وكذلك فعل الضباط ورجال الاداره في المناطق الاخرى .

وبالاضافة الى ذلك فقد اتخذت عدة خطوات للاحتجاج على موقف الحكومة من رجال البوليس والاداره منه المواقف الفردية كما فى استقاله الملازم ثانى محمد رشا علي من بوليس القليوبية ومنها الجماعى كالاستقالة التى تقدم بها الضباط المنقولون ردا على تبليغهم باوامر النقل ولم يسافروا الي الجهات المنقولين اليها ولم يتسلموا اعمالهم بها (٣).

ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة للضغط علي الضباط وخاصة قادة حركتهم واستغلال العائلات في الضغط على ابنائها ورغم عنف الاجراءات التى كانت قد اتخذتها الحكومة بالنقل والاحاله الى الاستيداع ضد بعض الضباط ورغم الاجتماعات العديده التى عقدت بين ممثلى الضباط من جهة وكبار رجال وزارة الداخلية ثم رئيس الوزارة وهو وزير الداخلية فى نفس

---

(١) المصرى ٢٨ ، ٢٩ / ٣ / ٩٤٨

(٢) صوت الامة ٥ ابريل ٤٨ (٣) المصرى ٢٨ ، ٤٨/٣/٢٩

الوقت من جهة اخرى ، ورغم كل ذلك فقد نفذ ضباط البوليس ورجال الاداره اضرابهم واعتصامهم فى ناديهم في الموعد الذي سبق ان حددوه وقد اشترك فيه ضباط من مختلف اقاليم مصر رغم محاولات المديرين والمحافظين لمنع حضور ضباط الاقاليم الى القاهرة .

ففى مساء يوم ١٩٤٨/٤/٤ عقد الاجتماع الذى كان بداية الاضراب والاعتصام الشامل رغم ان بعض الضباط كانوا قد اعتصموا منذ الظهر كما قام طلبه كليه البوليس بمظاهرة توجهت الى نادى ضباط البوليس حيث حدثت صدامات ادت الى ان تصدر النيابة العامة قرارا بحظر النشر عن تلك الحوادث . وقامت الكلية بجمع السلاح ووضعه فى المخازن

وفى سبيل عدم الصدام ايضا تجمع ضباط الوجه البحرى عند حضورهم الي القاهرة تحت كوبرى نفق شبرا ولما وصل منهم ٥٠ من الغربية و٣٠ من المنوفيه و٧٠ من الشرقية و ٤٥ من القليوبية و٣٧ من البحيرة وكذلك ٩٠ من الجيزة وقد توجهوا فى موكب الى حديقة النادى بسياراتهم فاستقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوهم بعاصفة من التصفيق الحاد والهتاف للملك كما استقبلهم الضباط الذين كانوا قد سبقوا واعتصموا بالنادى بالقبلات والهتاف للاتحاد ، كما وصل الى النادى جميع الضباط الذين سبق تشتيتهم اثناء تجمعهم .

لم يشترك ضباط فرقة "ب" بالقاهرة مع زملائهم فى الاضراب والاعتصام فقام نحو مائة ضابط من الاقاليم باخراجهم من اقسام البوليس بالقوة واخذوهم تحت حراسة من زملائهم الي النادى ، وقد تجمع الناس حول ضباط الاقاليم وهم يسحبون زملاءهم الي النادى وهتف الاهالى بسقوط الظلم (١)

ولقد ترتب على قيام رجال البوليس والاداره بالاضراب حدوث حالة من الفوضى في كل المرافق المتصلة بعملهم خاصة بعد ان قام ضباط الاقاليم الذين لم يتمكنوا من الحضور الي القاهرة بالاضراب والاعتصام فى نواديهم في الاقاليم ، ومن الاثار التى كانت واضحة ارتباك حركة المرور وتعطل المحاكم لعدم احضار المتهمين من السجون بل ان ضباط البوليس قد استولوا علي بعض السيارات المحملة بالجنود والمسجونين مما ادى الى اتساع حركة فرار المسجونين .

ومما زاد فى خطورة الحالة قيام مظاهرات عديده من الاهالى والعمال والطلبه تأييد لرجال

---

(١) المصرى ٥ / ٤/ ٩٤٨

البوليس كما كان اشتراك جنود البوليس في الاضراب واعلان الضباط ان مطالبهم ومطالب الجنود وحدة واحدة اثره فى ازعاج السلطات الحاكمة التى سمحت للضباط فى البداية بعقد الاجتماع بعد قطع حرارة التليفون [1] وكان المضربون قد استعدوا لمواجهة كل الاحتمالات فارسلوا فريقا منهم لشراء الطعام وكذا كلوبات للاناره فى حالة قطع الكهرباء عن النادى .

امام خطورة الموقف اجتمع مجلس الوزراء كما عقدت عدة اجتماعات اخرى اشترك فيها كبار ضباط وزارة الداخلية ورئيس القلم السياسى ومدير القسم المخصوص وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية هو القاسم المشترك فى كل الاجتماعات التى تقرر فيها تدعيم نزول قوات الجيش للقيام بمهمتين الاولى هى الاحلال محل ضباط وجنود البوليس فى الاقسام وفي المرور وفي الحراسات وغيرها ، والمهمة الثانية هى مقاومة تحركات الضباط لافشال الاضراب ومقاومة اى تحرك من الجماهير الشعبية لتأييد الحركة . وقرر مجلس الوزراء تفويض محمود فهمى النقراشي فى اتخاذ مايراه لمواجهة الحالة وقمع اى تحرك ترى الحكومة قمعه بالعنف ومما تجدر الاشارة اليه ان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ كان محمود فهمى النقراشي وهو نفسه صاحب مذبحة كوبري عباس الشهيرة في عام ١٩٤٦ والتى سقطت وزارته على اثرها . وقد كان النقراشي عند حسن ظن الجهات الرجعية به فاتخذ عدة خطوات وقرارات كانت من اقسى مامر بمصر بعد مذبحة كوبرى عباس واهم مااتخذ فى هذا الصدد

١- اطلاق يد المحافظين والمديرين في توقيع الجزاء على كل من يتغيب عن العمل

٢- صدور بيان من وزير الداخلية يحذر الضباط الذين تركوا الخدمة من التمادى فى مسلكهم والعودة الى اعمالهم

٣- اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل الضباط والجنود الذين لايعودون الى عملهم صباح ٥ / ٤/ ١٩٤٨ وقد اذيع ذلك من محطة الاذاعة وتكرر الى ساعة متاخرة من الليل .

٤- قامت قوات الجيش بمحاصره نادى ضباط البوليس وهو مقر الاعتصام كما قاموا بالعمل فى اقسام البوليس [2]

٥ - اصدر مجلس الوزراء قرارا ثانيا بفصل كل ضابط اوجندى لايعود الى عمله وخاصة في القاهرة والاسكندرية .

---

(١) صوت الامة ٩٤٨/٤/٥

(٢) صوت الامه ٥ ابريل ٩٤٨

٦- اصدر النقراشي بيانا ثانيا يدعو رجال البوليس الى العودة الى اعمالهم وينبههم الى دواعي الوطنية ومقتضيات الكرامة واحترام النفس ويعرب عن شديد امله في ان تسود الحكمة تصرفاتهم وان يتركوا المشاغبين من بينهم يحملون اوزارهم عن اعمالهم الخارجه على القانون والضارة بمصالح الوطن . واعلن ان رجال الادارة الذين يقومون بمهام وظائفهم سيظلون موضع عنايته يعمل على انصافهم وتوفير الطمانينه لهم على مستقبلهم وسيكون المستجيبون لندائه محل تقديره (١)

٧- اذاعت وزاره الداخليه تحذيرا لكافه الصحف والمجلات من نشر اى انباء عن حركة الضباط في اى بقعه من بقاع المملكه المصرية لما ينطوى عليه مثل هذا النشر من جريمة خطيرة واخلال بالنظام الاجتماعي يعرض امن البلاد لاشد الاخطار وقد حدث بعد ذلك ان قامت الحكومة بمصادرة عدة صحف .

٨ - بدأت قوات الجيش في مطارده الاهالى الذين كانوا يظهرون تأييدهم لحركة الضباط مما دفع الاخيرين الى ان يذيعوا لضباط الجيش يطلبون منهم عدم الاعتداء (٢) على الاهلين وانهم سيضطرون للدفاع عن انفسهم اذا اعتدى عليهم .

تاييدات لحركة ضباط البوليس ورجال الادارة :

كان نادى ضباط البوليس الذى تم فيه الاعتصام على بعد خطوات من مكتب الاعمال النقابة ولهذا شاهدت بنفسى الاحداث من بدايتها الى ان وضع رجال الجيش كردونا حول منطقة حديقة الازبكية وميدان الملكة فريده وماجاورها فتعذر علينا الوصول الي المكتب بل ان المحلات التجارية والورش الصناعية في هذه المنطقة قد اغلقت ابوابها .

ورغم ان دوريات الجيش لم تنقطع عن المرور في كل اجزاء المدينة الا ان مظاهرات شعبيه قامت فى انحاء متعددة كانت تهتف بهتافات عدائيه للحكومة وتأييدا لرجال البوليس فى مطالبهم ، فقد احتشد في ميدان المحطة بالعاصمة جماهير كبيره فاصطدم بها رجال الجيش واطلقوا عليها النار (٣)

وخرج عدد كبير من طلبه جامعة القاهرة في مظاهره طافت شوارع المدينة تاييدا لضباط البوليس وبعضهم توجه الى ميدان الساعة بالجيزة وركبوا السيارات وعربات الترام الي شارع

---

(١) المصرى ٦ /٤/ ٩٤٨

(٢) المصرى ٩٤٨/٤/٦

(٣) صوت الامه ٥/ ٤/ ١٩٤٨

القصر العيني حتى وصلوا امام باب كلية الطب فاصطدم بهم رجال الجيش وقلبوا بعض عربات الترام وعطلوا المرور

وفي شبرا الخيمة اضرب العمآل عن العمل وساروا في مظاهرة اتجهت الي القاهرة وقد انذر الجيش المتظاهرين عند مستشفي الانكلستوما بالتفرق (حدائق شبرا عند سينما التحرير الآن) ولكن عندما وصل سليم زكي على راس قوة كبيرة من رجال البوليس الذين كانوا قد فضوا الاضراب ولم يكن العمال يعلمون بذلك ، هجم رجال البوليس علي العمال الذين كانوا يهتفون بتأييد مطالبهم (١) واستعمل بعضهم القسوة والوحشية في مطاردة العمال الي الطرق الجانبية ، ولقد حضر بعد ذلك عدد من جنود البوليس الى شبرا الخيمة وقابلونا على قهوة عوف واعتذروا باسم الغالبية من زملائهم الذين كانوا فى القوة التى هاجمت العمال وقد نتج عن الصدام تكسير بعض زجاج المحلات التجارية

وقد ارسل اتحاد رجال البوليس الفرنسي وهو جزء من اتحاد العمل العام الفرنسي برقية الى نقابات مصر عمال يؤيد فيها رجال البوليس المصرى في مطالبهم ونصها : " اتحاد رجال البوليس للاتحاد العام للعمل الفرنسي يرجوكم ان تبلغوا رجال بوليس مصر المطالبين بتحسين احوال المعيشية تحياتنا الاخويه وتأييد رجال بوليس فرنسا " (٢)

ومما تجدر الاشاره اليه ان عدد المعتصمين بالقاهرة كانوا نحو ١٢٠٠ ضابط بينهم ضباط عظام برتبه بكباشي واميرالاى واما ضباط البوليس السياسى فقد طردوا من النادى .

وفي اليوم التالى وقفت قوات الجيش في اقسام بوليس القاهرة وفي الميادين وامام دور الحكومة للمحافظة على الامن والنظام كما طافت سيارات الجيش والبوليس المحملة بالجنود بعض الاحياء لنفس الغرض وهى تحمل اسلحتها وخاصة بعد ان علمت السلطات ان هناك بعض التحركات للقيام بمظاهرات تأييد لضباط البوليس ، وعززت قوات الجيش البوليس في المناطق المؤدية الى حديقة الازبكية وتعطل سير بعض عربات الترام في ميدان العتبه الخضراء ولكن كل هذه الاحتياطات لم تمنع من قيام المظاهرات التي اتجهت الى مقر نادى الضباط فاصطدمت بها قوات الجيش وطاردتها وكانت الهتافات المختلفة للمتظاهرين واصوات المطارده قد وصلت الى

---

(١) صوت الامه ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ٧ / ٤ / ١٩٤٨

اسماع الضباط المعتصمين فردوا علي المتظاهرين بهتافات مختلفة ثم اخذوا في خلع السور الحديدي لحديقة الازبكية والقائه في الشارع عندما سمعوا طلقات النار التي اطلقتها قوات الجيش في الهواء لارهاب المتظاهرين وتفريقهم (١)

الحالة في الاسكندرية :

بينما كانت الاحوال تسير في القاهرة علي النحو الذى سبق بيانه بايجاره كان ضباط البوليس في الاسكندريه قد لجأوا الى ناديهم ومنعوا دخول غير زملائهم ثم انضم اليهم زملائهم ضباط بوليس البحيره فقامت قوات الجيش بمحاصرة النادى وكان عساكر البوليس قد قرروا الاضراب منذ الساعة الحادية عشر مساء ولكن الضباط اقنعوهم بالانتظار حتي الصباح وقد ظلت غالبيتهم في الشوراع واشتركوا في المظاهرات .

ولقد باتت المدينة على وجل مما يسفر عنه الليل من توقع اضراب ضباط بوليس وما ان اشرقت الشمس حتى علم الاهالى ان الاضراب قد نفذ وان حركته لم تقتصر على الضباط بل تضامن معهم رجال البوليس من جميع الرتب واصبحت المدينة بلا رابط ولاهام واصبحت المصالح بل والاشخاص والاموال نهبه للناهبين دون رادع . ومنذ الصباح الباكر احتلت قوات الجيش جميع اقسام البوليس واتخذ ضباط الجيش اماكنهم فيها وزود كل قسم باحتياطى كبير من جنود الجيش المسلحين بالبنادق والدافع السريعة الطلقات ومدافع برن واستولى الجيش علي عدد كبير من سيارات النقل واللوريات لاستخدامها في تنقلات الجنود واتخذت قياده منطقه الجيش الشماليه لها مقرا فى دار محافظة الاسكندرية وكان قائدها يمر على جميع الاقسام ونقط الدراسة . ومع كل ذلك فقد الامن توازنه (٢) .

ورغم ان قوات الجيش كانت قد عزلت احياء المدينة بعضها عن بعض بكردونات من الجنود المسلحين ، الا ان الحالة قد تطورت الى العنف المتصاعد بشكل سريع .

فقبيل الساعة التاسعة صباحا نزلت مظاهرة من نحو ٢٠٠ من جنود البوليس المسلحين بالبنادق ونحو ثلاثه الاف من الاهالى في حى الجمرك واتجهت الى شارع البحرية قرب باب الجمرك رقم ٤ وهى منطقة كان قد احتلها الجيش منذ الصباح وتعرضت قوات الجيش

---

(١) المصرى ٧ / ٤/ ٩٤٨

(٢) المصرى ٧ / ٤/ ٩٤٨

للمتظاهرين تحاول تفريقهم فنشبت معركة بين الطرفين ودفع المتظاهرون باب الجمرك ودخلوا الى منطقة الميناد فتبادل الجيش والبوليس اطلاق النار بشكل شديد حتى تحولت المنطقة الي ميدان معركة سالت فيها الدماد وتحطمت ابواب قسم ميناد الاسكندرية ونوافذه . واشتعلت النار في مبنى قسم الجمرك ومبنى الجوازات وقسم الميناء نفسه . ثم وصلت قوات اضافيه من الجيش فتراجع المتظاهرون (١)

وقد اسفرت المعركة عن قتل اثنين من جنود البوليس بالرصاص واصيب اثنان من ضباط الجيش باصابات بسيطة وخطفت طبنجة ضابط بعد الاعتداء عليه بالضرب كما اصيب بعض جنود الجيش اصابات خفيفة واصيب بعض الاهالى فنقل ثمانية منهم الي المستشفي . كما اشعل المتظاهرون النار في ٥ عربات ترام بشارع البحرية ولم تحدث حوادث خطيرة فى داخل المنطقة الجمركية وقد هاجم الاهالى مخازن الدخان ومخزن البضائع المهلمة خارج الجمرك وبدأوا فى نهبه فمنعهم خفر السواحل من الاستمرار في النهب وبعد ذلك عزلت منطقة الميناء عزلا تاما .

وعمت المظاهرات جميع شوارع المدينة وتالفت غالبيتها من عساكر البوليس والعمال وطلبه المدارس هاتفين بهتافات مختلفة وحاملين بعض اللوحات التى كتبت عليها عبارات المطالبه بتحسين الحالة العامة ورفع الظلم ، كما ان بعض رجال البوليس الذين اشتركوا فى المظاهرات قد رفعوا عصيا بعد ان علقوا فى طرفيها رغيف خبز (٢) مما اعطى المظاهرات مضمونا اجتماعيا وشعبيا واقتصاديا زاد من سرعة اشتراك فئات واسعة من الشعب فيها .

وفي الساعة العاشرة صباحاً اطلقت قوات الجيش الرصاص علي جمهور كبير من الاهالى تجمعوا في مظاهرة كانت متجهه الى نادى الضباط فسقط سبعه من القتلى وخمسه من الجرحى وضابط من بوليس الارياف اصيب اثناد دخوله النادى

وقد فرض خطر التجول ولكنه نفذ فى داخل المدينة من الساعة السابعة مساءاً حتي الصباح . اما فى الضواحى فلم ينفذ لعدم وجود القوات الكافية لفرضه ولكن طلقات الرصاص ظلت تسمع طول الليل لان قوات الجيش كانت تطلق النار عند اى حركة . وقد استؤنفت عمليه اطلاق الرصاص عند شروق شمس اليوم التالى بكثرة وشدة غير عادية وكشفت دوريات الجيش

---

(١) المرجع السابق

(٢) المصرى ٧ / ١٩٤٨/٤

التى اشتركت فيها السيارات المصفحة من حاملات مدافع برن وسيارات اخرى تحمل مدافع سريعه ومجموعات من الجنود يحملون البنادق التى كانوا يطلقونها دفعه واحدة ثم تتكرر بين الحين والحين ، ومرت فى شوارع المدينة كوكبات من فصيلة الفرسان بالجيش وهم يحملون البنادق والمزرايق ، ورغم كل هذه الاحتياطات فلم تتوقف المظاهرات وتجمعات الاهالي في الشوارع واعتدى المتظاهرون على بعض المحلات ونهبت محتوياتها واشعلت النار في البعض الاخر فزاد عدد الاخطارات التى تلقتها فرقه المطافى عن وجود حرائق على ١١٠ اخطارا وحطمت ابواب كثير من المحلات ودور السينما خاصة في شوراع وسط المدينة ، فؤاد الأول وشريف وسعد زغلول وتوفيق والقائد جوهر والعطارين ونوبار وفرنسا والنبى دانيال والمستشفى اليوناني وعبد المنعم وفى ميدان محمد علي وميدان سعد زغلول (١) .

ورغم تعطيل الدراسة في جامعة الاسكندرية الى اجل غير مسمى وتعطيل الدراسة فى جميع مدارس البنين والبنات الى يوم السبت ١٠ ابريل فان المظاهرات قد قامت من طلبه مدارس الفاروقيه والعباسيه وراس التين الثانوية وانضم اليها بعض العمال والاهالى واخذت تطوف بشوارع المدينة غير ان قوات الجيش تمكنت من تفريقهم . كما قامت مظاهرة اخري فى شارع الخديوى اسماعيل وثالثه فى شارع ابى قير ورابعه فى شاعر شريف وقاوم الجيش المظاهرات بالعنف واطلق النار على المتظاهرين فسقط بعض القتلى الذين كان بعضهم من الاجانب الذين انوا يطلون من شرفات المنازل (٢) .

وقد قامت بعض المظاهرات بقلب عربات الترام وحرقها وحطموا مصابيح الغاز العامه . ومع اطلاق الجيش للنار على المتظاهرين كانت المظاهرات تشتد فزادت عمليات التخريب وتكسير المحلات وخاصة التى كانت مملوكة لاجانب ، فانزل الجيش الدبابات الى شوارع المدينة واقفلت ابواب الجمارك و بورصة ميناء البصل وابتعدت السفن الراسيه في الميناء عن الشاطىء ، واغلقت جميع المتاجر والمحال العامه فيما عدا بعض المخابز التى ظلت تعمل لسد حاجة الاهالى واصيبت الحركة فى المدينة بالشلل التام ولم تر الاسكندرية في تاريخها الحديث فوضى بلغت من الاتساع

---

(١) المصرى ١٩٤٨/٤/٧

(٢) صوت الامه ٧ / ٤ /١٩٤٨

والعنف وشاهدته فى فترة اضراب رجال البوليس .

وقد سافر النقرشى رئيس الوزراء ووزير الداخليه بالطائره الى الاسكندريه ليشرف على الحالة بنفسه ، وقد صرح لكبار البوليس الذين اجتمع بهم بان الاحتلال الانجليزى لمصر قد بدأ على اثر الاضطربات التى وقعت في الاسكندرية وانه لن يسمح بان تعود الفوضى فتودى الى مثل هذه الحالة مرة اخرى (١) ونوه بالمسلك الذى يراه خاطئا لزملائهم الممتنعين عن العمل والذي تسبب فى وقوع الحوادث المؤله في المدينه وقال انه اذالم يعد الضباط الممتنعون عن العمل خلال يومين فان اصدر امره باتخاذ اجراءات مشددة خاصة بهم وانه قد ابلغ تلك الاجراءات الي المحافظ والحكمدار . وفى نفس الوقت اذاعت وزارة الداخلية ان عشرين كونستبلا في الاسكندرية وستة صولات بوليس لم يشتركوا مع المضربين فصدرت اوامر بترقيتهم الي ملاحظ بوليس " ملازم ثان " تحت الاختبار (٢) ، وبذلك بدأت الحكومة فى استخدام سلاح الترغيب بجوار سلاح الترهيب والتهديدات العديده التى سبق ان اعلنتها لافشال حركة رجال البوليس والاداره فى عمومها وفي الاسكندريه بوجه خاص .

وقد استخدمت الحكومة كل وسائل الضغط على ضباط البوليس ورجال الاداره لانهاء الاضراب والاعتصام ومنها استخدام عائلات الضباط في الضغط علي اولادهم وكلهم كما سبق ان قلت ليسوا من ابناء العائلات الفقيرة من الشعب ، واذاعت الصحف (٣) ان رجال البوليس المعتصمين بناديهم بالاسكندرية قد علموا بما حدث فى المدينة رغم قطع الاتصال التليفوني عن النادى فاصدروا القرار التالى :-

" اجتمع ضباط البوليس بالاكندرية والبحيره فى ناديهم . وبعد ان استعرضوا الحوادث المؤله التي وقعت فى المدينة ، وبعد ان ثبت لديهم ان زمام الموقف قد افلت من يد المسئولين رأوا ان دواعى الوطنية تهيب بهم ان يعودوا جميعا وفورا الي اعمالهم وتادية واجبهم كاملا فى سبيل اعاده الحالة الطبيعية الى المدينة وحقنا لدماء ابناء الوطن من ان تراق بدون مبرر وحفظا للاموال والاملاك وحتى لاتستغل هذه الحوادث ضد الوطن مع اصرارهم التام على وجوب تحقيق جميع

---

(١) المصرى ٦/٤/١٩٤٨

(٢) المرجع السابق

(٣) المصرى ٧ / ٤ / ٩٤٨

مطالبهم " .

وعلى اثر اتخاذ هذا القرار قام مندوب منهم بابلاغه للمحافظه فورا ورفع الحصار الذى ضربه الجيش حول نادى الضباط ثم بدأوا في الانصراف من النادى كل الى القسم الذي يعمل فيه وركب ضباط البحيره السيارات الى مراكزهم . واستقبل المحافظة عبد الخالق حسونه باشا مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن التطورات الاخيره وقال ان حظر التجول سيستمر الليله وستسحب قوات الجيش من المينة تدريجيا لتحل محلها قوات البوليس .

وفى نفس الوقت اعلن ضباط البوليس في القاهرة انهم قد لبوا داعى الوطن وقرروا ان يعودوا الى استئناف اعمالهم فصدرت الاوامر الى قوات الجيش بفك الحصار عن النادى وترك الضباط يخرجون بحريتهم فخرجوا جمعيا وعاد ضباط القاهرة الى اعمالهم كما سافر ضباط الاقاليم الى مقار اعمالهم .

حصيلة حوادث الاسكندرية :

- اذاعت وزاره الداخليه بيانا جاء فيه ان عدد القتلى يوم ١٥ ابريل وصباح اليوم التالى ٢٥ شخصا منهم جندى من رجال الجيش وثلاثه عساكر بوليس من المضربين و٢١ من الاهالى . وكان بين القتلى خمسة قتلوا خطأ بسبب رصاصات طائشه كما بلغ عدد الجرحى ١٣٨ منهم اربعه من ضباط الجيش وستة من جنود الجيش وعشرة من البوليس والباقون من الاهالى [١] . وقرر وزير الداخلية صرف الف جنيه لورثة جندى الجيش محمد على خميس الذى هشمت راسه بالهراوات واصيب بالرصاص وسلم اذن الصرف فورا لقائد المنطقة الشمالية .

- بلغ عدد البلاغات التى قدمت الى اقسام البوليس ١٤٠ بلاغا من اصحاب محال اتلفت او احرقت اونهبت ومن بينها بعض المصانع التى قدرت فيها الخسائر بعشرات الالوف من الجنيهات [٢] وقد صرح وزير العدل بان الحكومة ستدفع تعويضات عن حوادث الاسكندرية التى وقعت يومى ٥ و ٦ ابريل ودل تحقيق النيابة علي ان الحكومة قد استردت ماقيمته لاتجاوز عشرة الاف جنيه مع ان ماسرق تقدر قيمته بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات وبلغ عدد المقبوض عليهم نحو ٥٠٠ شخص .

---

(١) المصري ٧/ ٤/ ٩٤٨

– اطلقت النار على المتظاهرون من بعض المنازل ومنها مساكن الارمن بشارع ابى الدرداء فهاجم المتظاهرين المنازل ونهبوها وحطموا مافيها كما هاجم المتظاهرون منزل عبد الحميد سباهى فى بولكلى وهو احد اصحاب مصانع النسيج فاطلق عليهم النار وقتل شخصا يدعى خليل عبد الحميد فارتد المتظاهرون .

– كانت خسارة ادارة النقل المشترك بالاسكندرية كبيرة ، فبجوار توقف حركة سير الترام والاتوبيس ، قام المتظاهرون باحراق ٢٥ عربة ترام لم يبق منها الا العجلات .

– بعد مهاجمة الاهالى لمحطة السكة الحديد قامت بعض القطارات قبل موعدها كما اختلت مواعيد قيام و وصول القطارات (١) .

وقد اعلنت وزارة الداخلية بعد فك الاعتصام ان الحالة فى جميع انحاء البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعيه .

وهكذا انتهى اضراب واعتصام رجال البوليس والاداره فجاة وعلى غير ماكان يتوقع اكثر المؤيدين واكثر المعارضين له . وقد سرت وتفشت اقاويل كثيرة حول الاسباب التى ادت الي تلك النهاية .

– ومن تلك الاقاويل ماتردد من ان النقراشى قد اخبر الضباط عن طريق عملائه بينهم وعن طريق عائلاتهم ايضا بان الانجليز قد هددوا بالتدخل وتكرار ماحدث في عام ١٨٨٢ بسبب حوادث المالطيين المشهورة التى ادت الى ضرب الاسكندرية ثم احتلال مصر كلها . خاصه ،ان بعض القتلى كانوا من الاجانب ومنهم سيدتان واستاذ بكلية طب الاسكندرية تشيكى الجنسية وقد قتلوا وهم يطلون من الشرفات ، كما كانت الغالبيه العظمى ان لم يكن كل المحلات التجارية والعامه ودور السينما التى اعتدى عليها مملوكة للاجانب . وكانت اشاره النقراشي الى ذلك فى تصريحه السابق الاشارة اليه تاييدا لهذا القول ، كما ايدته قرارات الضباط بالعودة والتى استندت الى الاستجابه لداعى الوطن .

– وقيل ان الحكومة قد ابلغت الضباط المعتصمين بان الجماهير الشعبية " الرعاع " من عمال

---

(١) المصرى ١٩٤٨/٤/١٠

وطلبه وصناع وصغار تجار وموظفين قد سيطروا على الشارع وخاصه فى مدينتى القاهره والاسكندريه ، وان الامر اصبح يهدد النظام كله بالزوال خاصه بعد ان وضع المتظاهرون المطالب الوطنيه والاقتصاديه والاجتماعيه لتلك الفئات بجوار مطالب رجال البوليس وقد تضمنت هتافات المتظاهرين المطالبه بالخبز وسقوط الملكيه والاقطاع وحياة مصر الجمهورية الحره ، وبعد ان رفع المتظاهرون ارغفة الخبز فوق عصيهم وهاجموا مساكن الرأسماليين ورفعوا لافتات كان منها " القيادة العماليه " . وقد نشرت الصحف صور تلك المظاهرات ومما يؤيد تلك الاقوال ماورد فى قرار ضباط الاسكندرية بالعودة الى اعمالهم من ان الزمام قد افلت من يد المسئولين . الامر الذى اخاف الضباط من القضاء على النظام الذى ينتمون اليه لابحكم وظائفهم ولكن بحكم انتمائهم الاسرى والطبقى .

– وقيل ان الحكومة قد قررت اقتحام قوات الجيش لنادى ضباط البوليس بالدبابات واستخدام المدافع الثقيله فى تدمير النادى على من فيه اذا رفضوا الاذعان وفض الاعتصام . وقد ابلغ انذار بذلك الى ضباط البوليس المعتصمين ، ومما ايد ذلك مارايته بنفسى من مدافع محمله على عربات ومن دبابات تحيط بحديقة الازبكية وكلها موجهة فوهات المدافع الى نادي الضباط . وبعد ان فض الاعتصام والسماح بالمرور حول حديقة الازبكية كانت الدبابات والمدافع مازالت فى اماكنها .

وقيل ان الحكومة قد وعدت باجابه جميع المطالب ولكن بعد فك الاعتصام والعودة للعمل بشرط عدم الاعلان عن ذلك حتى لاتظهر الحكومة بمظهر الضعف امام الراى العام وخاصة بعد فشلها في السيطرة علي الموقف رغم استخدام قوات الجيش ورغم كل مااستخدمته ضد المظاهرات . وكذلك وعد الحكومة بالاّ يضار اى ضابط بوليس اورجل ادارة بسبب الاضراب والاعتصام .

لقد انتهت الحركة دون تحقيق اى مطلب لرجال البوليس والاداره بل ان الحكومة قد سنتت بعض الضباط الذين كان لهم دور قيادى . اما جنود البوليس الذين كان لهم دور فى الاحداث فقد عاملتهم الحكومة بمنتهى القسوة وقدمت عددا منهم امام مجالس عسكرية لمحاكمتهم وكمثال فقط ذلك الحكم الذى صدر على جندى البوليس محمد ابراهيم سيد احمد من قوة بوليس مصر الجديدة ، ويقضى بحبسه سنتين مع الشغل وجلده خمسين جلده بتهمة انضمامه الى الضباط المضربين واحضاره طعاما لبعضهم فى نادى الضباط وخفف الحكم الى الحبس سنه والغاء الجلد (١) . كما حكم على ١٢ جنديا بالحبس لتضامنهم فى اضراب الضباط (٢) .

(١) صوت الامه ١٠ / ٥ / ٩٤٨

(٢) صوت الامه ٢٥ / ٤/ ١٩٤٨

مشكلة عمال سباهى بالاسكندرية ١٩٥٠

لم يكن اضراب واعتصام عمال مصنع سباهى بمنطقة الرمل بالاسكندرية الا استمرارا لنضال عمال النسيج فى القطر المصرى بشكل عام واستمرارا ايضا لنضال عمال مصانع سباهى فى الاسكندرية والقاهرة بشكل خاص ضد الاعتداءات المتكرره من اصحاب تلك المصانع على حقوق عمالهم . لان عمال مصانع سباهى قد خاضوا معارك عديدة من اجل تكوين نقابة تمثلهم من أجل الحصول على اجور وساعات عمل تقترب من ساعات عمل واجور مثيلهم من عمال المصانع والشركات الاخرى . بل استطيع ان اقول ان عمال مصانع سباهى كانوا من اكثر عمال مصر عامة وعمال النسيج خاصة وعلى نطاق القطر المصرى كله للمظالم .

وانا لااقول ذلك من واقع ماسمعته فقط ، ولكن من واقع تجربتى الشخصية مع اصحاب و مد يرى هذه المصانع حيث كنت رئيسا لنقابة عما ل النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها وفى نفس الوقت رئيسا لقسم نسج الحرير بمصنع سباهى رقم ١ بشبرا الخيمة التابع لشركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات . وقد أقنعتنى تجربتى بانهم بالاضافة الى استنادهم الى عدد من كبار موظفى الحكومة وخاصة حامد العبد من وقت ان كان وكيلا لمصلحة العمل وبعد ان اصبح مديرا لها فانهم وكذلك لشعور افراد اسرة سباهى بانهم من طينه غير التى خلق منها العمال وانهم هم الذين يهبون عمالهم الحياه بما يدفعون لهم من اجور تمنع عنهم الموت جوعا ، وفوق كل ذلك احساسهم بانهم يستطيعون ان يشتروا اى مسئول فى الدولة باموالهم وبالتالى يستطيعون ان يفرضوا الباطل على انه حق وان يزيلوا الحق باعتباره باطلا .. ولعل ابلغ دليل على ذلك ماقاله عبد الحميد سباهى امام جميع عمال مصنع ٢ بشبرا الخيمة فى اول يوم يستلم المصنع بعد شرائه وبعد ان اسمأز مستغربا من جرأة العمال فى مناقشته بل والحديث معه وبعد ان هدده العمال برفع شكاياتهم الى المسئولين اذ قال :

" لو نزل الله من السماء بريشه " .

لقد وجدت ان هذه المقدمه ضروريه حتى يعرف القارىء ما اريد ان اقوله بل اننى ارجو ان يستنبط من الحدث ووقائعه وتطوره اكثر مما صرحت به .

ولقد بدأت المعركة التى نتحدث عنها هنا بعد صدور الامر العسكرى بزيادة اعانة غلاء المعيشة لجميع مستخدمى وعمال المحلات التجاريه والصناعية . فقد طالبت نقابة عمال مصنع سباهى بالاسكندرية اداره الشركه بصرف الزيادة فرفضت ، فاشتكى العمال الى كل الجهات المسئولة فلم يجدوا الا التسويف حينا والصد احيانا .

وفى نفس الوقت كانت الشركة قد استوردت بعض الماكينات الجديدة الحديثة من الخارج وشاع فى احد مصانع الشركة الواقع فى منطقة الرمل بان الشركة سوف تفصل عددا من عمالها ذوى الاجور العالية لاستبدالهم بعمال جدد باجور اقل كما حدث فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . ولهذا اضرب العمال من العمل يوم ٦ يونيه ١٩٥٠ (١) واعتصموا فى المصنع . وبعد ان تدخل مكتب العمل ووعدهم قبلوا نصحه وعادوا للعمل فوراً صباح يوم ٧ يونيه ١٩٥٠ .

وفى يوم ١٠ يونيه وبعد إن وجد العمال ان وعد مكتب العمل لهم لم يتحقق ، قرروا الاضراب عن العمل . وفعلا اعتصمت الوردية التى يبدأ عملها من الساعة الثالثة بعد الظهر وظلوا حتى جاءت وردية الحادية عشرة مساء فانضم عمالها الى زملائهم المعتصمين .

تطور الاحداث :

حضر حسن المغربى وكيل النيابة الى المصنع للتحقيق وعرض العمال عليه مطالبهم التى قاموا بالاضراب والاعتصام مطالبين بتحقيقها ، ردت ادارة المصنع بان مائه وخمسين فقط من عمالها هم الذين عينوا قبل شهر يونيه ١٩٤١ وهم وحدهم الذين يستحقون زيادة اعانةغلاء المعيشة واما الباقون فلا يستحقون تطبيق الاوامر العسكرية بزيادة الاعانة عليهم . وبعد مداولات بين وزارتى التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية وامام تعنت اصحاب واداره المصنع تقرر احالة الموضوع الى لجنة التوفيق ، وبعد تدخل مكتب العمل انصرف العمال فى منتصف الساعه الحادية عشرة مساءاً (٢) .

وقد قام وكيل شئون العمال فى المصنع بابلاغ قسم بوليس المنتزه قرب منتصف الليل بان

---

(١) الاهرام ٨/٦/١٩٥٠ ص ٩

(٢) الاهرام ١٢/٦/٩٥٠ ص ٥

العمال المعتصمين وكانوا يبلغون نحو ثلاثه الاف عامل قد قاموا بعمليات اتلاف وتخريب و نهب وسرق اثناء اعتصامهم ورغم ان قوات كبيره من البوليس كانت قد استدعيت الى المصنع منذ بدء الاعتصام الا ان معاينات البوليس قد ذكرت بان العمال قد فتحوا خزانه حديديه باداة من الحديد واخذوا منها حوالى الفى جنيه كانت معدة لصرف اجور عمال النسيج واتلفوا بالنار وبالايدى مجموعة من دوسيهات خدمة العمال ووجدت بعض الاوراق مبعثرة فى المكان ، ودخلوا العيادة واتلفوا مابها من ادوات واجهزه ونهبوا ما استطاعوا نهبه وفتح بعضهم الكانتين ونهبوا ماكان فيه من مواد غذائيه واتلفوا كثيرا من متحوياته وكان مما اخذ منه حوالى الفى زجاجه مياه غازيه وادعت الشركة ان الذى ساعد العمال على ذلك ان مكاتب الشركة كانت مغلقة بسبب عطلة الاحد

. وبعد ان تولى المعربى وكيل النيابه التحقيق اعلن ان اصحاب المصنع سيضطرون الى وقف العمل فيه حتى ينتهى الموظفون المختصون من اعداد اذون صرف اجور العمال لا ن الاذون التى كانت معدة قبل ذلك شملتها حركة الاتلاف والتخريب (١) . وقد وجد بعد ذلك ان الاتلاف قد شمل ستين مكتبا وكسرتالمكاتب والمقاعد واتلفت الاوراق وخلعت ابواب خزانات المحفوظات وهى ١٢ خزانه وامتد التخريب الى المطعم ونهب ماكان فيه من مواد التموين واتلفت المقاعد وغيرها وبعثرت الصناديق والصفائح (٢) .

وبعد ان استمر غلق المصانع باصرا من اصحابه اثنى عشر يوما ، اجتمع العمال فى دار نقابتهم بجهة غبريال برمل الاسكندرية وقرروا التوجه لعرض حالتهم على الحكومة فى بولكلى حيث كان مقر الوزارة فى فصل الصيف وخرجوا فى مظاهرة ضمت نحو ثمانية الاف وخمسمائه عامل ، وعند مرورهم امام مخفر الرمل تقدم البوليس لتفريقم فعارضوه ورمي بعضهم الشرطة بالحجارة فاطلق البوليس النار لارهابهم واعتقل افرادا منهم .

ورغم ذلك سارت المظاهره حتى بلغت مقر الوزارة وهم يطالبون بالعودة الى العمل وصرف متأخر اجورهم واجابه ماسبق لهم تقديمة من مطالب اخرى .

وبعد تدخل حكمدار بوليس الاسكندرية الذى استدعى بعض رؤساء العمال وسمع

---

(١) المرجع السابق ١٢ / ٦

(٢) الاهرام ١٥ /٦/ ٩٥٠ ص٩

شكواهم بان اداره المصنع تحول دون عودتهم للعمل وهم ارباب عائلات وبعد عرض الأمر على وزارة الشئون الاجتماعية فى القاهرة ، عقد اجتماع ضم مدير مكتب العمل ومستشار مصنع سباهى ووكيل القم المخصوص فى المحافظة والاساتذة حسن سرور ونظمى بطرس واحمد قاسم على ومندوبان من العمال . وقد وافق مستشار المصنع على عودة العمال افواجا وعددهم نحو ثلاثة الاف ابتداء من مساء نفس يوم الاجتماع وعاد على اثر ذلك منهم ٦٠٠ عامل واعيد بعد الظهر ٣٠٠ وفى وردية المساء ٢٠٠ وعلى ان يعود الباقون تدريجيا ، اما الاجور المتاخرة فقد تقرر صرفها خلال اسبوع نظرا لفقد مستندات الصرف (١) .

وكان احد موظفى مكتب العمل بالاسكندرية قد وقف عدة مواقف تتسم بالعدل من مطالبهم مما دفع العمال الى الثقه به ولهذا كانوا يكتفون بوعوده لكى يعودوا الى العمل وساعد ذلك على حل كثير من المواقف الصعبه بين العمال والشركة . ولكن الشركة طلبت نقل هذا الموظف بدعوى انه يعمل مستشارا للعمال فنقل فلا ثم جاء خلفه ليعلن بأن العمال ليست لهم مطالب محدده وان الخلاف على اعانه الغلاء الجديدة قد احيل الى لجنة التوفيق ، ووضح ان الشركة قد بدأت فى خلق ظروف جديدة اكثر ملاءمة لها لتنفيذ اهدافها الاساسية فى التخلص من عدد كبير من العمال وفى نفس الوقت بدأ العمال فى الاستعداد للظروف الجديدة .

فبعد ان كان عدد من العمال قد انتظم فى العمل وبدأ نوع من الاستقرار يخيم على المصنع بعد تدخل موظف مكتب العمل الذى نقل والذى اقنع العمال بان جميع زملائهم سوف يعودون الى العمل وفقا لما تم الاتفاق عليه وفى نفس الوقت سعى مفتش مكتب العمل الى اصحاب المصنع لاتمام عودة اكبر عدد ممكن من العمال . بدأ مكتب العمل يأخذ موقفا واضح العداء للعمال (٢) . وفى نفس الوقت كان البوليس قد قبض على ١٩ عاملا من المتظاهرين اثناء توجههم الى الوزارة لعرض مطالبهم وكان قد اصيب ثمانية رجال من البوليس اصابات مختلفه كما اصيب مأمور قسم الرمل فى رجليه من رمى حجرين .

وقد حدث عند صرف العمال لاجورهم وكان عدد كبير من قوات البوليس قد استدعى

---

(١) الاهرام - الثلاثاء ٢٠ / ٦ / ١٩٥٠ ص٩

(٢) الاهرام - ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ص ٩

باسم المحافظة على الامن ، حدث احتكاك بين موظفى الشركة و البوليس من جانب ، وبين العمال من الجانب الآخر وقام رجال البوليس بالاعتداء على العمال فدافع العمال عن انفسهم فأصيب بعض رجال البوليس ، وبعد ان تم صرف اجور الغالبية العظمى من العمال حتى مساء الخميس ٢٢ / ٦/ ٩٥٠ (٢) . اعلنت الشركة انها سوف تفتح ابوابها ولا مانع لديها من عودة العمال ماعدا المشاغبين الذين قررت الشركة فصلهم وقدمت كشوفا باسمائهم لمكتب العمل . وزيادة فى تصعيد المعركة مع العمال قبض البوليس على ٣٢ عاملا واحالهم للنيابه للتحقيق معهم ، كما اعلنت الشركة انها قد قررت صرف تصاريح وبطاقات دخول يحملها العمال المرضى عنهم والمصرح لهم بالدخول واستئناف العمل .

وقد وجد العمال ان الشركة قد صرفت عددا قليلا لعدد قليل من العمال مما كان يعنى بقاء الغالبية خارج المصنع فمنعوهم من الدخول للمصنع . وكان هذا التصرف من الشركة متعمداً وواضح سوء القصد مما دفع بدوى خليفة وكيل وزاره الداخلية الى ان يأمر بالتحقيق فى اسباب ابطاء ادارة الشركة فى توزيع البطاقات على جميع العمال (١) . ولكن ذلك لم يحدث الابعد ان وقعت المذبحه التى سوف اتحدث عنها فيما بعد .

المذبحـــــة :

ورغم ان كل الاجهزة الحكومية والشركة وعملاءها قد حاولوا ان يصوروا الامر على ان بدايه المذبحه كانت صداما بين فريقين من العمال فريق عاد الى العمل وفريق لم يعد واراد ان يمنع الفريق الاول من الدخول الى المصانع ، الا ان ما اكده لى بعض الزملاء من عمال النسيج الذين حضروا الواقعة قد اكدوا لى بان البوليس هو الذى بدأ المعركة وكان قد اعد لها من قبل فى حين أخذ العمال على غرة حيث بدأ الضرب بشكل لم يكن احد من العمال يتوقعه . بل وأكد لى اكثر من واحد بان بعض العمال قد قتل برصاص مسدس عبد الحميد سباهى نفسه وان بعض جثث العمال قد اختفت . وبالاضافة الى ذلك فان التدقيق فى قراءة مانشر عن الحادث وهو قليل نسبيا تتضح منه الحقائق جليه . خاصة وان مصدر المعلومات المفرضة وهو الشركة كان واضحا معلنا احيانا ومستترا احيانا .

ففى الوقت الذى كانت فية مشكلة عمال سباهى مع اصحاب ومديرى الشركة كانت شبه

---

(١) الاهرام ٢٥ / ٦ / ٩٥٠ ص ٩

دائمة ومستمرة وكان اعتصام العمال الاخير حلقه من سلسلتها ، فاننا نجد جريدة المصرى تنشر اعلانا لشركة سباهى تدعى فيه بأن الاعتصام لايستند الى اى اساس جدى اذ لا يوجد للعمال اى مطلب مارغم ان اداره الشركة ساهرة على القيام بجميع واجباتها نحوعمالها خير قيام وان العمال قد قاموا وقت الاعتصام بعمليات سرق ونهب وتخريب .

وهذه الجريدة - المصرى - هى نفسها التى نشرت عن مشاكل نفس الشركة مع عمالها (١). على (اثر المصادمات التى وقعت امس بين عمال مصنع سباهى بالاسكندرية ورجال البوليس التى كانت نتيجتها وفاة احد العمال وذلك بسبب فصل ادارة المصنع لبعض العمال على اثر تكوين نقابه لهم ، سافر الى الاسكندرية صباح اليوم صلاح مرتجي وكيل الامن العام راغب بطرس مدير مصلحة العمل وتوجها الى دار المحافظة حيث عقد اجتماع شهده البكباشى زهران رشدى مفتش القسم السياسى وحضره عن ادراة الشركة اثنان من اصحابها ومختار عبد العليم المحامى نيابة عن العمال . وقد اتفق فى هذا الاجتماع على مايأتى : -

١ - ان يترك البت فى تسجيل نقابة لعمال سباهى الى مصلحة العمل وكل من له اعتراض على تكوين النقابة يتقدم لمصلحة العمل .

٢ - تشكيل لجنة من محمد حنفى مدير مكتب عمل الاسكندرية ومدير المصنع واثنين من العمال للتحقيق فى الامور المنسوبة الى احد عشر عاملا فصلتهم الشركة . لمعرفة ماأذا كان فصلهم فى محله ام انهم ابرياء يستحقون عقوبة اخف من الفصل على ان تبلغ النتيجة لمصلحة العمل خلال سبعة ايام.

٣ - تتعهد الشركة بان تدفع لورثة محمد الدرزينى قيمه المكافئاة المستحقة على اساس المقرر بقانون اصابات العمل .

وسيستمر العمل معطلا بالمصنع الى ان تنتهى السبعة ايام المقررة

واكتفى بما ذكرت من نص مانشرته جريدة المصرى فى عام ١٩٤٨ فى الوقت الذى كانت فيه كراسى الوزارة بعيده عن مقاعد الوفديين لكى يقارن القارىء الذى اترك له تقدير موقف الصحف الوفدية من العمال فى الفترات التى يكون فيها الوفد خارج الحكم حيث التأييد الكبير لكل حركات العمال الكفاحية والحرص على نشر تفاصليها وتفاصيل التأييدات الشعبية لها وبين موقف تلك الصحف والوفد فى الحكم حيث الصهينه والتخلي الكامل عن التأييد بل والوقوف

---

(١) المصرى ٣ / ٣ / ١٩٤٨ ص٣

موقف العداء واحيانا قلب وتغيير الحقائق لاظهار ان العمال مخطئون بل مجرمون ثم تبرير كل اعتداء على العمال بكل اساليب الباطل .

وقد ارسل مكتب صوت الامة في الاسكندرية يوم ٢٣ يونيه اى اليوم التالى للحادث - الى الجريدة في القاهرة ونشرته يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٥٠ ما اعتبره يصل الى حدّ خيانه الامانه الصحفية واكتفى بنقل نص مانشر فيما يلى : -

(يقوم الاستاذ صلاح الشمسى من وكلاء النيابه بالتحقيق في بلاغ تقدم به احد الاهالى بوجود جثه غريق على شاطىء المحمودية . وقد تبين انها للمدعو محمد محمد ابراهيم من عمال سباهى . كما عثر على جثه عبد السميع عبد السميع عبد الرزاق شاهين من العمال ايضا وقد وجد منتفخ الوجه والدم ينزف من انفه . كما ابلغ احد الجنود بوجود جثه اتضح انها للمدعو عبد المنعم احمد عبد الجواد وعثر ايضا على جثه رابعه فانتشلها العمال ولاتزال النيابة تواصل التحقيق لتحديد المسئولية فى هذه الحوادث المتشابهة)

ولقد اتخذت صحف الوفد هذا الاسلوب الغير امين والغير وطنى تنفيذا لسياسة وزارة الوفد الحاكمة وحتى لايحصل عمال سباهى فى محنتهم على ذلك التاييد الواسع من فئات الشعب المختلفة عمالا وغير عمال كالذى حصل عليه عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحله الكبرى عندما تبنت الصحف الوفدية قضيتهم فى سبتمبر ١٩٤٧ ووقت ان كان الوفد خارج الحكم حتي لقد صودرت بعض الصحف وحوكم رؤساء تحريرها بسبب مانشروه عن حوادث عمال المحلة الكبرى .

اما جريدة الاهرام وهى الجريدة المعروفة طوال حياتها بمواقفها المتحفظه لدرجه اننى لا اذكر اننى قد سمعت او قرأت انها قد صودرت لها اعداد او اغلقت ولو لمره واحدة . هذه الجريدة هى التى كانت تنشر عن المشكلة وان كان نشرها كله فى حدود مايشبه البيانات الرسمية وتصريحات او اعلانات الشركة واخبار عن الحوادث وتطورها .

وفى حدود البلاغات التى تقدم بها اصحاب الشركة ومديروها ورجال البوليس الى النيابة اصدرت هذه الاخيره بلاغا عن الحادث جاء فيه (١) .

(حدث يوم وقوع الحادث انه عند خروج العمال من المصنع كان عدد كبير منهم لم يعودوا الى العمل وارادوا الاستباك بزملائهم الذين عادوا . وتقدم البوليس لمنع المشاجره فاعتدى بعضهم

---

(١) الاهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ ص٩

عليه وعلى بعض العمال واصيب مأمور قسم المنتزه وبعض الشرطة مما القى عليهم من حجارة فاضطر البوليس لتفريقهم بالقوة . ويظن ان بعضهم سقطوا فى الترعة اما عند هروبهم من البوليس واما اثناء تشاجرهم وقد وجد ان الفرقى خمسة واحدهم مصاب بجرح فى رأسه اما الاربعة الاخرون فلم تكن بهم اصابات)

ورغم كل الانغلاق الصحفى على اخبار الحادث الا ان الاخبار كانت قاسية وخاصة تلك التى كان ينقلها الهاربون من الاسكندرية ووفدوا الى القاهرة حيث كان بعضهم يعمل بها قبل سفره للعمل بمصانع سباهى بالاسكندرية والذين اكدوا ان المعركة كانت عنيفه جدا بين العمال كلهم من جانب والبوليس من الجانب الآخر وان الكثيرين من العمال قد اصيبوا برصاص رجال البوليس ومن طلقات مسدس عبد الحميد سباهى نفسه وان بعض العمال قد قتلوا بالرصاص والقيت جثثهم بعذ ذلك فى ترعة المحمودية وان البيانات الرسمية عن غرق جميع القتلى غير صحيح . ولقد صدق المواطنون هذا الكلام وازدادوا يقينا بصحته عندما صرح بدوى خلفيه وكيل وزاره الداخليه بان القتلى قد ماتوا باسنكسيا الفرق وايضا [1] . عندما صرح عبد الفتاح حسن الوكيل البرلمانى لوزاره الداخليه بانه لم يحدث قط ان رجال البوليس اطلقوا النار اثناء قيامهم بفض المعركة .

ان هناك مايشبه العقيدة بين ابناء الشعب المصرى نتيجة لتعاملهم الطويل مع سلطات القهر بان ماتنفيه الحكومة هو عين الصدق وقد اخذوا محاولات المسئولين الدفاع عن الحكومة واجهزة قمعها بانها من باب " يكاد المريب يقول خذونى " .

وقد كان مانشر بصفه رسميه او شبه رسميه بان عدد رجال البوليس الذين اصيبوا بحجارة العمال قد بلغ ٣٨ شخصا وان الذين قتلوا وعرفت شخصياتهم واعلنت اسماؤهم كانوا خمسة وهم :

١- موسى عبد اللـــه الشرقـــاوى
٢- عبد المنعم احمـد عبد الجواد
٣- محمـــــد محمـــد ابراهيـم
٤- عبد السميع عبد الرازق شاهين
٥- جمعـــه عـــوض مفتـــــاح

واما الذين قبض عليهم فكانوا ٣٢ عاملا ورغم انه لم ينشر اى شىء عن اصابات العمال

---

(١) الاهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ ص٩

رغم تاكيد العمال بانها كانت كبيرة جداً لوقوع العمال فى كمين شبه كماشه اعده لهم البوليس خارج المصنع الا انه قد نشر مايفيد بان التحقيق قد اظهر ان هناك بعض العمال لم يعودوا الى اهلهم وينتظر ان يكونوا قد غرقوا وتظهر جثثهم قريبا . كما قيل بان عدد الغرقى الذين انتشلت جثثهم كانو تسعه

النهايـة :

فى يوم ٢٧ / ٦ / ١٩٥٠ نشرت الاهرام اعلانات فى صور بيان من مصانع سباهى تكرر فيه ادعاءاتها السابقة من ان المصانع مفتوحة للعمال ولم تقفل يوما من الايام [١] . و انهـا من جهتها قامت بتنفيذ اتفاق يوم ١٧ / ٦ / ١٩٥٠ والذى اتفق فيه على استئناف العمل تدريجيا ابتداءاً من يوم الاثنين ١٩ / ٦ على ان يقوم المصنع بدفع الاجور التى تأخرت بسبب اعتصام العمال وبعد فصل العمال الذين تسببوا في الاعتصام والاضراب واعمال السلب والنهب والتخريب التى حدثت يومى ٩ و ١٠ يونيه . وقد قدمت الشركة لمكتب العمل كشفا بينت فيه اسماء العمال الذين قررت الاستغناء عنهم اما لاتهامهم فى الحوادث اولتيقنها من اشتراكهم فى اعمال الشغب .

ثم قالت الشركة انها تمسكت بوجهة نظرها لاتعنتا او جريا وراء شهوة الانتقام . وانما لتيقنها ان ذلك حفاظا على حالة الامن والاستقرار داخل المصنع . وقال مندوبو الشركة بان هذا الفصل يخوله القانون وهو طلب عادل تؤيده السوابق التى اتبعتها الشركات الاخرى فى مثل هذه الحالات ووافقتها الجهات المختصة .

لقد كان عدد الضحايا من العمال كبيرا مابين قتيل ومصاب ومعتقل ومفصول ولم تكن البيانات الرسمية تمثل الاجزاء فقط من الحقيقة . ولهذا عندما عقد فؤاد سراج الدين اجتماعا فى مكتبة ودعا اليه طاهر وعبد الحميد سباهى من اصحاب المصنع ومدير الشركة ومستشارها والنائب حسن سرور واربعة من العمال باعتبارهم يمثلون النقابة . وقد كان كلام سراج الدين قصيرا وحادا والتهديد فقط اذ قال انه لايستطيع ان يبقى بضع مئات من رجال الشرطة كل يوم

---

(١) الاهرام ٢٨ / ٦ / ٩٥٠ ص ٩

لمراقبة المصنع وعماله . طبيعي ان هذا التهديد كان موجها لممثلى العمال وحدهم ثم اعلن سراج الدين انه قد استقر الرأى على ان يستانف العمل تدريجيا فى المصنع ابتداء من غد .

وقد وضع مكتب العمل شروط الاتفاق الذى اعلنه سراج الدين وان تصرف الشركة لعمالها اجور خمسة ايام بمناسبة شهر رمضان .

وبدأ العمال فى العودة الى العمل تحت اشراف البوليس ومندوب دائم من مصلحة العمل حتى استقرت الحالة وبعد ان فصلت الشركة كل من كانت تريد التخلص منهم من العمال وان كانت قد ابدت استعدادها لمنح هؤلاء المفصولين التعويض القانونى عن فصلهم . كما استطاعت الحكومة والشركة فى نفس الوقت ان تشل فاعليه النقابة وان توقف نشاطها تماما بعد فصل جميع العمال القياديين فى النقابة من الشركة وابعاد الكثيرين منهم عن منطقة الاسكندرية كلها ولكن ذلك لم يكن الا لحين حيث بدأت من جديد المعركة من اجل النقابة المستقلة عن نفوذ الشركة والدولة وتحسين ظروف العمل .

اضراب عمال شركة الملح والصودا
بكفر الزيات

كان عام ١٩٤٧ من اغزر الفترات فى تاريخ نمو العمليات الكفاحية للطبقة العاملة المصرية في مختلف المناطق والتجمعات العمالية فى شبرا الخيمة والقاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، وكان لعمال شركة الملح والصودا المصرية بكفر الزيات نصيب وافر من تلك الكفاحات . كما كان لهم ايضا نصيب من محاولات الرأسمالية للاعتداء على حقوق العمال بعد الحرب العالمية الثانية ، فى وقت كانت اسعار ضروريات المعيشة فى ارتفاع مستمر وكان المزاج الصدامى للطبعة العاملة مع زيادة الوعى يدعو الى العمل على توسيع حقوق العمال والكفاح من اجل رفع مستوى المعيشة وظروف عمل افضل .

وكانت شركة الملح والصودا من الشركات التى تألفت فى لندن ، كان اول مدير مصرى لها هو حسين (بك) فهمى فى ١٩٤٣ ، وكان كبار موظفيها من الاجانب وخاصة الانجليز يعاملون معامله متميزه عن المصريين فى الاجور والمعاملات الأخرى وفى نفس الوقت كانت الشركة تعمل جاهده على تفريق صفوف المصريين العاملين فى الشركة ، وقد تقدمت الشركة ببلاغات وتقاريير ضد نقابة عمال الشركة وقادتها بعد ان تقدموا لها بمطالبهم العشرة وهى : - (الكتلة ٨ اكتوبر ١٩٤٧)

١- زيادة الاجور بنسبة ٥٠ ٪ لمن تقل يومياتهم عن عشرة قروش ، و٣٠ ٪ لمن تزيد يومياتهم عن ذلك .

٢- تعديل فئات اجور عمال المعصره بحيث لايقل التعديل عن اربعة قروش

٣-تحسين حال مستخدمى المياومه

٤- زيادة اجر العامل المريض الى شهرين باجر كامل فى السنة على ان تزاد الى ثلاثة اشهر فى حالة اشتداد المرض .

٥ -زيادة الاجازة الاعتيادية من ١٢ الى ٢٠ يوما باجر كامل وبغلاء المعيشة .

٦ - ايجاد مساكن للعمال اسوه بالموظفين .

٧ - زيادة المنحه السنويه من ١٥ يوما الى ثلاثة اشر اسوه بالموظفين .

٩- تقرير راحة اسبوعين بأجر كامل

١٠- عدم الوفر مطلقا

وفى مواجهة تقديم النقابة لمطالب العمال ورغبة فى تفريق صفوف العمال ، اصدرت الشركة قرارا يمنح عمال مصنع كفر الزيات علاوه مهاره ولكنها قصرتها على٢٧ عاملا فقط، ولكن العمال لم يبلعوا طعم التفرق ، فاعترضت النقابة وطالبت بصرف العلاوه لجميع العمال بلا استثناء ، ثم قامت النقابة باعداد بيان وزعته على نطاق واسع فى مدينة كفر الزيات لكى تضمن تأييد الاهالى للعمال ومطالبهم ، كما ارسلت النقابةذلك البيان الى جميع المسئولين فى الشركة وفى الحكومة والى الصحف ، وقد اخطرت الشركة مكتب العمل فى ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ بوصول خطاب النقابة اليها ومعه البيان الذى حددت فيه مهله لاجابة المطالب قدرها ثلاثة اسابيع بيوقف بعدها العمل بالطريقة التى يرونها ، وقد قام مدير الغربيه بعد وصول بيان النقابة اليه بمطالب العمال ، قام بارسال خطاب الى الشركة فى ١٩٤٧/١٠/١٦ مشتملا على طلبات العمال وطالبا تهدئه الحالة ، ولكن الشركة اعلنت انها لايمكنها اجابه المطالب فنيا واقتصاديا ، وبعضها يحتاج الى تعديل فى قانون عقد العمل وهو اجراء لاتملكه الشركة ، وفى نفس الوقت ارسل مفتش مكتب العمل الى مدير الغربية عن زيارته لاطراف النزاع مبينا اصرار العمال على اجابه مطالبهم ، وان هناك ارتباكات قد اضعفت الانتاج بسبب عجز الرؤساء عن مباشرة اعمالهم .

وفى ٢٨ / ١٠ /١٩٤٧ ارسلت الشركة خطابين الى مكتب العمل ومدير الغربية ان هناك جوا من الارهاب والعنف يسود المصنع الذى استحال معه على الموظفين مباشرة اعمالم ، وطلبت وضع حد لذلك حتى تتمكن الشركة من الوفاء باحتياجات الجمهور من انتاج الشركة .

وقد نشرت جريدة الكتلة فى ١٩٤٧/١٢/١١ تحقيقا صحفيا قالت فيه الجريدة انها تقدم به قضية عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات الى الراى العام ، واوضحت في التحقيق محاولات الشركة التمرش بالعمال ومنها نقل رئيس ورش النجارة الى مكان آخر واصدار تعليمات الى رئيس الجراج تسسلبه سلطاته ، وعند ذلك احتج العمال وقرر الموظفون الاستقاله وتضامن مدير المصنع معهم فأمرتهم الشركة بالانتقال الى الاسكندرية واخطرت مامورالمركز بذلك .

وفى صباح الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٤٧ تلقى مامور مركز كفر الزيات بلاغا من الشركة باصابه رئيس الورش باصابات خطيرة فقام باعتقال من حامت حولهم الشبهات وانهمت الشركة النقابة بالتمريض فقبض على رئيسها ووكيلها ثم افرجت النيابة بعد ذلك عن رئيس النقابة

بالضمان الشخصى وعن وكيل النقابة بكفالة عشرين جنيها واستمرار حبس الباقين ، وعند ذلك اعتصم العمال بالمصنع فحاضرت قوات البوليس المصنع واخرجت العمال منه ، واستكمالا لمسلسل تأييد الحكومة للشركة اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قرارا بحل نقابة عمال الشركة ، املا فى ان يؤدى ذلك الى انفراط عقد وحده وترابط العمال وفى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧ نشرت الصحف بيانا للشركة جاء فيه :

« قررت الشركة منح العمال كلهم مرتب ٣٢ يوما فى العيديين الفطر والاضحى وهذا بخلاف اعتمادها الفين جنيه لصندوق ادخار للعمال يعينهم فى حياتهم بالاضافة الى مايوزع من لحوم ومسلى وزيت وسكر وارز وصابون ودقيق ، والشركة تواصل بناء مساكن للعمال واعتمدت لذلك مائه الف جنيه لاقامه مؤسسات اجتماعية للعمال فى كفر الزيات وزودتها بمطابخ وافران ونادى ومكتبه وسينما ومسرح ومسجد بلغت تكاليف مفروشاته ٩٠٠ جنيه وحمام سباحة وملاعب لكرة القدم وجمعية تعاونية يحصل منها العمال على حاجاتهم بالاثمان الرسمية المخفضة ، كما قامت الشركة بشراء مواد التموين ووزعتها على العمال بلا مقابل ، واقامت مستوصفا واستوردت اجهزة مستشفى كامل العده مجهز باحدث الالات وغرفه عمليات واجزاخانه لصرف الدواء مجانا للعمال وعائلاتهم ، وقد استحضرت لاداره الات عزل الحرارة وتكييفها وتنقية الهواء داخل المصانع ، كما انشات مدارس للتدريب المهنى بالاسكندرية لرفع مستوى العامل صناعيا ومهنيا وثقافيا » .

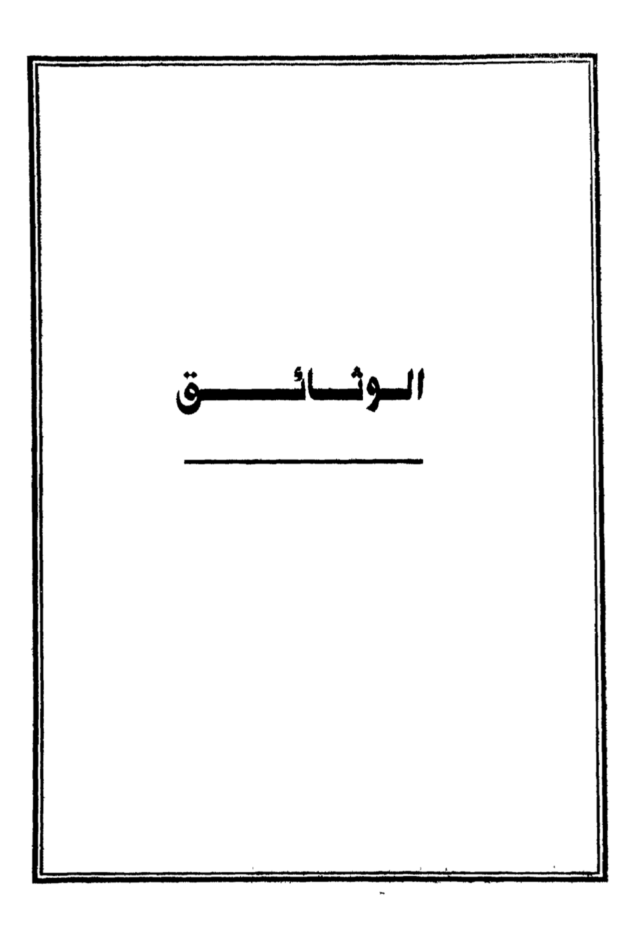
ورغم اجابة الشركة لكثير من مطالب العمال ، الامر الذى انعكس على الجو العام فى المصنع وساده كثير من الهدوء والاستقرار وانتظم العمل ، الا ان الشركة لم تتقبل انتصار العمال ونجاح كفاحهم واضرابهم ، بل استمرت فى تدبير المؤامرات وتلفيق التهم للنقابة ولقيادات العمال خاصة بعد ان طلبت النقابة التدخل واستلام المصنع وادارته لانه لاينتج الاثلث مقطوعيته من الزيت المخصص لتموين السكان ، وفى سبيل تحقيق اغراض الشركة اصدرت قرارا بتعيين الاميرالاى عبد السميع عجرمه (بك) محافظ الصحراء الشرقية سابقا مديرا لشئون العمال فى مصانع كفر الزيات ، ومع صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل النقابة احالت الامر للنيابة العامة للتحقيق فيما هو مسند الى النقابة من مخالفات .

وكانت اهم واخطر حلقات التلفيق ضد قيادات عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات اتهام الشركة للعمال بالاعتداء على وكيل الشركة جرجس افندى مرقص (المصرى ١٧ / ٤ / ٩٤٨ ص٣) وقد اشارت النيابة بحفظ التحقيق لعدم معرفة الجانى ، وعندئذ تقدم عبدالخالق خلق

وهو من عمال الشركة ببلاغ الى مركز البوليسي اعترف فيه بضرب جرجس افندى بتحريض من رئيس النقابه - محمد ابو شادى - ومحمود حسن سيد امين صندوق النقابة ومحمود حسن الشيمي احد اعضاء مجلس ادارة النقابة ، فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنح التى قضت بعد نظر القضية وسماع الشهود بحبس المبلغ المعترف بجريمته ثلاثه اشهر وتغريمة خمسة وعشرين جنيها تعويضا للمجنى عليه وبراءة باقى المتهمين ، وهكذا اثبت قضاء مصر العادل انحيازه للحق والعدل ودقته وكشفه للتلفيقات مهما كان احكام خطواتها بل واعطى درسا قاسيا لمن خان زملاءه ووضع نفسه مخلب قط تنفذ به الشركة واعداء العمال مؤمرات ضد اشرف القيادات المخلصة من ابناء الطبقة العاملة .

وبهذه المناسبة نقول ان نقابة عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات كانت من النقابات الرائدة المكافحة ، ليس النطاق المحلى وحده فى كفر الزيات وفي الشركة ، ولكنها اشتركت فى النشاط النقابى العام على نطاق القطر كله ، وكانت ضمن النقابات التى ساهمت فى ارتباط النقابات المصرية بالحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ وكان رئيسا الزميل محمد ابو شادى عضوا فى اللجنة التأسيسيه للاتحاد العام لنقابات عمال مصر التي تكونت اثناء الاحتفال الجماهيرى العمالى الكبير الذى عقد بكازينو ليلاس بروض الفرج عند استقبال محمد يوسف المدرك عند عودته من مؤتمر النقابات العالمى بباريس عام ١٩٤٥ وقد انتخبت عندئذ الزميل محمد ابو شادى مسئولا عن نقابات قطاع وسط الدلتا ، واذا كانت هذه المحاولة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر قد اجهضت بسبب عدة عوامل ليس هنا مجال الحديث عنها ، الاان نقابة عمال الشركة الملح والصودا بكفر الزيات ظلت منارة للكفاح العمالى فى وسط الدلتا وظل الزميل محمد شادى رمزا للقائد الجماهيرى العمالى الشريف الصلب

طه سعد عثمان
شبرا الخيمة



الوثائق

نص التقرير الذى ارسله مكتب الأعمال النقابية المصرى
الى
الاتحاد العالمى للنقابات و مكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨

هجوم واسع على الحريات النقابية

تعيش النقابات المصرية في اللحظة الراهنة نظاما من القهر المنظم ، رتبه أصحاب الأعمال والحكومة الحاضرة التى تدافع عن مصالحهم بكل حزم ، فأبسط المبادىء الاولية للحرية النقابية التى تعترف بها الهيئات الرسمية الكبرى المعنية بالعمل على نطاق العالم ، يدوسها بالأقدام كل يوم اصحاب العمل ومكتب العمل والبوليس فى مصر .

الاضطهاد البوليسى

ليس هناك نقابة مصرية واحده إلا ويراقبها البوليس مراقبة عن كثب ، وضغطه محسوس فى كل جلسة وكل اجتماع وكل فرع من فروع النشاط النقابى . فالبوليس يرسل عملاءه إلى كل جمعية عمومية تعقد وبالأمر يحصل البوليس من النقابات على قائمة بأعضاء مجالس إدارتها . وعلى عناوينهم الخاصة . ويأخذ البوليس محاضر اجتماعات المجالس المذكوره ويطلع عليها . وفي بعض المدن (مثل الاسكندرية وبور سعيد) يشترك البوليس مباشرة فى مناقشاتها ويتدخل فى الانتخابات فارضا اختيار اشخاص يتمتعون بثقتة ،ومانعا انتخاب النقابيين المخلصيين الذين يسندهم العمال و كثيرا مايأمر البوليس بالغاء الاجتماعات والجلسات . بل وصل الأمر به أنه حال بين العمال ودخول مقار نقاباتهم فى إبريل ١٩٤٥ . ويتواطأ البوليس مع أصحاب الأعمال لعدم تشغيل العمال المعروفين بنشاطاتهم النقابية . ويجبر البوليس زعماء النقابات على التوقيع على تعهدات يقررون فيها على أنفسهم بعدم ممارسة بعض الأنشطة رغم أن القانون يبيحها (وكمثال

لذلك حرم على العمال دفع اشتراكاتهم لعضوية الاتحاد العالمى للنقابات).

مكتب العمل والنقابات

إن تدخل مكتب العمل فى شئون النقابات ملموس بصورة أشد من تدخل البوليس إذ أن هذا المكتب له حق مراقبة أنشطتها . فالعديد من مفتشى مكتب العمل يحضرون الجمعيات العمومية ويتدخلون جهارا فى أعمالها مخالفين بهذا القوانين السارية ومستخدمين سلطانهم للتأثير على قرارات الجمعيات . وهم يتدخلون أيضا فى الانتخابات واعداد المحاضر ومناقشة المقترحات والتقارير (مثال ذلك ماحدث بنقابة موزعى الصحف والمجلات)

وبهذا تتحول رقابة مكتب العمل الى سياسة استعباد حقيقى للنقابات بغرض استخدامها ضد مصالح العمال الحقيقية . فلم تعد نقابة من النقابات بقادرة على تعديل لائحتها دون موافقة مندوبى المكتب وإن كانت جمعيتها العمومية قد أقرت هذا التعديل . ويضغط المكتب على النقابات لكى تتبنى لوائح تحدد مالها من امكانيات كفاحية فى أضيق الحدود الممكنة . وكثيرا مايستعمل مكتب العمل سلاح التهديد بحل النقابة فقد اصدر المكتب انذاره بحل نقابة رؤساء ومساعدى المصانع لانها احتجت على مالاقاه عمال المحلة الكبرى من اساءات . وكان المبرر الذي قدمه مكتب العمل ان النقابة خرجت عن أهدافها بهذا الاحتجاج .

وقد ارسل المكتب الى جميع النقابات بالقطر المصرى خطابا حرم عليها سداد اشتراكاتها فى الاتحاد العالمى للنقابات ، أو أن تجمع أموالا تغطى مصاريف سفر مندوبيها .

وصدر الى احدى النقابات أمر يمنعها من إقامة صندوق زماله لصالح أعضائها ، إذ اعتبر المكتب أن صندوق ادخار أنسب لمصالح العمال .

وعند تعليق الأمر بارسال مندوبين لمؤتمر مكتب العمل الدولى الاخير ، استدعى مدير مكتب العمل بمصر رؤساء النقابات فى مقر ادارته (حيث يستطيع أن يجعلهم يشعرون بسلطاته على شكل أوضح) وذلك لكى يفرض عليهم تعيين « مندوبين » لايثق بهم النقابيون أى ثقة .

ويبذل مندوبو مكتب العمل قصارى جهودهم لإشاعة عدم الثقة بين العمال ازاء بعض المناضلين المخلصين لقضية الطبقه العاملة حتى يحل محلهم أشخاص معينون يخلصون للسلطات الرسمية .

وثمة أسلوب آخر يستعمله مكتب العمل ، ويضرب به عرض الحائط بأبسط المبادىء الأولية

للحرية النقابية وذلك بعدم الاعتراف بهذه النقابة أو تلك ، واهمال مراسلاتها اهمالا تاما وكذلك سكاواها بل وحتى وجودها . فلا ينظر الى بعض التقارير التى ترسلها النقابة الىَ المكتب . ويلاقى مندوبوها معاملة محطة لكرامتم .. وعندما زار جون برايس مصر ، قام مكتب العمل بنفسه بتعيين الوفد الملكلف بمقابلته فى محاولة منه أن يخفى عن العالم الأوضاع الحقيقية للكادحين المصريين .. ويعجز التعبير آزاء موقف مكتب العمل فيما يتعلق بالإتحادات المهنية التى تجيز انشاؤها المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وهذا نصها . « للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادا يرعى مصالحها المشتركة . على أنه لايجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أوصناعات تشترك فى انتاج نوع واحد من السلع .. ونص البند ٢٧ من نفس القانون بقول . يكون إنشاء الإتحادات وحلها طبقا للنصوص الوارده بهذا القانون فيما يتعلق بالنقابات وحلها ، ويكون لها ماللنقابات من حقوق وماعليها من واجبات » .

إن المادتين المذكورتين أعلاه هما اللتان تنظمان انشاء الاتحادات . ومع ذلك فبسبب السياسة المعادية للعمال التى يتبعها مكتب العمل لم يقم اتحاد مهنى واحد فى مصر حتى ١٩٤٨ ويقدم مكتب العمل تبرير الموقفه حججا تكشف عن تحيز مديرى هذه المصلحة وسوء نيتهم .

وتتضمن الحجة الاولى أن الامر الوزارى الخاص بهذا القانون لم ينشر رسميا . غير أن ذلك الأمر قد صدر فعلا فى الجريدة الرسميه بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ ١٥ / ٥/ ١٩٤٤ والحجة الثانية التى يحتج بها مكتب العمل أن المذكره التفسيريه للقانون المذكور لم تعلن للكافة ، غير أن المعروف تماما أن أى قانون من القوانين لايعرض على البرلمان دون مذكرته التفسيرية التى تتخذ أساسا للمناقشة .

"روح وخل النقابة تنفعك"

وقد تبنى أصحاب الأعمال من جهتهم سياسة الاضطهاد المنظم آزاء العمال . فهم يعاملونهم أسوأ معامله ولايترددون فى فصلهم لمجرد أنهم سجلوا أنفسهم فى النقابة . وهناك عمال عديدون وجدوا أنفسهم فجأة لايجدون قوت يومهم ، رغم ان القانون يحرم الفصل على هذا الأساس . وهناك أمثلة لاحصر لها ، ويكفى أن تذكر رئيس نقابة شركة فازيريفوى ، وسكرتير نقابة شركة النيل للملاحه ، ورئيس نقابة شركة اتوبيس القاهره فقد فصلوا جميعا من أعمالهم

لأنهم دافعوا عن مصالح زملائهم العمال ، ولا تنسى شركة مياه القاهرة التى لم تتردد فى فصل جميع أعضاء مجلس إدارة نقابتها .

ويطول ذكر جميع الحوادث اذ أنه لايمر يوم دون أن يدفع بعامل خارج مصنعه بسبب نشاطه النقابى ويقال له « روح خَلّ النقابه تنفعك » لأنه أظهر روحا نقابية يجدها صاحب العمل غير مستساغة ، وكثيرا مايغمر العامل بالسباب علاوة على فصله .

وفى كثير من الأحوال ، لايعترف أصحاب الأعمال بالنقابات رغم أن عمالهم قد أسسوها طبقا للنظم القانونية . فيرفضون استقبال مندوبيهم ومناقشتهم خارقين القوانين الجارية .

ولولم يكن الكفاح اليومى الذى يشنه العمال المصريون دفاعا عن حقوقهم الشرعية ، لكانت الحركة النقابية المصرية ، قد جرفتها الجهود المشتركة ضدها والتى يبذلها أصحاب الأعمال والسلطات الرسمية .

مملكة أصحاب الأعمال

ماذا يجرى بمصانع سباهى

تستخدم مصانع سباهى للغزل النسيج بالأسكندرية والقاهره نحو ١٠٠٠٠ عامل . وتلجأ إدارة هذه المصانع الكبرى إلى وسائل استغلالية بالغة القسوة . فقد تفوقت فى فن إثارة الاشكالات الحقيرة . وفى أن تسحب بجبميع الطرق الملكن تصورها . المزايا التى حصل عليها العمال . ولذلك نرى كل يوم نزاعا يتفجر بخصوص الاجور وساعات العمل أو لوائحه . وأخر أزمة قامت ذهبت بحياة أحد العمال وتسببت فى إصابات عديدة . وهى تعود إلى محاولة إدارة مصنع الاسكندرية لتخفيض أجور العمال دون الاتفاق المسبق معهم على ذلك ، ورغم الغلاء المستمر فى أسعار الحاجيات الضروريه فقد الغت الإدارة العمل الإضافى وخفضت الأجور واتخذت إجراءات مختلفة أخرى ترتب عليها هبوط مايقبضه العمال يوميا إلى ربع ماكانوا يصرفونه من قبل . وعندما ثار العمال وأضربوا استدعى صاحب العمل البوليس فحاصرت قواته الكادحين ممادفع بسخطهم إلى الذروة لأن الإضراب كان سلميا ولم يعتدى العمال على الآلات أو المبانى – وأثناء

الحالة المضطربة التى وقعت بعد ذلك ، أطلق صاحب المصنع عبد الحميد سباهى النار من مسدسه الشخصى وقتل عمدا العامل محمود الدراجينى راضى ، كما أن رصاص البوليس جرح وأصاب عمالا آخرين بجراح ولم تسلم جثة الشهيدالى أهلة الذين لايزالون الى اليوم يجهلون مكان دفنه – إن هذه الأحداث والبؤس الشديد الناتج عن الأجور المنخفضة دفعت بالعمال الى زيادة توحيد صفوتهم ووضعوا شروطا لعودتهم الى العمل أهمها الاعتراف بالنقابة التى اسسوها أثناء الإضراب بهدف الدفاع عن أبسط حقوقهم الأولية ، تلك الحقوق التى طالما تجاهلتها المصانع منذ عشر سنين – وقف مكتب العمل ووزارة الشئون الاجتماعية والبوليس السياسى وجماعة الإخوان المسلمين الفاشية إلى جانب صاحب المصنع ، ولكن هذا لم يؤد إلا فى زيادة تصميم العمال رغم الغاء ٤٢ من زملائهم فى غياهب السجون .

ومازال العمال يطالبون حتى اليوم بمطالبم . وهى عودة العمال الذين فصلوا بحجة انتمائهم إلى النقابة والعودة إلى الأجور التى كانت سارية قبل التخفيض الأخير . والغاء المحكمة الخاصة والسجن الخصوصى اللذين أنشأتها الإدارة داخل المصنع . وتحسين نظام العلاج الطبى وتنفيذ القوانين المتعلقة بحوداث العمل والأجازات المرضية رغم مايشوب هذه القوانين من نقص ، وإيجاد سيارات خاصة لنقل العمال الى المصّنع مما يوفر على العمال ٤ ساعات مواصلات يوميا لأن المصنع قائم على بعد ٤ كم من مساكنهم :

هذا مثال لما يلاقيه عمال مصر فى ظل هذا الحكم الذى يعتبرونه عن حق حكم الاستعمار والشركات المساهمة

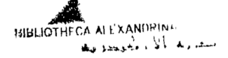
(الإضراب الكبير لعمال السكة الحديد بالسودان)

فى حوالى منتصف يوليو ١٩٤٧ ، اضطر عمال سكة حديد السودان التى تعتبر عطبره المركز الرئيس لها . اضطروا إلى الإضراب العام ، وقد سانده إضراب تضامنى أعلنه جميع العمال السوادنين ، وكانت لعمال السكك الحديدية مطالب مشروعه هى الآتيه : –

أ – حرية تكوين نقابتهم .

ب – زيادة الأجور .

جـ – تحديد ساعات العمل .



والمعلوم أن السكك الحديديه السوادنية مصلحة حكومية . وكان موقف الحكومة السوادنية مخزيا آزاء تلك المطالب البسيطه ذلك لأنها استخدمت البوليس والجيش ضد العمال ، وكاد الوضع يتحول إلى مأساه لولا وساطه الأحزاب السياسية السودانية وعلى أثر هذا التدخل وعد السكرتير الإدارى للسودان (وهو بريطانى) أن يأخذ مطالب المضربين بعين الاعتبار ، فعاد العمال إلى أعمالهم منتظرين تحقيق وعده .

غير ان الحكومة أخذت فورا فى تشتيت قادة عمال السكك الحديدة فى المناطق الجنوبية للبلاد مستخدمة وسائل التهديد والعنف . فلم يعد باقيا فى عطبره اليوم غير واحد من هؤلاء القاده ، وهوالذى استطاع العمال أن يحولوا دون نفيه بفضل ماقاموا به من عمل جماعى فى هذا السبيل – وفى الأيام الأخيرة أعلن السكرتير الادراى مشروعا أطلق عليه اسم " مشروع ويلبى " على اسم كاتبه وهو مدير مصلحة السكك الحديدة السودانية . وقد تجاهل هذا المشروع أبسط الحقوق الديمقراطية . فتضمن تقسيم ورش السكك الحديدية إلى أقسام . على أن يمثل عمال كل قسم بلجنة من خمسة أعضاء يتحتم أن يكون رئيسهم بريطانيا وسكرتيرهم معينا من الإدارة مع انتخاب العمال للأعضاء الثلاثة الآخرين . وينص المشروع على تكوين لجنة مركزية من رؤساء جميع لجان الأقسام . والمفروض أن هذه اللجنة المركزية – المشكلة من بريطانيين دون غيرهم تتحدث باسم العمال السودانيين وتطالب بحقوقهم تماما كأنها نقابه .

وينبغى التوضيح أن هؤلاء البريطانيين هم دائما رؤساء الأقسام فى الورش . وان مستواهم المعيشي يختلف تمام الإختلاف عن مستوى العمال السوادنيين الذين يحصلون على أجر شهرى يتراوح بين ٩٠ ، ٩٠٠ قرس في حين ان اجور عمال السكك الحديدية بمصر تتراوح بين ٦٠٠ ،، ٢٧٠٠ قرش (وتكاليف المعيشه تكاد تكون واحدة فى البلدين) والرواتب الشهرية لهؤلاء الموظفين الانجليز تتروح مابين ٤,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ قرش إلى جانب المزايا التى يتمتعون بها فى بنود الاجازات والترقيات والتسهيلات فى العمل . ومن الواضح أنه يصعب عليهم الإدعاء بالتعبير عن شقاء العمال السودانيين .

ولم يكد مشروع ويلبى ينشر حتى أضرب عمال السكك الحديدية السودانية احتجاجا يوم ٢٧ يناير ١٩٤٨ .. ثم مرت فترة طويلة جرت خلالها المفاوضات بين « اتحاد عمال سكك حديد السودان » الذى يمثل ٢٥,٠٠٠ عامل نظرا لعدم وجود نقابة ، وبين لجنة سميت « بالمستقله »

وأقامتها الحكومة مشكلة أغلبيتها من أصحاب أعمال .

وقد تمسك عمال السكك الحديدية بمطالبهم ، فقاموا بالإضراب العام في نهاية الأمر يوم ١٦ مارس ١٩٤٨ ..

ولما كانوا واعين مايترتب على حركتهم من مصاعب لاقتصاد البلاد وتموين مواطنيهم فلم يقرروا الإضراب إلا بعد أن يئسوا من الوسائل الأخرى . وقد دام الإضراب ثلاثين يوما ، أثبت العمال فيها روحا فائقة من الانضباط والشعور بالمسئوليه . إذ ابقوا على المواصلات الحيوية بالنسبة للسكان (؟) محبطين بهذا الاستفزازات المستمرة من المصلحة والحكومة التى كانت تستهدف إثارة الرأي العام ضد المضربين . وعلى نقيض ذلك قامت حركة عظيمة بين الأهالى تاييدا لعمال السكك الحديدية ، فاضرب عمال المنشات الاخرى يوما للتعبير عن تضامنهم ، وقامت مختلف فئات الناس بعديد من الحملات جمعت فيها التبرعات التأييدية ، كما تدخلت جميع الأحزاب السودانية لصالح العمال المضربين . .

ولكن الحكومة ظلت تركب رأسها منكرة مطالب العامل البسيطة الاولية . فبعد ثلاثين يوما إضرابا قرر العمال العودة إلي العمل حتى لايدفعوا بالأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى وضع حرج ، وهم لم يحققوا مطالبهم بعد – غير أن أصرارهم وروحهم المحافظة على النظام ، والمساندة الإيجابية النشطة التى تلقوها من جميع السكان – كانت أمور مطمئنة – وتسمح لهم بالنظر الى المستقبل فى ثقة .

تحرك ضباط البوليس

منذ مدة طويلة ، يسعى ضباط البوليس وموظفوه إلى تحقيق مطالبهم الاقتصادية . تلك المطالب التى ووعودها الحكومة مرارا بالاستجابة اليها دون أن تفي بوعدوها أبدا ، وفى ١٥ يناير ٩٤٨ الماضى هدد ضباط البوليس بالإضراب إذا لم تتقرر لهم العلاوات المطلوبة ، غير أن تدخل الملك الذى وعدهم بدراسة أوضاعهم جعلهم يؤجلون قرارهم .

وفى ٥ ابريل كان السخط على سؤ نية الحكومة قد زاد عن الحد ، فشنت جميع قوى البوليس فى القطر المصرى (جنوداً وضباطا وموظفين) إضربا عاما وذلك دون أن يكونوا قد قاموا قبل ذلك بالحملة اللازمة لإعداد الرأي العام الذى كان لايثق بشكل عام فى جدية قرار رجال البوليس ، وعندما رأت الحكومة لن تقوى على جعل المضربين يتراجعون عن ذلك القرار ،

أمرت الجيش باحتلال جميع أقسام البوليس فى القاهرة والاسكندرية وكذلك النقط الاستراتيجية . واستعمل الجيش القوة في الاسكندرية ، الأمر الذى تسسب فى اصطربات داميه قتل فيها عدد من رجال بوليس الحجمارك . وفى القاهرة نظم الضباط مظاهرات كبرى ، لكنهم عندما رأوا أن جماهير شعبية ضخمة كانت تساندهم وان الجيش أخذ يطلق الرصاص على تجمعات الأهالى ، قرر الضباط العودة إلى ناديهم معتصمين فيه حتي يحقنوا دماء المزيد من الشهداء ، فحاصرهم الجيش ٣٦ ساعة فى النادى ، وقطع عنهم المؤن والماء والكهرباء والاتصالات ، وجرت مظاهرات شعبية وفدية وعماليه يوميم كاملين تؤيد المضربين وتطالب بسقوط العهد ، وأضرب عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة تضامنا يوم ٦ ابريل . غير أن الحكومه حولت المدن الكبرى إلى معسكرات حصينة ، وكان الجيش يطق الرصاص باستمرار على المتظاهرين .

وأخيرا ففى مساء يوم ٦ ابريل بدأ الجيش يطرد بالقوه الضباط المحاصرين فى ناديهم ، وفى يوم ٧منه كان أغلب الضباط قد عادوا إلى أعمالهم . وعدد كبير من الباقين فى السجون ، غير أن الحكومة لم تجرؤ حتى الآن على تقديمهم للمحاكمة ، خشية من آثار ذلك على الرأى العام ، ولذلك فقد اكتفت الحكومة حتى الآن بتشتيت الضباط الذين أضربوا في المراكز البعيده بالقرى ، منحت ترقيات منضوحه للذين لم يتضامنوا مع الإضراب ، وكذلك لضباط الجيش الذين أظهروا كفاءة فى عمليات القمع .

إن القضية مازالت بعيدة عن الحل ، ومازال رجال البوليس يطالبون بزيادة فى أجورهم ومرتباتهم .

ويجب الملاحظة أن رجال البوليس وموظفى هذه المصلحة ، ليس لهم الحق فى تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم الجماعية وذلك طبقا للقانون رقم ٨٥ الصادر فى ١٩٤٢ –

مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المواد ١٢٤ – ٢٧٤ – ٢٧٥ من قانون العقوبات فى شأن اضراب الموظفين والمستخدمين العموميين وعمال المرافق العامة

مادة ١ : يستبدل بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات الاحكام الآتيه : –

مادة ١٢٤ " اذا ترك ثلاثة عمال على الاقل من الموظفين او المستخدمين العموميين عملهم ولو فى صورة استقاله او امتنعوا عمدا عن تادية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك او

مبتفين منه تحقيق غرض مشترك ، عوقب كل منهم بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة اشهر ولاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتزيد عن خمسة جنيهات ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم او امنهم فى خطر او كان من شأنه ان يحدث اضطرابا او فتنه بين الناس او اذا اضر بمصلحة عامة ، وكل موظف او مستخدم عمومى ترك عمله او امتنع عن عمل من اعمال وظيفته بقصد عرقله سير العمل او الاخلال بالنظام يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامه لاتتجاوز عشرين جنيها ، ويضاعف الحد الاقصى لهذه العقوبة اذا كان ترك العمل او الامتناع من شأنه ان يجعل حياة الناس او صحتهم امنهم فى خطر اوكان من شأنه ان يحدث اضطرابا او ففتنة بين الناس او اضر بمصلحة عامة .

مادة ١٢٤ أ : يعاقب بضعف العقوبات المقررة فى المادة ١٢٤ كل من اشترك بطريق التمريض فى ارتكاب جريمة من الجرائم المبينة بها ، ويعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة الاولى من المادة المذكورة كل من حرض او شجع موظفا او مستخدما عموميا او موظفين او مستخدمين عموميين بايه طريقة كانت على ترك العمل او الامتناع عن تادية واجب من واجبات الوظيفة اذا لم يترتب على تحريضة او تشجيعه ايه نتيجه ، وفضلا عن العقوبات المتقدم ذكرها ، يحكم بالعزل اذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من حبذ جريمه من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ او فى الفقرتين السابقتين من المادة او اذاع عنها اخبارا غير صحيحة وذلك باية طريقة من الطرق المنصوص عليها فى المادة ٣٧١

مادة ١٢٤ ب : يعاقب بالعقوبات المبينة فى الفقره الثانية من المادة ١٢٤ كل من يعتدى او يشرع فى الاعتداء على حق الموظفين او المستخدمين العموميين فى العمل باستعمال القوة او العنف او الارهاب او التهديد او التدابير غير المشروعة على الوجه المبين فى المادة ٣٧٥ من القانون . مادة ١٢٤ جـ : فيما يتعلق بتطبيق المواد الثلاثة السابقة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلوت بايه صفه كانت فى خدمة الحكومة او خدمة سلطة من سلطات الاقاليم او السلطات البلدية او القروية او الاشخاص الذين ينديون لتادية عمل معين من اعمال الحكومة او السلطات المذكورة

مادة ٢ : يحظر على المستخدميين والاجراد الذين يقومون بخدمة عامة او بالخدمة فى المرافق العامة او يعمل بسد حاجة عامة واولم يكن موضوعا لها نظام خاص ، ان يتركوا اعمالهم او يمتنعوا عنه عمدا ، وتجرى فى شأن ذلك جميع الاحكام المبنية بالمادة ١٢٤ و ١٢٤ أ وتطبق

العقوبات المنصوص عليها فيما سبق على هؤلاء المستخدمين والاجراء وعلى المحرضين والمشجعين والمحبذين والمذيعين على حسب الاحوال .

مادة ٣٧٤ : يحظر على المتعهدين وعلى كل من يدير عملا او مرفقا من الاعمال العامة المشار اليها بالمادة السابقة ان يوقفوا العمل بكيفية يتعطل معها اداء الخدمة العامة وانتظامها ، ويطبق عليهم وعلي المحرضين والمشجعين لهموا المحبذين والمذيعين العقوبات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٤ او ١٢٤ أعلى حسب الاحوال .

مادة ٣ : يستبدل بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات النص الاتى :

مادة ٣٧٥ – يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنتين وبغرامه لاتزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة او العنف او الارهاب او التديد او تدابير غير مشروعة فى الاعتداء او الشروع فى الاعتداء على حق من الحقوق الاتيه : –

اولا – حق الغير فى العمل

ثانيا – حق الغير فى ان يستخدم او يمتنع عن استخدام اى شخص

ثالثا – حق الغير فى ان يشترك اولايشترك فى جمعية من الجمعيات ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة او العنف او الارهاب او التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود او مع اولاده ، وتعد من التدابير غير المشروعة الافعال الاتية على الاخص .

اولا – تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة فى غدوه ورواحه

ثانيا – اخفاء ادواته او ملابسه او اشياء اخرى مما يستعمله فى مزاولة عمله او متعه بأية طريقة من استعمالها

ثالثا – الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله او بالقرب من اى مكان آخر يقطنه او يشتغل فيه ويعاقب بنفس العقوبات السباق ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة

مادة ٤ – على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ١٤ اغسطس ١٩٤٦ وزير العدل

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء : اسماعيل صدقى

الى عمال مصر

بمناسبة عرض القوانين الرجعية على البرلمان

صوت الامه ٥/٥/٤٨ ص ٣

كان من نتيجة فشل الحكومة الحاضرة فى معالجة الاحوال السياسية والاقتصادية وضغط الغلاء المسعور على اغلبيه ابناء الشعب ان هبت الجماعات والهيئات تطالب بتحسين احوالها وبتيسير معيشتها والسير فى طريق تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل بنيان مجتمعنا المصرى على اساس سليم من رعاية الحقوق والواجبات . وبدلا من ان تساير الحكومة هذه الروح الطيبة وتحقق رغبات الشعب عمدت الى وضع هذه القوانين الرجعية الجائزة التى تحرم على الهيئات ابسط حقوقها من عرض شكواها ومايتعرضون له من عسف واضطهاد و تكاتل جميع القوى الاستعمارية والرأسمالية ضدها حتى لم تبق هيذة واحدة فى مصر لم تجار بالشكوى وسق المصير .

ولكن الحكومة بدلا من دراسة الادواء الحقيقية التى تفشت اعراضها بين طبقات المجتمع وعلاجها على اساس علمى صحيح واحترام حق الحياة وحرية الفرد . عمدت الى استغلال كلمة الشيوعية فسنت القوانين لتحرم وتهدد كل من تحدثه نفسه بالمناداة بحق او الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب بالسجن والغرامة والتشريد .

وليس ادل على ذلك من ان مشروعى القانونين الفاشيين الظالمين المعروضين على البرلمان فى هذه الايام . واللذان يحرمان على كل مواطن المطالبة بتحسن حاله وحال ابناء مهنته او يرفع صوته بنقد او تعليق اواشتراك او تشجيع لاى عمل مشروع اوفكرة يستهجنها او يستحسنها ولاشك ان الهيئة العمالية التى اصدرت هذا البيان لعمال مصر وجميع الطوائف تشارك الحكومة شعورها ضد الحركات الهدامة والافكار الخطرة ولكنها تنبه الى انها بمثل هذه القوانين انما تزيد الدعايات الضارة قوة وانتشارا وتقضى على كل امل فى المطالبه بالطرق المشروعه التى وقفت القوانين الرجعيه الجديدة تعترض سبيلها فى قوة وجهل وعنف - الهيئة تبين للعمال ان سريان هذه القوانين معناه استعباد العمال واذلالهم بحكم القانون لاصحاب الاعمال دون ان يكون لهم

حق الاعتراض او ابداء الرغبة فى اى تعديل لحالهم او تركهم العمل لاى سبب كان بل هى فى وضعها مخالفه للدستور والحريات التى كفلها لجميع المواطنين واباح لهم حق الاضراب والامتناع عن العمل .

ان امه تعيش فى القرن العشرين لاتقبل باى حال من الاحوال ان يعيش ابناؤها فى جو من هذا الارهاب الغاشم لافرق بين شيخ ونائب وعامل وموظف ومستخدم واجير وحاكم ومحكوم ياعمال مصر ... ان القوانين المشار اليها بما فيها من الفاظ مطاطه وعبارات عائمة .. يبددان ماحصلتم عليه بجهادكم السنين الطوال وتضحيات زملائكم بالنفس والمال ويجعل منكم عبيدا مقيدين بالسلاسل والاغلال .

وستوالى الهيئة الاتصال بحضرات الشيوخ والنواب والجهات المختصة لمنع اصدار هذه القوانين التى تتعارض مع ابسط مبادىء الدستور الاساسيه

هيئة العمال المصرين

جريدة صوت الامة

-١/٥/ ١٩٩٤٨ ص٣ بعنوان (عمال ٥٠ مصنعا من اضخم مصانع القاهرة والاسكندرية يستنكرون قانون مكافحة الاضراب والشيوعية ويؤيدون المعارضه الوطنيه)

- زار أمس مندبو ٤٩ مصنعا بالقاهرة وشبرا الخيمة وقدموا لها صورا من البرقيات التى بعثوا بها النواب حنفى الشريف وفكرى اباظه وعلى راتب وهم الذين عارضوا مشروعى قانونى الاضراب ومكافحة الشيوعه والى رئيس المعارضه بمجلس الشيوخ ونص البرقيه : " لما كانت كل مواقفكم السابقه معبره عن رغبات الشعب وضد كل اتجاه يراد به هضم حقوق الشعب والتنكيل به لجأنا اليكم الآن لثقتنا فى ضمائركم الحيه ان تقاوموا هذا القانون الجائر على حقوق طبقات الشعب عامة والعمال خاصة والذى لم نر له مثيلا فى الدول الاخرى والطبقة العامله من ورائكم تؤيدكم وتعضدكم .

وبعد ذلك امضاءات عمال المصانع الآتيه :

سباهى ١	سباهى ٢	سقال للنسيج	نيشان
لقاهرة	حمص ١	حمص ٢	ألصوف

افريتو	النصر ١	النصر ٢	النصر ٣.
الصوف مسطرد	داوود عدس	نومان	- الجوت
النيل	كاستـرو	الاليـاف	نقـولا راغب

لطيف .

الشيلان	ميشيل الباسى	كاسم وقبانى	عوف
الزغل	سلامون	شوشه	بخورى
نونو بروض الفرج	النسر	توفيق عدس	حمدى سليمان
السلوم	مانيكا	انطون شوشه	جورج اسود
ادوار طويل	الديب	موريس عدس	المسلــــه
المطرية	مارتن وقبانى	نصر تاجر حدائق شبرا	مصنع الجوهره

كما ابرقت لجنه عمال شركتنى الغزل الاهليه والمنسوجات بالاحتجاج على القوانين الرجعية التى تسنهـا الحكومـة ويطالبـون بانصـاف الطوائف بدلا من كبـتـهـا ولجنه المصنع تطالب جـمـيـع الوطنيين والنقابات والعمال ان يعملوا على ايقاف هذه القوانين .

جميع المحتجين سواء فى القاهرة اوشبرا الخيمة او الاسكندرية من عمال النسيج

- ١/٥/٩٤٨ ص٣ - (بلاغ الى النائب العام) من محـمـد محـمـد قراعه المحامى بصفته وكيلا عن المقبوض عليهم . تعلمون سعادتكم ولاشك اننا طالما لجانا اليكم من الاجراءات التعسـفيه التى تتخـذ مع الوفـديين من طلبه وشبـاب وعـمـال في جـمـيـع المناسـبـات التى يخـيل فـيـه للبـوليس السياسى ان امراً ماسيرتكب . ولان غدا او ل مايو فقد سن البوليس السياسى حملة تصفيه وقام بالقبض على عـدد كـبـيـر من طلبـه الجـامـعـة والازهر والمدارس الثـانونيـة والعـمـال والقى بـهـم فـى سجـون الاقسـام دون ان توجه اليهم تهـمـة مـا اللهم الا ان البوليس السـيـاسـى اراد ان يحـبسـهـم حبسـا وقائيا ومن الغريب ان تأمر النيابة بالقبض على اشخـاص وتطلب حـضـورهم اليـهـا فى نيـابة الصحـافة صباح الجمعة فيذهب هؤلاء الى النيابه فاذا بها عطلة رسمية . وبذلك يبيتون ليلة أخرى على ذمة التحقيق المزمع فى القسم ولما كان الامر قد تكرر مرارا وخاصة اليوم على صورة لم نعهدها من قبل . فقد رأينا ان نضع تحت نظركم مـا اتخذ من اجرادات تعسـفية نكاية بافراد ينتمون الى هيئة معينة بالذات وفى جميع المناسبات ، بناء علي تعليمات القلم السياسى

ولما كانت النيابة هى المهيمنه علي الحريات العامة وصيانة القانون من ان يكون اداة تشفى وانتقام من اشخاص لم يرتكبوا ولن يرتكبوا مايخل بالامن والنظام . فقد تقدمت بهذا البلاغ الى سعادتكم طالبا التحقيق مع رجال البوليس الذين طلبوا الي النيابة العمومية ان تأمر بهذا القبض التعسفى والحبس الذى لامبرر له من القانون والمخالف للنصوص الصريحة الواردة فى قانون الجنايات والعقوبات والمناقض للحريات العامة المكفولة بالدستور وذلك صيانه لقدسيه الحرية الشخصية ومنعا من تكرار هذا العبث بها . على انه اذا رات النيابه العموميه ان تحقق مع هؤلاء الافراد فلابد من وجود تهمه معينه بالذات ومحدوده الوقائع لكى يتناولها التحقيق .

من اجل ذلك . فانى ارفع الى سيادتكم هذا البلاغ وابين به اسماء الاشخاص المقبوض عليهم في كل قسم من الاقسام المختلفة مع العلم بانهم جميعا قد قبض عليهم مساء يوم الخميس ٢٩ ابريل ١٩٤٨ ولم يحقق معهم الى الآن . مع مضى اكثر من ٢٤ ساعة علي القبض عليهم وايداعهم سجون الاقسام

قسم مصر الجديدة : الاستاذ مصطفى موسى – الشيخ محمد الحفناوى – الشيخ على صقر – انور مرزوق افندى

قسم السيدة زينب : امين بهنسى افندى – حسن عبد النبى – ابراهيم احمد مراد

قسم الوايلى : حسين الاسناوى افندى – حسين شريف – ادوار لوقا – صلاح الدين محمود – احمد اسماعيل * – سيد امين * – انور يولس – ابراهيم على سلامه

قسم شبرا :

سعد مسيحه افندى – مصطفى محمد مصطفى * – سلام ابراهيم * – على محمد خليل * محمد سيد احمد طايل * – طه احمد محمد * عوض الباز .

---

* كل من عليه هذه العلامه من عمال النسيج الميكانيكى بالقاهره وضواحيها

– ١٩٤٨/٥/٢ ص٣ – اعلان حالة الطوارىء فى الاسكندرية والقبض على كثير ين – حملة من ٢٥ من ضباط المباحث والقلم السياسى طافت الارجاء وقبضت على الكثيرين من المعروفين بميولهم الوطنية .

– المرجع السابق – افرجت النيابه عن جميع المقبوض عليهم فى القاهرة دون تحقيق مع اى منهم .

مكتب الأعمال النقابية
١- شارع الباب الشرقي - القاهرة

الحركة النقابية فى مصر

مايو ١٩٤٨

اين تقف الحركة النقابية ؟

بلغ عدد النقابات العمالية المصرية المسجلة رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ٩٤٢/ ٥٧٧ نقابة . ومن هذا العدد تم حل نحو ١٥٠ نقابة منها بقرار من وزارة الشئون الاجتماعية بمبررات مختلفة ، اكثرها هى : عجز النقابة عن الإبقاء علي اكثر من ٥٠ عضوا يدفعون اشتراكاتهم بانتظام ، أو أن اجتماعات مجالس الإدارة أو الجمعيات العمومية لم تعقد فى الآجال المنصوص عليها من اللوائح . غير أن علينا ان نبحث عن الأسباب الحقيقية التى تدفع بالحكومة إلى حل هذه النقابة أو تلك فى الإضرابات الكثيرة التى تقع بصناعة معينه أو عن المسئولية التى تحملها النقابة عن تنظيم هذه الإضرابات أو القيام بها ... وذلك لأن القانون يجبر النقابات على قصر نشاطاتها على الميادين الإجتماعية والاقتصادية ، غير أن هذا لايحول دون أن تنكر وزارة الشئون الاجتماعية عليها مساعدة المتعطلين ، فى حين أن الوزارة تلزم النقابات بتنفيذ برنامج للخدمات الاجتماعية يخفف من الأعباء التى على أصحاب الأعمال ، مثل الإسعاف والعلاج فى احوال المرض الخ .

إن نشاط النقابات فى مصر كثيرا ماينحصر فى الوساطه بين العمال وأصحاب الاعمال للمشاكل الفردية . وتكتفى نقابات عديده بان تحول إلى مكتب العمل - الذى يتبع وزارة الشئون الاجتماعية - شكاوى هذا العامل أو ذاك . وتحاول جاهدة أن تجعل المكتب يوافق على الشكاوى . ورغم أن مكتب العمل موجود لكى يهتم بالمشاكل العمالية اهتماما نزيها وجادا ، غير أنه في الحقيقة . يقف دائما إلى جانب صاحب العمل . وهكذا تخضع نقابات عديده لقرارات مكتب العمل ، ولكن ثمة حركة تبدو الآن بين النقابات للجوء إلى المحاكم . ورغم أن العمال يفضلون هذا الطريق لانهم يثقون ثقة نسبية فى روح العدالة لدى القضاه ، ولأنهم يطالبون على العموم بتطبيق

القوانين التى لايحترمها أصحاب الأعمال الإنادرا .

وأما المشاكل الجماعية التي تخص فئات عماليه فإن قسما من النقابات فقط هو الذى يهتم بها . وهى خاصة النقابات التى تجمع عمال منشاه واحده ، فى حين أن النقابات العامة التى تجمع العمال المشتغلين فى منشآت عديده نادرا ماتهتم بالمشاكل العامه المتعلقه بعمال مهنة واحده ، نظرا لاختلاف ظروف المنشآت وقدراتها .

ورغم القمع المستمر الذى تلاقيه النقابات العامه من الحكومه فإنها تنتشر انتشارا سريعا فى مصر ويوجد منها نحو ٣٠٠ نقابة تجمع العمال من منشآت عديدة . وأغلب هذه النقابات فى الريف وعدد أعضائها محدود – ويجب الاعتراف بأن اغلبية النقابات المصرية مازالت على العموم فى مرحلة المساعدة المتبادلة . ويكمن سبب ذلك فى النسبة الكبيرة من الأميين بين العمال . وفى الاضطهاد القاسى الذى يلاقيه القاده النقابيون الواعون ، وتحاول الحكومة دائما ان تشتتهم وأن تمنعهم عن العمل بجميع الوسائل . فالبوليس السياسى يطاردهم واصحاب الاعمال يفصلونهم رغم ان المصنع معترفة بقدراتهم الفنية ثم يحاول البوليس إخراجهم من عضوية النقابة . ان نقابيينا . من امثال طه سعد ومحمود العسكرى ، مضطهدون بمثل هذه الوسائل .

ومن جهة أخرى تقف الحكومه فى وجه التركز النقابى بجميع الوسائل . فهى تمنع تكوين الاتحادات المهنية والاتحادات العامه ، وتراقب عن كثب أى محاولة للتعاون النقابى وتحول دونه .

فيتلاقى البوليس ومكتب العمل وأصحاب الأعمال وتنظيم الإخوان المسلمين الفاشى على ابعاد العناصر الواعيه عن قيادة النقابات واستبدالهم بعناصر فى خدمة أرباب العمل والبوليس .

ومثالا لذلك فقد اودع لبوليس فى السجن نحو امن مائة عامل من عمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحله الكبرى استعداد للانتخابات النقابية التى كانت ستجرى فيها . وتحولت المدينة إلى معسكر حربى طوال الأسبوع السابق للانتخابات وتمت الانتخابات للنقابة التى تجمع ٢٧٠٠٠ عضو تحت مراقبة مكتب العمل والبوليس وإدارة الشركة بحيث أصبح مجلس النقابة مكونا من موظفين خاضعين للشركة ولايمثلون الجماهير العمالية بأية صورة من الصور .

وقد حاولت الحكومة القيام بنفس المناورة مع العمال السبعة آلاف بمصانع سباهى للنسيج بالاسكندرية . ولما فشلت فى ذلك رفضت وزارة الشئون الاجتماعية الاعتراف بالنقابة التى انتخبها

العمال ، وطرد أعضاء المجلس النقابى من العمل والقى بهم فى السجون .

وفى الفترة الأخيرة اتخذ الهجوم الحكومى على النقابات صورة مشروع بقانون الإضراب ، وهو مشروع يستهدف عمليا أن تكون الطبقة العمالية مكتوفة الأيدى مستسلمة لطبقة أرباب الأعمال ، ويجد القارىء نص هذا القانون بعد قليل ، ومع ذلك فرغم الضغوط السياسيه والاقتصادية الهائلة التى تخنق كادحينا غيران كفاح الطبقة العاملة المصرية يتسع إتساعا متزايدا من اجل شروط معيشية أقرب الى الإنسانية .

ونرى الأدلة على ذلك فى النشاط المتزايد للنقابات والجماهير العمالية فى اكثر الفروع تركزا للصناعة مثل النسيج والنقل وصناعة السكر والبترول الخ ، وفى كثير من الأحوال يشتد هذا النضال حمية حول المطالب الاقتصادية ، الأمر الذى يختلف عن النشاط ذى طبيعة التعاون المتبادل الذى نلقاه فى ؟أغلب النقابات الصغيرة ، وان عمال مصانع الغزل والنسيج بشكل خاص يخوضون إضرابا بعد اضراب سواء فى المحلة أو الاسكندرية أو شبرا الخيمة بوجه خاص ، وقدر عدد الإضرابات التى قامت فى هذه المنطقة وحدها ٥٥ إضرابا خلال شهر ابريل ١٩٤٥ مما دفع الحكومة إلى حل نقابتهم .

لقد أثبت عمال شبرا الخيمة هؤلاء أنهم طليعة الطبقة العاملة حقا ، وبرهنوا على وعى سياسى فائق ..

ومن المظاهر الداله على ذلك لجنة العمال للتحرير القومى التى أسسوها وحلتها الحكومة فورا ، واشتراكهم النشط الفعال فى حركة إرسال مندوب مصري إلى الاتحاد العالمي للنقابات ، وحملتهم من اجل ترشيح عامل فى الانتخابات البرلمانية السابقة ، واضراباتهم العديدة تضامنا مع زملائهم بالمحلة الكبري والاسكندرية .

وفى الأيام الأخيرة أضربوا أيضا فى يوم ٦ ابريل ١٩٤٨ تضامنا مع ضباط البوليس الذين توقفوا عن العمل بسبب مطالب اقتصادية ، وقد نظم العمال بعد الإضراب مظاهرة اتخذت شعارا لها سقوط العهد الحالى ، ولم تتفرق إلا بواسطة وحدات الجيش .

وثمة قرينة أخرى على استيقاظ الجماهير ، وهى ان الشهور الأخيرة شهدت تحركا واسعا بين الفئات الكادحة غير العمالية مثل المهندسين والمدرسين والموظفين بل وضباط البوليس ، وذلك من أجل المطالب الإقتصادية ...

وتبنت تنظيماتهم (مثل النوادى والروابط) لأول مرة أساليب نضالية شبيهه بأساليب نقابات الطبقة العمالية ، مثل الإضرابات والمظاهرات .. الخ .

* *
* * * * * * * * * * * * * * * *
* * * * * * * * * * *
* * * * * *

حـــول
مشكلة عمال المحلة

تحقيق عمالى بمعرفة

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر
بالاتحاد العالمى النقابات

اكتوبر سنة ١٩٤٧

« مشكلة عمال المحلة »

لقد ظهرت مشكلة عمال المحلة أخيرا كمشكلة قومية تجاوبت اصداؤها البلاد فقط منذ أوائل سبتمبر ١٩٤٧ ، وكان ذلك على أثر حدوث الاضرابات التى وقعت بين العمال بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن ضحايا : قتلى وكذا جرحي كثيرين من العمال والاهالى ورجال البوليس .

كما أن العمل بمصانع الشركة قد تعطل وأرتبك لفترة من الزمن وقد كتبت صحف البلاد جميعها فى موضوعهم كتابات متباينة كما صدرت البيانات والتصريحات من جهات الاختصاص والشركة والعمال .

ولكن أغرب مايلاحظ فى هذا الموضوع هو تضارب البيانات وتعارض التصريحات بل وتناقضها . الامر الذى يوحى بالارتجالية التى تسود الموقف فى جميع نواحيه .

وكان هذا مدعاة لتشويش الرأى العام وجعل تبيان الحقيقة الخالصة من أصعب الامور .

ولما كان واجبى يقتضينى دراسة هذه المشكلة كأى مشكلة أخرى تتعلق بزملائى العمال لمعرفة وضعها الصحيح واستخلاص الحقيقة المجردة من كل هوى خدمة لقضيتنا التى أومن بعدالتها وقد فعلت ، لهذا أوثر أن اطلع الرأى العام في البلاد وعلى الاخص الرأى العام لعمال البلاد على تفاصيل الحالة بكل دقة كما تحققتها ، حتى تكون هذه الحقائق حقل دراسة جديدة تصل بالعمال الى اهدافهم السليمة في مشكلتهم العامة . ليس في المحلة وحدها بل فى جميع حقول العمل الاخرى بفضل دراسة التجارب على ضوء الوعي المتصاعد بين كل عمال مصر .

أكتوبر سنة ١٩٤٧

محمد يوسف المدرك
مندوب نقابات عمال مصر
باتحاد النقابات العالمي

(اكبر مجمــوعــة)

أن عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري أكبر مجموعة من عمال يظلها سقف مؤسسة واحدة فى مصر ، وقد اثبتوا دائما أنهم اكثر العمال اعتدالا مما جعل حامد بك العبد رئيس مصلحة العمل يفاخر بهم بقوله فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ على صفحات الاهرام : « وخاصة عمال المحلة هم أكثر مجموعات العمال حكمة وقطنة وتقديراً للظروف وحرصا على مصلحة بلادهم »

فإذا عرفنا لهذا التصريح من قيمة ، راعتنا أيضا ذلك الواقع الملموس الذي هو أن نقطة الحراسة الدائمة لمصانع المحلة التى تحوى اكثر من ٢٦٠٠٠ عامل لاتتكون الا من اثنى عشر نفرا لاغير طوال هذه المدة من تاريخ الشركة تحققنا من عمق هدوء هذه المجموعة الضخمة ودفعنا هذا التسائل : أذن ماسر هذا الانفجار الاخير ؟ !

يقول سعادة مدير مصلحة العمل وتشايعه فى هذا القول ادارة الشركة وهيئة مجلس ادارة النقابة بالشركة أيضا « أن لابد من يد دخيلة على عمال المحلة قد لعبت بهؤلاء العمال الوادعين فأثارتهم جميعا حتى انفجر هذا الانفجار الأخير »

إلا أن الواقع يقرر الحقائق الاتية : -

أن عمال الشركة وتعدادهم لايقل عن ستة وعشرين الف عامل مختلفى الحالات والاوضاع يستحيل على أي يد دخيلة مهما أوتيت من القدرة أن تجمع حولها هذه الجموع الهائلة جدا دون أن ينكشف أمرها لعيون الشركة ومديريها ورؤسائها .

ولعل قولهم الثانى نعم الثانى لأنهم يحسون بضعف القول الأول اكثرغرابة ، فهم يقولون

« إن الاثنى عشر مساعدا المفصولين هم الذين اندسوا بين العمال اثناء دخولهم ، ثم اخذوا يحرفون للعمال فى قراءة (لائحة الجزاءات) تحريفا أثار العمال ودفعهم الى هذا الانفجار العنيف وهذا أيضا قول لايقوى على احتمال النور .

ولكن تعليل هذا الحادث يقف ويصبح فى غير حاجة الي تبرير (يجب أن) يكون تبريراً

لايمس العلل الاولية والدوافع الحقيقية مادام قد جد فى الجو حادث جديد ، يمكن أن يعطى أهمية أكبر من الحادث الأول .

ولوصح ماقيل عن تدخل خارجى عن بيئة عمال المحلة انفسهم لوقف هذا التدخل بعد انكشافه لهذه العيون الظاهرة ولوصح أن مبعث الثورة تحريف قراءة لائحة الجزاءات لخمدت نارها . ولكن الحادث الثانى كان دليلا على أن حركات عمال المحلة بحافز ذاتى ووليدة آلام وآلام .

الإضراب الثانى

إن الشركة هى التى أقفلت أبوابها (وأقرت مصلحة العمل هذا الاقفال) ثم فتحت أبوابها . فعاد العمال فى منتهى الهدوء وبعد وعود متكررة من الشركة ومصلحة العمل . ولكن العمال أحسو أن الشركة قد نكصت وعدها وعدلت عن عهدها ، مما دفع العمال الى التوقف عن العمل وهنا أسرع مدير مصلحة العمل للتدخل وبذل الوعود ، وعاد العمال الي العمل ولكن سرعان ماعدلت الشركة أو أصرت على رأيها مما دفع بالعمال الى التوقف مرة أخرى ، وهنا أخرج العمال من المصانع بقوة الجيش بعد أن قطعت عنهم المياه والنور . والذي يجب أن نسجله بكل فخار لعمال المحله ، أنهم فى الحادثين ورغم كل استفزاز لم يعملوا على تخريب آلات الانتاج أو خاماته . وسنأتى على بيان ذلك بعد .

إن الموقف الأخير من العمال كان وليد عدول الشركة عن وعدها وعدم احترامها لقرار مدير مصلحة العمل ، وكان دون شك موقف مبنى علي مطالب محدودة أمكنهم إعلانها أثر اخراجهم من المصانع بل وأثناء توقفهم عن العمل .

وقد أقرت مصلحة العمل عدالة هذه المطالب لدرجة أنها أعلنت بالصحف موافقتها على حل مجلس ادارة النقابة الحالى لعدم تمثيله الصحيح للعمال ، إلا أنها رغم هذا القرار أعلنت أنها لن تشرع في النظر فى تنفيذ هذه المطالب العادلة إلا اذا عاد العمال الى عملهم .

وهنا عادت الشركة الى قفل ابواب المصنع فى وجوه العمال مالم يوقعوا على تعهدات بالخضوع للنظام وطاعة الرؤساء ، وأقرت مصلحة العمل هذه البدعة التى لاقيمة لها ولا معنى . لأن احترام النظام وطاعة الرؤساء أمور مفروضة ومعروفة ، وحذف ماهو معروف جائز إلا أن

بدعة التعهدات هذه بدعة قديمة لمصلحة العمل نفسها سبق أن نزلت بها فى شبرا الخيمة ولذلك كانت مصلحة العمل هى التى اعلنتها على لسان سعادة مديرها فى ٢٣ /٩ مع تعهد آخر من الشركه بان لايفصل أى عامل مالم تقتنع جهات الاختصتص (مصلحة العمل) بالاسباب المسوغة لنفصل وأخيرا هاهم العمال يعودون الى أعمالهم فى منتهى الهدوء ولكن الشركة قد فصلت ٣٠٠ عامل بدعوى أنهم هم المحرضون على الاضراب الأخير كما نشر بالصحف ويهمنا وقد عاد العمال إلى عملهم ، أن نذيع الحقائق المستخلصه من بين سطور البيانات والتصريحات

الانفجار الأول

وإنما اسمية إنفجارا لانه جاء وليد كبت مستمر لضغط الشركة على عمالها ، وإلى الرأى العام وصفا موجزا لمعاملة ادارة الشركة لعمالها .

مصاريف التعيين

يدفع كل عامل يلتحق بخدمة الشركة مبلغا لايقل عن ٥٩ قرشا وبيانه .

٢٥ قرش ثمن بنطلون للعمل

٨ قروش ثمن فيش وتشبيه

١٦ قرش ثمن بطاقة

وهذا المبلغ يتكرر دفعه كلما قيد اسم العامل من جديد ، اعنى إذا تصادف وفصل عامل ثم اعيد التحاقه وهذا كثير الحدوث ولوبعد اسبوع أو شهر التزم بالدفع من جديد !!!

نظام الأجور والعمل

تتقاضى الغالبية العظمى من عمال الشركة أجورها على نظام الأنتاج ، وقد أصبح العمل فى عنابر النسيج ، وأن يعمل العامل على أربع أنوال بعد أن كان يعمل على نولين فقط ، ومع هذا فقد هبط متوسط الأجور عما كانت عليه ، والسر فى ذلك أن الشركة تضيف لحسابها من انتاج كل عامل قيمة ربع الانتاج دون أن تدفع عليه أجراً ما !! أما نظام غرامات الفرز بما فيه من بنود ثلاثة فهى كفيلة أن تضيع على العامل اكثر من الربع الثانى خصوصا وان الواضح منها هو انقاص الاجر لاتنبيه العامل الى خطئه .

لهذا يشعر العامل انه رغم الجهد المضاعف المضنى لايتحسن دخله ذلك لهبوط سعر المائة بنط من ١٣٥ مليم الى ١٠٥ ومن هنا جاء مطلب العمال بالعودة الى العمل على ماكينتين ، لانه

فى هذه الحالة يكون أشد أنتباها الى حالة القماش وسلامته مع الجهد المتوسط .

وهكذا ايضا قد تضاعف الجهد بين عمال الغزل فأصبح العامل يعمل على وشين بدل وش واحد .

ولعل الشركة قد فاتها أن المشجع الاول لاى عامل على مواصلة الجهد وبذل النشاط هو الحصول أجر أعلا ، خصوصا وأن غالبية العمال لايعرفون كيف يحاسبون على عملهم أو كيف يقدر أجر انتاجهم ، فاذا راوا اضخامة الجهد وضآلة الاجر حز هذا فى نفوسهم وشاع التذمر فى قلوبهم .

وفوق هذا فان خصومات تخصم منه دون ان يعرف عنها شيئا وذلك مثل تذاكر السينما أو الحفلات الترفيه التى لايستمتعون بها هم او دون ان يحصلوا علي التذاكر نفسها ، ثم اثمان كوبونات القماش التى تخصم منهم دفعة واحده دون علمهم ودن طلبهم أو معرفة حاجتهم باعتبارهم هم فى هذه الحالة مشترين ورغم مافى هذا من مخالفة للمادة ٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونصها « ليس لصاحب العمل او متعهد توريد العمال ان يلزم عماله بشراء اغذيه اوبضائع مما ينتجه »

فما بال الشركة تخصم الثمن كما يحلو لها ، ثم تصرف للعمال قماشاً من الذى سبق ان خصمت من اجورهم مايزيد على ثمنه فكأن العامل فى هذه الحاله يدفع الثمن مرتين او اكثر .

فأين بالله النقابة ! بل اين بالله مصلحة العمل وهذه المخالفة ! وهناك خصومات اخرى تسمى خصومات التأخير ، وهى خصومات تعسفيه وذلك ان العمال يدخلون من ابواب الشركة الخارجية قبل موعدهم المحدد بعشرة دقائق ، فهذه الدقائق العشرة من حق العمال لامن حق الشركة فليس لها عرفا او قانونا ان تخصم على التأخير فى هذه الدقائق العشرة اى خصم مهما كان تافها .

خصوصا وان هذه الخصومات لها اثر اكبر من قيمة الخصم ذاته لانها تحمل فى طياتها حرمان العامل من مكافأة الانتاج ومعنى هذا ان تأخير ثلاث دقائق من الدقائق العشرة التى هى من وقت العمال تسبب للعمال غرامه تصل احيانا الي خمسين قرشا ؟!

صرف الأجور

إن عمال الشركة بعددهم الضخم يصرفون أجورهم من اثنى عشر شباكا فى بضع ساعات ! أما حضرات الصرافين وغطرستهم وأمانتهم الزائدة عن الحد فى يوم الزحام فلها دورها الخطير ، ولكن هناك حضرات الخفراء بعصيهم الغليظة وكرابيجهم الطويلة ومحابتهم

لبلدياتهم وتقديمهم فى الصفوف بمالهم من سلطان ونفوذ فيخلقون الفوضى ثم يستعملون اسلحتهم المذكوره فى أجسام وجباه العمال المتعبه المكدودة من العمل ، هذه المعاملة السيئة لليد العاملة كان من الممكن للنقابة لو أنها نقابة من صميم العمال ان تتلافاها بأبسط الحلول .

خصوصا وأن العمال يستلمون شيكاتهم فى عنابر العمل دون شغب أو فوضى ، ولست أدرى لم تحرص الشركة على هذا النظام العتيق ، وكان فى الامكان أن توزع الظروف بدل الشيكات وعلى طريقتها فيتم كل الصرف فى منتهى الهدوء ولايضيع على عامل « شيكه » او يصاب العامل بكرباج أو يمزق لآخر ثوبه .

شيء من الرعاية لكرامة العمال وإنسانيتهم تهدى المسئولين الى اختصار الوقت والابتعاد عن مواقف الفوضى .

ومن مواقف الفوضى ايضا التى تختلقها الشركة استهانة بالعمال صرف القماش المدفوع الثمن مرتين كما اسلفنا ، إذ يصرف للعامل قماشا دون إختياره إو تقدير حاجته او تقدير صلاحيته وهنا تنقلب الغاية من هذا العمل الذى لم يفكر فيه إلا ايام ازمة القماش ليكون مساعدة للعمال فاذا به يصبح طريقا لاستغلالهم وانقاص اجورهم بتوزيع (الكرته) بثمن مضاعف وبالقوة .

وتجرنا هذه الحالة الى حالة شبيهة به لما فيها من استهانة بمصالح العمال هى : —

ملابس العمل

قلنا قبلا ان الشركة تتقاضى ٢٥ قرش ثمنا لبنطلون العمل ولتوضيح مسألة بنطلون العمل نذكر ان العمل فى المصانع الميكانيكية يحتم على العمال أن يكونوا بملابس خاصة وقاية لهم من الأصابات ، وقد جرى العرف أن تكون ملابس العمل الخاصة به علي حساب الشركات ونضرب بذلك مثلا ماتفعله شركات النقل جميعها من صرف ملابس العمل لعمالها وكذلك غيرها من الشركات الأخرى ، ولكن شركة المحلة وحدها فرضت على عمالها أن تدفع ثمن الملابس التى اقتصرت على (بنطلون) وقدرت ثمنه ٢٥ قرش صاغ وأن تصرف لعمالها بنطلون على هذا النظام كل ستة شهور ، وطبعا تتولى الشركة خصم هذه القيمة فورا ، هذا كلما حل الموعد ، أما صرف البنطلونات نفسها فلا يخضع لمثل هذا النظام الدقيق فقد يمضى ثلاثة شهور أو أكثر قبل أن تتكرم الشركة بتوزيع البنطلونات !

فاذا عرفنا ان البنطلون لايتحمل اطلاقا مدة الستة شهور المقدرة نصل الى أن المدة التى تزيد على الستة شهور لايمكن أن ينفع فيه هذا البنطلون للاستعمال مايضطر العامل الى استعمال ملابسه العادية وعند هذا يتعرض المسكين لعقوبة الخصم التى قد تصل الى حرمانه من اجر يومه .

أليس معنى هذا كله محاولة انقاص أجر العامل بأى شكل .

وسائل الوقاية

لعل شركة مصر بالمحلة كانت أولى الشركات التى أذاعت على الملا بكل وسائل الدعاية أنها قد جهزت مصانعها بكل الالآت الحديثة التى تقى عمالها خطر أمراض المهنة من الاجهزة الحديثة التى ترطب جو المصنع وتطهره من الغبار والزغبار ولكنا مع الاسف نقرر ان هذه الاجهزة قد وضعت فقط للزينة والدعاية لأنها رغم عدم وفائها بالغرض المطلوب فهى دائما معطلة والعمال يتحملون من الغبار والزغبار ماهو كفيل بتحطيم حياتهم الشابة الفتية .

وهكذا جميع وسائل الوقاية من أخطار العمل أو أمراض المهنة .

العلاج

حتم قانون عقد العمل الفردى على جميع المؤسسات أن تعنى بعلاج المرضى من عمالها ، مادة ٣٤ على صاحب العمل ان يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبيه فى المؤسسة .

وإذا زاد عددهم عن مائه يجب عليه أن يعهد الى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وان يصرف لهم الادوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل .

ولكن شركة المحلة لم تقم بهذا الالتزام ، خصوصا نحو العمال ، وقد حاولت النقابة أن تقوم هى نيابة عن الشركة بعلاج بعض الحالات على حسابها سترا لمخالفة الشركة ولكنها بهذا حملت العمال مايجب على الشركة قانونا ، ونظرا لأن جهود النقابة فى هذه الحالة شكلية بحتة كان أثر تأخر الحالة الصحية باديا على وجوه العمال فى جميع عنابر العمل .

ونظرة عابرة الى وجوه الغالبية العظمى بين عمال الشركة تقنعك تماما بتفشى مرض البلاجرا بينهم المسبب عن قلة الغذاء لضعف متوسط الاجور عن مقومات الحياة ، وذلك رغم الوجبة التى يقال أن الشركة تتكلف بنصف مصاريفها للعمال .

ثم دليل آخر على صحة ماأقول من أقوال سعادة مدير الشركة فى أحدى تصريحاته للصحف « أن حوالى ألفين عامل يتعطلون يوميا عن العمل » فهذا القول وإن ساقه سعادة المدير ليصل منه الى نسبة الاهمال للعمال فواقع الحياة يخالف مايذهب إليه ولكن العذر الصحيح أن هؤلاء المتخلفين هم مرضى أقعدهم عن مواصلة العمل هزال البدن من ضعف الغذاء .

بل أن هذا التصريح بالذات دليل على فساد وقاية الحالة الصحية للعمال مع العلاج الصورى الذى يظل به العامل يغالب الضعف والضعف يغالبه حتى يسقط آخر الامر صرعى معترك القوت .

أن هذا التصريح الذى أدلى به سعادة حمدى بك لجريدة الاساس شاهد عدل على عدم اهتمام الشركة بصحة العمال .

معسكرات العمال

ولذلك قد حاولت الشركة ان تعالج مسألة تأخر العمال يوميا لاعن طريق تقوية صحتهم بامدادهم بمقومات الصحة من غذاء وأجر كاف وعلاج شاف ، بل فكرت فى مساكن للعمال لتضرب بهذا اهداف ثلاثه .

الاول : حصر عمالها فى معسكرات خاصة بها وتحت سلطانها ورقابتها .

الثانى: ابعاد عمالها عن قراهم وبلادهم والجو العام فى الوطن الواحد .

ثالثا : ايجاد نظام التمييز على اساس رضاء الشركة وليس على قدر امكانيات الفرد .

لهذا كان وضع وتصميم هذه المساكن اقرب شبها بنظام السجون والليمانات إن لم يتأخر عنها مرحلة تاريخية .

فكانت مساكن العزاب أشبه بعنابر السجون والسجون المزدوجة أما مساكن المتزوجين العاديين فهى دون مساكن عمال الدريسة بمراحل . قد راعى مهندسها البخل بالشمس والهواء على ساكنيها .

هذا هو ماكشف الغرض من إيجاد هذه المساكن فى مكان بعيد عن البلد وبين أسوار ! وعلى هذا الرسم الذى لايتصل بالتقدم الاجتماعى بأى نسب .

الاجازات المرضية

والذى يؤكد عندنا إهمال الشركة لالتزام علاج صحة العمال النظام المتبع من الشركة فى مسألة الاجازات المرضية .

فقد أصبح مقررا فى اذهان العمال أن حضرات أطباء الشركة موصون أن لايصرحوا لعامل بأكثر من الثلاثة أيام كأجازة مرضية ومهما كانت حالته الصحيه ، ثم درجت الشركة بعد ذلك على اعتبار هذه الايام الثالثة لا أجر لها ! لم ؟ لا أدرى ، وكيف سكتت القابة على هذا ؟ ايضا لا أدرى .

فاذا راجعنا نص المادة ٣٥ من قانون عقد العمل الفردى وهو : -

« على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذى يثبت مرضه نصف اجر اثناء مدة انقطاعة عن العمل لهذا السبب ، بشرط أن لاتزيد المدة التى يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن ٣٠ يوما فى السنة »

وجدنا أن الشركة قد خالفت القانون وتسترت هيئة مجلس ادارة النقابة على هذه المخالفة حسب العاده .

الرفت

إن الفصل من العمل كلمة سهلة بالنسبة للعمال يملكها كل رئيس أو مدير في العمل دون تحقيق أو معرفة الأسباب فليس هناك أي ضمانات للعمال فى عملهم ولعل مما يثير الدهشة ويغرق فى العجب ان تسمع ان سعادة المدير بل استغفر الله نائب سعادته إذا مر يوما بالعنابر كان جزاء كل من يقابله الفصل دون تحقيق طبعا فمن كان يصلى يفصل ومن كان ينتظر ان يتناول من زميله عملا ومن كان على ضرورة يفصل وهكذا وهكذا .

الخصومات أو الغرامات

عرفنا فيما سبق بعض الخصومات التى تستقطع من أجر العمال ونحب هنا أن نوضح أنواع الخصومات عموما ، فلا شك أن الخصومات نوعين : نوع تأديبى كخصومات التاخير فى المواعيد أو لبس قبقاب أو حمل صحيفة أو لبس جلباب الى آخر هذه الانواع التى لاحصرلها وهذه هى التى يجب أن تخضع للائحة معينة تسمى لامحة الجزاءات .

وهناك نوع آخر من الخصومات هى التى أشرت اليه سابقا باسم خصومات الفرز وهى

عادة لاتخضع لنظام وأن كانت الشركة كانت قد أعدت لها بنوداً هى :-

بند أول خمسة قروش

بند ثانى عشرة قروش

بند ثالث عشرون قرشا

ولكن هناك حالات لايخضع فيه الفراز لبنود أو على الأرجح هناك عمال يعاملون معاملة شاذة فيصل الخصم الى جنيه واثنين جنيه .

ثم ليس لأى عامل فى أى حالة من حالات الخصم ان يتظلم لأن من يتظلم يضاعف عليه العقاب .

لان الغرض من الخصم ليس لفت النظر كما قلت ولكنه انقاض الاجر هذا ولسنا ندرى أن كان لدى الشركة نظام صندوق الغرامات أم لا ، لأن علم هذا عند مصلحة العمل وربما عند النقابة ايضا أما العمال أصحاب هذه الحقوق فليس لهم الحق فى معرفة ذلك رغم نص القانون .

الـــوفـــر

ضج العمال أخيراً من أن هناك سياسة مرسومة فى الشركة للتخلص من أكبر عدد منهم نظراً لتفكير الشركة في استبدال أنوالها الحالية بانوال اتوماتيكية ، تجيب الشركة على ذلك بأن الناحية العملية لمنطوق هذه الشكوى لايتفق مع المنطق نظرا لما يتطلبه هذا الاستبدال من وقت طويل فليس من مصلحة الشركة أن تعطل اعمالها الآن ولم تستعد بعد بالالات الحديثة .

ولكن العمال يلمسون عمليا سياسة تعنى مايذهبون اليه من القصد الواضح فى توفير عدد كبير من العمال ، لهذا اضطروا الى تعليل هذه السياسة بانها سياسة ترمى الى التخلص من العناصر القديمة لاحلال جددا محلها ويدللون علي ذلك بأن هذه سياسة قديمة للشركة فقد كان بين عمالها قديما طائفة كبيرة من خريجى المدارس الصناعية ولكنها تخلصت منهم جمعيا وكانت آخر دفعة التى فصلهم فى أواخر أغسطس ٤٧ ، وأن الشركة ما أعدت بسم التمرين الأولى تحت يدها إلا لتموين الشركة أولا بأول االعمال لجدد بدل االذين تفصلهم لاقدميتهم .

ويردون على نقض الشركة لهذه الدعوى بأن الشركة يهمها في المكان الأول وحتى قبل جودة الإنتاج الضغط علي الأجور أو الاحتفاظ بها في منسوب ضئيل أقل من تكاليف المعيشة العادية .

مكافأة الإنتاج

لهذا لاترى أى تحسين فى أجر العمال القدماء إلا عن طريق ملتوى وقل أن يصل اليهم منه أى ثمرة لأن أقل خصم بسيط كفيل باضاعته عن مدة كاملة .

تعطى مكافأة الإنتاج للقدماء من العمال أى بعد قضاء مدة معينة وتزداد هذه النسبة تبعا لتقادم المدة ، ولكن هذه الزيادة معرضة للضياع المستمر كما بينا فيما سلف .

هذه المعاملة هى التى جعلت العمال فى ثورة مكظومة على أهبة الإنفجار ، وهذا ما حدث فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

لائحة الجزاءات

اجمعت كل الصحف وكل المصادر أن السبب المباشر لانفجار ٢ سبتمبر سنة ٩٤٧ راجع الى تعليق لائحة الجزاءات ثم الى قراءتها محرفة

والواقع أنه لولا مايلمسه العمال فى كل تصرفات الشركة معهم ماأمكن أن يصدقوا تحريف القراءة لو حصل ، ذلك على فرض أن لائحة الجزاءات هذه كما قال المدافعوان عنها :-

مصلحة العمل ، النقابة ، ولاالشركة ، في مصلحة العمال ، ولكن إيمان العمال لسوابق تصرفات الشركة نحوهم وكما يحسون فى معاملة كل موظف ورئيس ومدير من احتقار ومهانة جعلهم على استعداد لقبول كل مايقال ولو كان غير معقول ، ثم مابال مصلحة العمل والشركة والنقابة قد سكتوا عن نشر هذه اللائحة بالنص للتدليل على فساد ماذهب اليه العمال أو جماعة المحرفون على الأقل .

ولقد طلبت الى سعادة مدير الشركة أن يتنازل ليرسل الى صورة من اللائحة لأقتنع بأى الوجهتين ولكن سعادته لم يتنازل طبعا بالرد على أمثالى ، وماغايتى الا المصلحة العامة فى صميمها فلو وصلتنى اللائحة لقلت رأيى المحايد فيها .

ولكنى حتى الآن مقتنع بأن اللائحة لم تكن على مايرام . والا لتعجلت إحدى الهيئات الثلاثة باذاعتها على الرأي العام .

اين لائحة العمل

نوع غريب من انواع احترام القوانين ، أم هم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه .

أن مصلحة العمل ومجلس إدارة نقابة الشركة قد لوحتا فى بياناتهما أن لائحة الجزاءات

هذه جاءت تنفيذاً لقانون عقد العقل الفردى

ونحن كعمال يهمنا جداً وقبل أى انسان آخر أن يشرع أصحاب الأعمال فعلا فى تنفيذ القوانين وقد بحت اصواتنا في المطالبة بذلك .

أما اذا نظرنا إلى لائحة الجزاءات هذه لوجدناها في القانون عمل ثان لعمل أول واجب التنفيذ قبلا ، فما السر فى اغفال الأول والأهم صاحب الأولوية في النص القانونى وهو لائحة العمل وهذا هو نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل .

« على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع لائحة »

« لتنظيم العمل ومعاملة العمال فى مؤسسته ، وعليه كذلك أن »

« يضع لائحة الجزاءات وشروط توقيعها »

« يشترط لنفاذها ألا تعترض عليها مصلحة العمل خلال خمسة واربعين يوما من تقديمها اليها »

فالقانون يطلب بكل صراحة والدرجة الأولى أن يضع صاحب العمل لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال من حيث نظام الأجور والعلاوات الدورية والترقيات الى غير ذلك ثم قال .

وعليه كذلك أن يصنع لائحة الجزاءات .

فاين بالله عليكم لائحة نظام العمل ومعاملة العمال أين هذه أولا وقبل لائحة الجزادات ولماذا يهم ادارة الشركة وبصفة أولية ان تعكس الوضع القانونى فتضع لائحة الجزاءات أولا وقبل ان تفكر فى نظام العمل .

وهل ليس لمصلحة العمل أن تسأل عن وجود لائحة العمل قبل ان تفحص وتقر اللائحة الثانية . فاذا اعتذرت مصلحة العمل فما عذر مجلس النقابة الذى راح يهلل للائحة الجزاءات ، ألم يطلع على نصوص القانون ليدرك ان الشركة قد اغفلت الجزء الأهم فى المادة وهو الذى يتعلق مباشرة بمصالح العمال التى هى هدف كل مجلس ادارة أى نقابة .

انفجار وليد الظروف

لقد حاول الكاتبون عن عمال شركة المحلة فى سبتمبر سنة ٩٤٧ إيجاد اسباب مباشرة له ، بينما اغفلوا تسلسل الحوادث الطبيعى الذى نسوقه هنا من حاصل جمع ازمنة الحوادث المنشورة فى الصحف .

فى صباح يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قصد عدد من العمال المفصولين مركز المحلة ليعرضوا شكواهم على مأمور المركز الذى وعدهم بالتدخل (ولم يعلم هؤلاء بتعليق لائحة الجزاءات) لأنهم لم يكونو بالمصنع فلما وعدهم المأمور بالتدخل عادوا الى الشركة وانتظروا عزته امام مكتب التعيينات وفعلا حضر عزته ومعه قوة من البوليس ودخل عزته وقابل المسئولين في الشركة وكان قد علم بلائحة الجزاءات وحاول المستطاع لتهدئة الحالة ، ولكن اصحاب الشأن فى الشركة لم يقبلوا رأى عزته فخرج ولعله غير راضيا ، وفعلا انسحب عزته ومن معه .

ولعل العمال قد فهموا عدم نجاح مسعاه فاخذوا يهتفون ضد موظفى الشركة وكانت الساعة تخطت الثانية ووقعت مسئولية حفظ النظام على ضباط المصنع بعد انسحاب المامور وخشى هذا الضابط ان نخرج الوردية والعمال على هذه الحالة فأراداخراجهم من سور الشركة بأي ثمن وهناك أخرج مسدسه للتهديد . ولكن هياج العمال لم يخف واشار له أحد العمال أن لايستعمل النار فاثارته هذه الاشاره من العمال فاطلق رصاصة أصابت ذلك العامل فاشتعلت الثورة كان هذه الرصاة هي مشعل الثورة .

ازداد هياج العمال وهم يلقون زميلا لهم تسيل دماه ، وفى اللحظة نفسها خرجت عمال الوردية فانضموا تباعا الى اخوانهم وأخيراً ايضا انضم اليهم عمال الورش .

ولكن رغم كل هذا الهياج وكثرة العدد لم يفُكر العمال إطلاقا فى تخريب أو تدمير لادوات الانتاج . إذن فرصاصة هذا الضباط هى التى الهبت هذا الانفجار وتسببت في كل ماحصل ولولاها لكان العمال قد نفثوا غضبهم بهتافهم ثم انصرفوا .

فلم تكن هناك نية ولاتدبير ولم يكن هناك اتفاق ولاعمد حتى أن الذين دخلوا المصنع لم يشعروا بشىء ولم يحدث منهم شيئا . ولما فكرت الشركة فى اخراجهم لقفل المصنع لم يكونوا بعد قد أحسوا بما حصل . لهذا كان من حق العمال ان يطالبوا بأجر المدة التى اغلقت فيها الشركة مصانعها بمحض اختيارها رغم تردد العمال على ابوابها .

العودة الى العمل

عاد العمال شركة مصر بالمحلة الى اعمالهم في الثالثة والنصف من يوم الاربعاء ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عندما فتحت الشركة ابواب مصانعها لهم وقد دخل العمال جميعهم الى اعمالهم في منتهى الهدوء وقالت الاهرام .

« ومما يذكر أن السكينة مستتبة فى منطقة المصانع وفى المدينة ولم يقع فيها مايكدر صفو الامن العام »

فماذا حدث بعد ذلك ؟!

حدث ان فاجأتنا الصحف فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بخبر امتناع العمال عن العمل لعدم اجابة مطلبهم الخاص بصرف أجور هذه العطلة ابتداء من صباح ١٥ / ٩ فلما خف اليهم سعادة مدير مصلحة العمل وأقر مطالبهم لعدالتهم الواضحة عادوا توا لعملهم ، ثم ماذا بعد ذلك ! أو عز رسل الشركة طبعا الى العمال ان المطالب لن تعبأ لها الشركة فلزموا أماكنهم وباتوا حيث هم ، وسرت العدوى طبعا في جميع العنابر .

فما كان من الشركة والمسئولين فيها إلا أن حاولو اخراجهم وهم في منتهى الهدوء والسكون بل فى يقظة تامة لصيانة آلات الانتاج حتى أن أحد العمال قد راح الى المكانيكى يطالبه باصلاح خلل بالماكينة ، ولما استغرب الميكانيكى منه هذا الطلب وهو ممتنع الآن عن العمل ، افهمه العامل أنه ممتنع عن العمل لمطالب لا كراهية فى العمل وهو يهمه قبل كل شيد أن يعمل باخلاص اذا عمل ويعلن تذمره فقط اذا غضب ولكنه لايهدف الى التخريب . وهكذا أخرج العمال من عنابر المصنع بقوة الجيش فماذا كانوا فاعلين .

الشركة مصره على ان لا تدفع لهم حقوقهم والحكومة عن طريق مصلحة العمل مقتنعة بعدالة مطالب العمال ، فلماذا يجب ان يطول الوقت على الشركة حتى تجيب مطالب العمال ولماذا يجب ان يخضع العمال ويوقعوا تعهدات الى غير ذلك مع عدالة مطالبهم ختى تسعى الحكومة في العمل على أن تجيب الشركة لمطالبهم .

ثم لماذا تتحرك قوي الجيش لاخراج العمال من المصانع ولم ينتقل أحد المسئولين ليتعهد للعمال من جديد باجابة مطالبهم .

ولوتم هذا لعاد العمال الى اعمالهم فلا تعطلت المصانع ولا تعطل العمال .

إن هذه الحركة أيضا كانت سببا فى تعميق تذمر العمال وتجويعهم مع ايجاد حجه جديدة تؤخذ ذريعة للتخلص من عدد كبير من العمال ، مع رواج سوق الدسيسة والتجسس بين صفوف العمال كما حدث من سعاية الأخوان المسلمون كاشارة الصحف .

فرغم تعهد الشركة لمصلحة العمل ان لاتفصل عاملا إلا بعد أن تقتنع بالاسباب المسوغة

فصل فقد فصلت الشركة مايقرب من ٣٠٠ عامل قبل عودة العمال أخيراً ، وقد كانت هذه العودة أيضاً رهينة برغبة الشركة وحدها .

فهى طبعا التى طالبت باخراج العمال من المصانع بالقوة ، وهي التى ظلت تغلق ابوابها في وجوه العمال وهى التى فتحت ابوابها عند ما أرادت .

وليس بعيدا ان يكون للشركة مصالح تجارية من وراء هذه العطلة خلاف المصلحة مباشرة في الضغط على العمال .

ما افادة الطرفان

والان وقد سردنا الوقائع موضحين العلل الحقيقية لسخط العمال نرى واجبنا أن نوضح الفاده العمال من هذه الحركات وماكسبته الشركة من ورائها

كان العمال قبل هذه الحركات يحسون بصعوبة إجماعهم ولكنهم ادركوا الآن أن سوء حال والمعاملة لها من قوة التوحيد ماليس للخطب أو الاجتماعات ، وقد احسوا دون شلك بقوة جماعهم وإن كان إجماعا ينقصه التنظيم .

ولاشك أن العمال أدركوا بعد الذى حصل أن مثل هذه الحركات كفيلة دائما بالفشل مالم يسبقها تنظيم دقيق مبنى علي الوعى الصحيح والفهم العميق للمطالب التى يجب أن تكون مفهومة محددة مع التبليغ عنها لجميع الجهات قبل البدء فى أي عمل من الأعمال وان يكون التبليغ مستندات وصور يمكن الرجوع اليها .

أي أن العمال قد تعلموا أن هذه الحركات الغائرة ليس لها مفعول إيجابى مالم يكن الموقف واضحا في الناحيتين بالمطالب المحددة المفهومة ، وأنه من المستحيل عقلا أن يمنح للعمال مالم طالبوا به ، كما أنه من المستحيل إطلاقا اصلاح أي أمر وإن كان واضح الخلل مالم يضج العمال منه .

كما أحس العمال حاجتهم الماسة إلى وجود نقابتهم علي ان تكون العاملية العمال قيادتها معبرة عن آلامهم وأن تكون مكونة من صميم جماعتهم .

وهنا فهم العمال سر نص القانون رقم خمسة وثمانون عن عدم اقرار صفة العالمية للوكلاء لفوضين ومديرى العمل وحرمان هؤلاء ؟ ،، من الانضمام الى نقابات لأنهم ودائما أقرب إلي

عقلية أصحاب الأعمال ولايحسون بالام العمال ، وقد ثبت فعلا ذلك بكل وضوح فى وضعية نقابة شركة المحلة ، التى كان بينها وبين جمهور العمال فوارق لايمكن التقريب فيها.

وعلى الجملة فقد أحس عمال المحلة بعد هذه الحوادث حاجتهم الشديدة الى التنظيم الدقيق للنضال عن حقوقهم بفهم ووعى أكبر مع الاحتراس من استفزاز الشركة .

أما الشركة فقد خسرت من الخسائر المادية مبالغ طائلة من عدم الانتاج مدة تزيد على اسبوعين فى الفترتين ولكنها خسارة مستدركة ولكنها وان كسبت انتصار ظاهر فى الموقف التكتيكى إلا أنها خسرت خسارة لاتعوض ، هى : فقد هيبتها وانكشاف سيطرتها على مجلس ادارة النقابة وظهور أغلب طابورها الخامس فى جماعة المثيرن من الموظفين الذين دستهم بين العمال من قبل لاكتساب موقف القيادة منهم حتى يجرفونهم فى تيارات مائعه .

ولازلنا نرجو ان يفكر أصحاب ومديرو الشركات ان العمال لايمكن ان يؤخذوا بالقهر ، وان حالة القهر لاتقدم عملا ، ولهذا ننصح بالمناقشة المباشرة مع العمال انفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين للكتل ، مع تاكيد حصول المندوبين على رضاء المجموع .

الاضربات فى مصر فى الاربعينات من القرن العشرين

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
يناير ١٩٣٨	الجماهير ٢ / ٦ / ٤٧	عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى	اضطهاد العمال والفصل ونقص الاجور	ارتفع اجر عامل اليوم من ٣٥ مليم الى ٥٠ مليم وعامل الانتاج الى ١٦٠ مليم الى ١٢٠ مليم وانخفضت ساعات العمل من ١٢ الى ١٠ ساعات
يونيه ١٩٣٩	الاهرام ١٣ الى ١٦/٦/١٩٣٩	ثمانية من زعماء العمال فى ميدان العتبة الخضراء	المطالبة بالتشريعات العمالية وعلى رأسها قانون الاعراف بالنقابات	ادرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس النواب بعد تأييد واسع من فئات ومنظمات عماليه عديده
اوائل ١٩٤٢	الجماهير ١٩ / ٥ / ٩٤٧	المساعدون بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	مطالب اهمها رفع الاجور وحسن معاملة الشركة لهم	هزم المساعدون بسبب اهمالهم مطالب العمال والانقسامات بين المضربين وتدخل البوليس وخيانة احد العمال لترقيته مديرا
مايو ١٩٤٤	جريدة العلمين ٢٩ / ٥ / ٩٤٤	عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية	عدم فصل العمال وزيادة الاجور	قدم ٢٠٦ عامل للمحاكمه حكم ببراءه ١٣٩ منهم جميع اعضاء مجلس اداره النقابة وبالحبس على الباقين مع الايقاف او مع الشغل
مايو ٩٤٦	الوفد المصرى ٣ / ٥ / ٩٤٦	عمال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات بمحرم بك اسكندرية	الاحتفال بعيد اول مايو عيد العمال العالمى	نجح الاضراب وايد العمال فى موتمر عقدوه قرارات مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى بتقديم المطالب العامه للحكومة
مايو ١٩٤٦	الوفد المصرى ٤ / ٥ / ٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	الاحتجاج على لجنة التحقيق البريطانية الامريكيه عن مشكلة فلسطين	نجح الاضراب وارسلت الاحتجاجات الى الصحف وكذلك للمسئولين فى الحكومة المصرية
مايو ١٩٤٦	الوفد المصرى ١٤ / ٥ / ٩٤٦	الف عامل من شركة النيل ٢ للمنسوجات بشبرا الخيمة	المطالبة بحل مشكلتهم وعدم غلق المصانع والاطمئنان على مستقبل اسرهم	حاضرت قوات كبيرة من البوليس المسلح المصانع ومنعت الاقتراب منها واستمرار الاضراب
مايو ١٩٤٦	الوفد المصرى ٢٠ / ٥ / ٩٤٦	عمال شركة النيل بشبرا الخيمة المتقون منذ ٤ شهر	اغلاق المصانع بحجة نقل المصانع الى الاسكندرية	صدر حكم قضائى بالزام الشركة بصرف اجور العمال عن شهر ونصف يوم كامل وشهرين ونصف ربع يومية

تابع الاضربات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
مايو ٩٤٦	الوفد المصرى ٢٨ / ٥ / ٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	غلق المصانع ومطالبه العمال بالتوقيع على التعهدات	اعلنت النيابة العامه خطر النشر عن الأحداث الخطرة التى حدثت فى المنطقة استمر الاضراب ٤٥ يوما
مايو ٩٤٦	الوفد المصرى ٣١/ ٥/ ٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	المطالبة بفتح المصانع والإفراج عن المقبوض عليهم وتنفيذ قرارات لجنة التوفيق	احتل العمال المصانع واخلوها من تلقاء انفسهم واصدرت الحكومة امرها بغلق المصانع لاجل غير مسمى ورحلت التيارات لقرارهم
مايو/ يونيه ٩٤٦	الوفد المصرى ١الى ٣/٦/٩٤٦ والمعايشه	عمال شبرا الخيمة	ضد تخفيض الاجور بنسبة ٥٠ ٪ وتشغيل العامل على نولين بدلا من نول واحد	قبض على اكثر من ٨٠ عاملا اضرب منهم عشرة عن الطعام في السجون ورحل البوليس عائلات المقبوض عليهم الى الارياف
مايو/ يونيه ٩٤٦	الوفد المصرى	عمال شبرا الخيمة	ضد تخفيض الاجور والتوقيع على التعهدات والمطالبة بعودة العمال بدون شروط	فصلت المصانع كل من عرفوا بدفاعهم عن العمال وهم نحو ٢٠٠ ثم فصلت من لم يوقع على التعهدات وعددهم ٥٠٠ عامل
يونيه ٩٤٦	الوفد المصرى ٢١ الى ٢٨ / ٦	عمال شركة النزهه للنسيج بالاسكندرية	المطالبه باعادة المفصولين وتحقيق المطالب وضد تصرفات مكتب عمل كرموز	اضرب عشرة عمال عن الطعام ونقلوا للمستشفى لسوء حالتهم الصحية وتضامنت عنهم هيئات منها الجبهه المتحدة لعمال الاسكندرية
مايو ١٩٤٦	الوفد المصرى ٤ / ٥ / ٩٤٦	عمال شبرا الخيمة	نفس اسباب الاضراب السابق	اضرب عن الطعام ١٢ عاملا ونقلوا لمستشفى القصر العينى وقام البوليس بالقائهم فى الشارع بالقوة لرفضهم العدول عن الاضراب

تابـــع الاضـربـات فـى مصـر فـى الاربعينـات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
يناير ٩٤٧	المصرى ٥ /١/ ٩٤٧	عمال شركة النيل للمنسوجات بالاسكندرية	فصل وكيل النقابة وعدم تحقيق المطالب وعدم التوقيع على التعهدات	قبض البوليس على جميع اعضاء مجلس ادارة النقابة بتهمة التحريض على الاضراب
يناير ٩٤٧	صوت الامه ١٥ /١/ ٧٤٩	عمال ترام الجيزة	المطالبة بتحقيق المطالب وخاصة زيادة الاجور	اتهام ٧ عمال بالتحريض على الاضراب والامتناع عن العمل والحكم على كل منهم بغرامه ٢٠٠ قرش
مايو ٩٤٧	الجماهير ١٩ / ٥ / ٩٤٧	٧٠٠ عامل من مصنع النسيج والحياكة بشبرا مصر (عدس)	اضراب ساعة تضامنا مع زملائهم من عمال شبرا الخيمة واحتلوا	فض الاعتصام بعد وعد كتابى من مدير مصلحة العدم بعدم فصل اى عامل ولما ذهب العمال للمصنع وجدوه مغلقا وقبض على ٧ منهم
يناير ٩٤٧	صوت الامه ٢٠، ٢١ /١ ٧٤٩	عمال شبرا الخيمة	المطالبة بعدم فصل العمال وزيادة الأجور	قدم ٢٤ عاملا فى ٣ قضايا اما محكمة قليوب وحكم بحبس ١٦ عاملا وغرامه على محمود العسكرى وافراج عن الباقين
مايو ٩٤٧	صوت الامه ٢٨ / ٥ / ٩٧٤	٧٠٠٠ عامل من مصنع النسيج والحياكة بشبرا مصر (عدس)	المطالبة بوقف السياسة المعادية للعمال	اعتصم العمال بالمصنع وفشلت قوات البوليس فى اجرامهم واكتفت بمحاصرة المصنع
يونيه ٩٤٧	الاهرام ٣/ ٦ /٩٤٧	عمال شبرا الخيمة	المطالبة بحل مشكلتهم وعودتهم للعمل بدون شروط	حبس سبعه عمال والافراج عنهم بعد ذلك من المحكمة بدون ضمان
يونيه ٩٤٧		اعمال مصنع حمصى بشبرا الخيمة (ابوخالد)	محاولة الشركة نقل المصنع وتخفيض الاجور وضدد استبداد الشركة	اعتصم العمال بالمصنع فحاصرهم البوليس وقطع عنهم المياه والنور والطعام
يوليه ٩٤٧	صوت الامه ٢٠ /٧/ ٩٤٧	نظار ومعاونى محطة السكة الحديد وعددهم ١٥٠٠	تطبيق الكادر عليهم	قبض على رئيس الرابطة ثم عادوا للعمل بعد الاتفاق مع وزير المواصلات على اجابه مطالبهم
يوليه ٩٤٧	[illegible] الامه ٢٠ /٧/ ٩٤٧	جميع عمال شركة النور بالاسكندرية	مطالب تقوم بها العمال	بلغ المقبوض عليهم ٣٠ عاملا ثم تم الاتفاق على اجابة المطالب خلال أسبوع وافرج عن المقبوض عليهم

تابع الاضربات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
اغسطس ٩٤٧	المصرى من ٩ الى ١١/	عمال لمنطقة القنال	مقاطعة الباجره الهولندية مولتدام تأييد العمال اندونسيا	نجح الاضراب وافشل العمال كل محاولات تموين الباخرة وقام العمال بمظاهرة ضد الباخرة والاستعمار الهولندى
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ١٥ / ٩/ ٧٤٩	مدرسو التعليم الصناعي الامتناع عن تنظيم اوراق الامتحانات	المطالبة بتطبيق قواعد التنسيق عليهم ووضع سلم للترقى	الوعد من المسئولين باجابة المطالب
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٢٠ / ٩/ ٩٤٧	الاف من عمال النسيج اليدوى بقليوب	المطالبة بزيادة الاجور ووضع كادر للعمال	القبض على سبعه من العمال ثم افرج عنهم بعد التحقيق
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٢٦ ، ٢٨ /٩/ ٧٤٩	عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية ١٥٠٠ عامل	تخفيض ساعات العمل من ١٢ الى ٨ مع الاحتفاظ بالاجر وتأييد عمال المحل فى اضرابهم	قام البوليس باحتلال المصانع واخراج العمال وقبض على ٦ قدموا للمحاكمة وحدثت اصابات من التراشق بين العمال والبوليس
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه ٢٩ / ٩ / ٩٧٤	عمال شركة القنال	تحذير لمده ساعتين تراد الى اكثر اذا نفذت الشركة اجراءات ضد العمال	اوقفت الشركة مؤقتا الاجراءات التى كانت تنوى اتخاذها ضد العمال
مايو ٩٤٧	الاهرام ٢٥/ ٥/٩٤٧	عمال ترام القاهرة	المطالبة بزيادة الاجور ومطالب اخرى	الحكم على ٥٩ عاملا بتهمه الاضراب عن العمل واستأنف العمال الحكم
اكتوبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٥/١٠ / ٩٤٧	مدرسو الفنون والصناعات	المطالبة بتطبيق قواعد التنسيق عليهم	اضراب عن الطعام مع الاستمرار فى العمل
سبتمبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٥/١٠ / ٩٤٧	عمل شركة المحلة الكبرى	عدم صرف الاجور عن مدة الاضراب	اضراب الف عامل ووعدوا بالنظر فى المطالب
اكتوبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩/١٠/ ٩٤٧	عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية	طلب زيادة الاجور	استمر الاضراب اسبوعين وشكل مجلس الوزراء لجنة لبحث الاجور فى صناعة النسيج وصدر بيان وزارة الشئون الاجتماعي بذلك

تابـــــع الاضربات فى مصر فى الاربعينـــات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
سبتمبر ٩٤٧	الاخوان المسلمون ٩/١٠ / ٩٤٧	عمال مصنع نيوران وكليز للنسيج بشبرا مصر	ضد تشغيل العامل على نولين واعتداءات رئيس المصنع على العمال	غير معروفة
اكتوبر ٩٤٧	المصرى ١٤ / ١٠/ ٧٤٩	عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية	لتحقيق المطالب السابق تقديمها الاضراب بسببها	اصطدم فريق من العمال مع اخر راى العوده للعمل مؤقتا من اجل مصاريف العيد الكبير وفشل الاضراب
اكتوبر ٩٤٧	الكتلة وصوت الامه ١٣ / ١١/ ٧٤٩	شركة شياهى مصنع ٢ بشبرا الخيمة	قام العمال فى هذا المصنع بسبعة عشرا ضرابا فى شهر بسبب تخفيض الاجور	اغلقت الشركة المصنع فى وجه العمال الى اجل غير مسمى
ديسمبر ٩٤٧	الكتلة ٤ الى ١٢ديسمبر ١٩٤٧	شركة الملح والصودا	زيادة الاجور بنسبه من ٣٠ الى ٥٠ / والاجازات الاعتيادية الى ٢٠ يوم والمرضية الى ٣ شهور والمنحة الى ٣ شهور والراحة الاسبوعية باجر كامل	اغلقت الشركة المصنع لاجل غير مسمى وقبض على بعض اعضاء مجلس ادارة النقابة وصدر قرار بحلها وشهد عامل ضد النقابة فحكم عليه بالحبس ٣ شهور وغرامه ٢٥ وبرأت جميع العمال
سبتمبر ٩٤٧	صوت الامه من ٢١ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧	اتحاد خريجى المدارس الصناعية	من اجل مطالب سبق تقديمها والاضراب من اجلها	اضرب عن الطعام نحو ٨٨ فى جميع انحاء القطر من ٢٠ / ١١/ ١٩٤٧ وحدث تأييد ومشاركة واعتصام بدور الاتحاق بالقاهرة والاقاليم
نوفمبر ٩٤٧	الكتلة ٢٤ / ١١/ ٩٤٧	مصنع ارنست للنسيج بشبرا مصر	مطالب سبق ان تقدم العمال بها فى مذكرة لمصلحة العمل ولم تجيب	وعد من المصلحة بدراسة المطالب
نوفمبر ٩٤٧	الكتلة ٢٥/١١ / ٩٤٧	عمال شركة لامونترى للنسيج بالاسكندرية	المطالبة باعادة العمال المفصولين	غيـــر معروفـــة
ديسمبر ٩٤٧	الكتلة ٤ /١٢/ ٩٤٧	شركة الملح والصودا	المطالبة بالافراج عن العمال المقبوض عليهم بتهمه الاعتداء رئيس الورشة	سبقت الاشاره الى نفس الاضراب فى المصرى

تابـــع الاضربات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
فبراير ٩٤٧	الكتله ٢٦ /١/ ٩٤٨	شركه السكة بالشيخ فضل	تنفيذ كادر عمال الحكومه ويقين الغيبين بمرتب شهرى و٨ ساعات عمل	تقدم العمال بخمسة وعشرين شكوى ثم اضربوا بعدها ولاتوجد معلومات كافية عن النتيجة
فبراير ٩٤٨	صوت الامه ١٧ /٢/ ٧٤٩	عمال شركات البترول بالقاهرة	عده مطالب منها الحد الادنى ٢٠ ج شهريا وعلاوه ١٠٠ ٪ واخذ راى العمال فى كل مايتصل بشئونهم	لم يجد الاهالى الكيروسين وتوقف العمل فى مستودعات غمرة واصدار العمال قرار تحدى الصهيونيين فى الشركة
فبراير ٩٤٨	صوت الامه ١٤ /٢/ ٩٤٧	عمال المحلة الكبرى	من اجل المطالب السابق تقديمها	اتهام ٢٠ عاملا بالشيوعيه وافرج عنهم مع تكليف النقابة البولي بترحيلهم الى بلادهم واخذ تعهد بعدم عودتهم للمحلة الكبرى
مارس ٩٤٨	صوت الامه ٩٤٨/٣/٣	عمال سباهى	المطالب السابق تقديمها	قررت الشركة اغلاق المصانع وقتل احد العمال برصاص البوليس بترحليهم الى بلادهم وعدم عودتهم للمحله
مارس ٩٤٨	الكتلة ٩ /٣/ ١٩٤٨	عدد من عمال مصانع النسيج بالقاهرة	ضد اغلاق المصانع	استعانت وزارة الشئون بالبوليس ضد العمال ومر العمال على دور الصحف وقبض على بعض العمال وافرج عن انور بولس بكفالة
مارس ٩٤٨	الكتلة ٩ /٣/ ١٩٤٨	محصلو بلدية الاسكندريه	حتى تجاب مطالبهم	اعتصموا فى مكاتبهم بدون عمل
مارس ٩٤٨	١٩ /٣/ ٩٤٨	موظفو مصلحة الموانى والمنائر	حتى تجاب مطالبهم	ابلغ قائد الطوافه عايده بان الموظفين سيضربون من اول ابريل ولهذا لم يطلبوا مؤونه هذا الشهر
مارس ٩٤٨	المصرى ٢٣ ، ٢٤ /٣ ١٩٤٨	عمال القنال فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس ٣٥٠٠ عامل	انذار الشركة ساعتين لعدم اجابه مطالبهم	بدأت ساعتين يوميا مع زيادتها الى ٤ ساعات يوميا من ١٥ ابريل ووعدت الشركة بالنظر فى المطالب
مارس ٩٤٨	الكتله ٢٤ /٣/ ٩٤٨	جميع صيارفه القطر	المطالبه بالانصاف ثم التنسيق الاخير	غير معروفة

تابع الاضرابات في مصر في الاربعينات

التاريخ	المصدر	المضربون	سبب الاضراب	النتيجة
ابريل ٩٤٧	الكتله ٣/ ٤ / ١٩٤٨	عمال عشر شركات نقل بالقاهرة	حددوا يوم ١٥ ابريل للاضراب اذا لم تحقق مطالبهم	قال لهم رئيس الوزارة ان لجنه التوفيق سيتجمع فى ١١ ابريل للنظر فى مطالبهم
ابريل ١٩٤٨	الكتله ٩٤٨/٤/٥	موظفو البلدية فى عدة جهات	لتحقيق المطالب	اضربوا ثم اعتصموا بمقر العمل من ١٠ ابريل من ٨ الى ١٢ صباحا استمرار عمال المرافق فى العمل اناره ومياه ومجارى
ابريل ١٩٤٨	صوت الامه ١٠ /٤/ ٩٤٨	موظفوا البلدية بوسوق	تطبيق قواعد التنسيق ودرجات موظفى الحكومه عليهم	الاعتصام بمكاتبهم بدون عمل
ابريل ٩٤٥	قرار وزارى بحل النقابه فى ٣/ ٤ /	عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة وضواحيها	خمسين اضربا فى اربعة اشهر من اول ابريل حتى ٢٨ منه بسبب الفصل وتخفيض الاجور	صدر قرار وزارى بحل النقابة العامه لعمال النسيج المكانيكى بالقاهرة وضواحيها واعتقل خمسه من قادتها
ابريل ٩٤٥	عن لسان رئيس نقابة العمال	عمال النقل الميكانيكى بالفيوم	فصل شركة كافورى للعمال وتخفيض الاجور	حكم على اعضاء مجلس ادارة النقابة بالحبس شهرا وصدر قرار وزارى بحل النقابة

الحساب الختامي لاضرابات العمال

١٩٤٦ - ١٩٤٧

عمال شركة الاسمنت بطره
عمال محالج الاقطان بدمنهور
عمال شركة السكر بارمنت
عمال صناعة الموبيليا بدمياط
عمال الخضر والفاكهه بالاسكندرية
عمال مصنع افرينو
عمال اتوبيس القاهرة – محمد سالم سالم
نقابة عمال المصانع المختلطة بالاسكندرية
عمال شركة النزهة للغزل بالاسكندرية
عمال بيره الاهرام والابراهيميه
عمال مصنع داوود عدس للنسيج بشبرا
عمال مصنع نيومان للنسيج بشبرا
عمال شركة الامنيبوس بالقاهرة
عمال شركة النور بالاسكندرية
عمال ترام الرمل
عمال شركة اقطان كفر الزيات
عمال مصنع ١ نسيج الكرنك بشبرا لخيمة
عمال مصنع الشوربجي للنسيج
عمال المدابغ بمصر القديمة
عمال شركة احمد سعيد واولاده
عمال مصنع الجوت بشبرا الخيمة
عمال شركة مانو سيان
عمال الشركة التيليه بروض الفرج
عمال مطبعة ماتوسيان بروض الفرج
عمال شركة النيل للنسيج
عمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج

عمال مصنع شوشه بالزيتون
عمال الشركة المصرية لغزل الصوف
عمال النسيج الميكانيكى بمصنع شوشه
عمال مكابس القطن بالاسكندرية
عمال عبده مصطفى
عمال محل الصالون الاخضر
عمال النقل المشترك
عمال ترام القاهره
نقابة عمال مكابس القطن بالاسكندرية
عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات
عمال الخطوط الجوية الامريكية
عمال شركة الكاوتشوك الاهلية
عمال شركة شل
عمال شركة قنال السويس
عمال المحلات الصناعية للحرير والقطن
عمال معاصر المعصره
عمال مصنع الشرق بامبابه
عمال شركة الاسمنت بطره
عمال شركة الغزل والنسيج بامبابه
عمال شركة الورق بالاسكندرية
عمال شركة فاكوم
عمال الغاز المصرية ليبون
عمال مصنع ارنست بشبرا
عمال المحلة الكبرى
عمال شركة ريمون حمصى
نقابة مفتشى النقل المشترك

هذه الاضرابات والمطالبات بالحقوق التى اجيبت بعضها والبعض الاخر مازال مركونا على رف الدراسة واللجان ، لتدل على حقيقتين ، وهى تطور الوعى عند الطبقة العاملة والرغبة في التحرر من الفقر والجوع والمرض ، وهى مهمه الحكومة عامة ، ومهمة وزارة الشئون خاصة

جريده الكتله ٥ / ١ / ١٩٤٨ ص ٦

الدروس المستفاده

١- ان وسائل كفاح المظلومين فى سبيل الحصول على مطالبهم والمحافظة على حقوقهم من الممكن ان تنتقل من شريحة في المجتمع الى شريحة اخرى وبتصرف يتفق مع الظروف والزمان والمكان الذى تستخدم فيه الوسيله الكفاحية ، وفى هذا السياق كان استخدام فئات متعدده من الشعب المصرى لوسيلة الاضراب والاعتصام فى اربعينات القرن العشرين للمطالبة بحقوقهم بعد ان رأوا استخدام الطبقة العاملة المصرية لهذا السلاح الكفاحى بنجاح وحققوا باستخدامه كثيرا من مطالبهم

٢- ان كل كفاح لابد فيه من تضحية بتحملها عدد قليل من القيادات النضالة التي تتقدم الصفوف راضية وعن قناعة واستعداد للتضحية فى سبيل مصلحة المجموع ، وفى نفس الوقت فان كل كفاح تكون له ثمره تعم الغالبيه العظمى ان لم يكن كل من يخوضون المعركة الكفاحية

٣- ان الطبقة العاملة خلاقه للوسائل الكفاحية التى يعتبر الاضراب احدها ، ونفس الوقت فان الاضراب له نماذج متعددة ، فهناك الاضراب عن استلام الاجور ، واضراب التباطؤ بتقليل الانتاج مع استمرار ساعات العمل ، والاضراب الجزئى لقسم من المصنع مثلا له مطالب لاتشمل بقيه الاقسام ، والاضراب العام لكل من يشملهم التجمع الجماهيرى في الموقع الذى يتواجدون فيه ويتوحدون حول مطالب تهمهم جميعا ، والاضراب الشامل الذى يضم عمال منطقه جغرافيه كمحافظة او مدينة ومن جميع المهن او أضراب العاملين بمهنه او صناعة واحده على نطاق القطر كله كاضراب المدرسين او المهندسين او اضراب عمال النسيج في جميع القطر المصرى ، واضراب التضامن لتأييد فئه اخرى مضربه كاضراب عمال النسيج فى شبرا الخيمة لتأييد ضباط البوليس ورجال الادارة فى اضرابهم عام ١٩٤٨ ، وهناك الاضراب التحذيرى للضغط من اجل عدم التسويف في اجابه المطالب كاضراب عمال شركة قناة السويس ساعتين يوميا تزاد مع مرور الوقت وعدم اجابه المطالب

٤- ان استخدام اية وسيلة كفاحية يجب الاعداد له بما يضمن نجاحه ، وبما ان نجاح الوسائل الكفاحية يؤدى الى تحقيق بعض او كل المطالب ، فإن فشل الوسيله الكفاحيه غالبا مايؤدي الى اضرار قد لاتقف عن حد عدم اجابة المطالب او المحافظة على الحقوق ، بل قد ترتد الاوضاع الى اسوأ مما كان قبل استخدام الوسيلة الكفاحية

٥- لايستخدم الاضراب والاعتصام الابعد الاعداد لنجاحه وذلك بالبدء في استخدام الوسائل التى يجب ان تسبقه من رفع الشكوي للرئيس المباشر ثم لصاحب العمل ثم للجهات الرسميه ثم للراى العام عن طريق الصحافة والمظاهرات السلمية ، وفى نفس الوقت اتخاذ تلك الوسائل لزيادة وعى العمال وفهمهم لحقوقهم وايمانهم بضرورر تحقيقها لدرجه تصل الى الاقتناع بان الحرمان من اجر ايام الاضراب افضل من استمرار اوضاعهم على ماهى عليه والتى يشكون منها ، وكلما كان تأييد الرأي العام وخاصة عمال المنطقة الجغرافيه او المصانع المماثله واسعا ، كلما كانت فرصة نجاح الاضراب اكبر

٦- ولما كان الاضراب من اقدم وانجح الوسائل الكفاحية التى استخدمها المظلومون فى صراعهم ضد الاستغلال ومن اجل الحصول علي الحقوق ، فإن اكثر الوسائل الكفاحية انتشارا حتى فى الوقت الحاضر ، ومع تطوره من اضراب لتحقيق مطالب اقتصادية الى اضراب لتحقيق اهداف سياسيه واجتماعية قد تصل الى التغيير الجذرى لبناء المجتمع وتقويضه لاعاده بناء مجتمع جديد اكثر عداله واكثر تقدما .

٧- واذا كان اضراب المظلومين فى مواجهة ظالميهم الذين غالبا مايملكون وسائل القمع المتعددة لمواجهة الاضراب باعتباره فى نظرهم مخالفا ومعارضا لحق الظالمين فى امتصاص دم وعرق المظلومين ويستخدمون القوه والسلاح ويسنون القوانين التى تحرمه بل ويحاولون استخدام الدين لاعطاء استغلالهم صفه الشرعية والقداسه والديمومه ، فان كفاحات الطبقة العامله الطويله وتضحيات ابنائها الغالية قد فرضت الاعتراف بالاضراب كحق يمارسه المظلمون في مواجهة ظالميهم ، وصدرت لتقرير هذا الحق المواثيق الدولية والتى استنداليها القضاء المصرى فى عدم تجريم الاضراب رغم وجود قوانين مصرية تجرمه .

٨- الطبقة العامله المصرية وكل الكادحين في المجتمع في حاجة الى الاستعداد لاستخدام الوسائل الكفاحية ومنها الاضراب والاعتصام دفاعا عن حياة اسرهم ولقمة عيشهم ، لهذا فهى فى حاجة الى الاعداد الجيد لكل العوامل التى تضمن النجاح وتحقيق الاهداف بأقل خسائر وتضحيات ممكنه ، ومن اهم خطوات الاستعداد تكوين (صناديق الكفاح) التى يشترك فيها العمال ويستخدمون اموالها فى مواجهة الضغط المادى عليهم بحرمانهم من اجر ايام الاضراب فى الوقت الذى تصرخ فيه بطون العائلات طلبا للقوت ، وكذلك للوقوف بجانب من يفصلون او يعتقلون او يسجنون او توقع عليهم عقوبات قاسيه او يشردون بسبب قيادتهم للعمليات الكفاحية

هذه خواطر من الممكن ان تطور وان يضاف اليها الكثير من واقع الخبرات الثمينه للعمليات الكفاحية وخاصة لاستخدام الاضراب والاعتصام

شبرا الخيمة يونيه ١٩٩٥

صدر للمؤلف

١- نبذة تاريخية عن حياه المناضل فضالى عبد الجيد ١٩٤٥

٢- نضال عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة ١٩٤٥

٣- محاضر وتقارير اللجنه الوزارية العليا البحث مطالب العمال ١٩٤٧

٤- من وحى الكفاح الخالد فى بورسعيد الباسلة ١٩٥٦

٥- الكتاب الاول من مذكرات ووثائق (عن كفاح عمال النسيج) ١٩٨٣

٦- الكتاب االثانى من مذكرات ووثائق (العمال والانتخابات البرلمانية) ١٩٨٢

٧- الكتاب الثالث من مذكرات ووثائق (الطبقة العاملة والعمل السياسى) ١٩٨٨

٨- الكتاب الرابع مذكرات ووثائق (وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم) ١٩٩٤

٩- التنظيم النقابى ومهام المرحلة المقبلة ١٩٩١

١٠- احوال العمال قبل قانون قطاع الاعمال وبعده ١٩٩١

١١- خميس والبقرى يستحقان اعادة المحاكمة ١٩٩٣

١٢- شهادات واقعية (نقابيون واشتراكيون يتكلمون) ١٩٩٧

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
مــقـــدمـــة	٣
اضراب معاونى السكة الحديد وموظفى التلغراف	١١
اضراب خريجى المدارس الصناعية	١٤
اضراب عمال مصر بالمحلة الكبرى ١٩٤٧	١٩
اضراب المدرسين	٦٠
اضراب المهندسين	٧٣
اضراب المرضين	٨٤
اضراب رجال البوليس والادارة	٩٢
اضراب عمال سياهى بالاسكندرية	١٠٩
اضراب عمال شركة الملح والصودا بكفر الزيات	١١٩
الوثائق	١٢٣
نص التقرير الذين ارسله مكتب الاعمال النقابية المصرى لاتحاد العالمى النقابات ومكتب العمل الدولى مايو ١٩٤٨	١٢٤
مرسوم بقانون مكافحة الاضراب ١٩٤٦	١٣١
من هيئة مندوبى عمال الى عمال مصر	١٣٤
الحركة النقابية فى مصر ١٩٤٨	١٣٨
حول مشكلة عمال المحلة ١٩٤٧	١٤٢
كشف بالاضرابات فى مصر الاربيعنيات	١٥٩
الدروس المستفادة	١٦٧

رقم الايداع ١١٦٤٥/٩٧
I.S.B.N.
977-5040-72-8

العربي
للنشر والتوزيع
٦٠ شارع القصر العينى - أمام
روزاليوسف (١١٤٥١) القاهرة
ت: ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس : ٣٥٤٧٥٦٦